المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية

قسم الدراسات الإقليمية

تخصص: الفضاء الإقليمي والسياسة الدولية للجزائر

البعد الأمني للعلاقات الجزائرية الأمريكية

بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم السياسية

إعداد الطالبة:

لامية هواري

تحت إشراف:

الأستاذ: علي لراري

أعضاء لجنة المناقشة:

محمد هناد.....رئيسا

علي لراري.....مشرفا ومقررا

نسيمة عقة.....عضوا مناقشا

السنة الدراسية: 2015-2016

((رب أوزعني أن اشكر نعمتك التي أنعمت علي و على والدي وان اعمل صالحا ترضاه و أدخلني برحمتك في عبادك الصالحين)) النمل -19-

شكروعرفان

أشكر الله عز وجل الذي أعانني و وفقني لإتمام هذا العمل.

كما أتقدم بالشكر الجزيل إلى الأستاذ المشرف السيد "علي لراري" لإشرافه على هذا العمل، كما أشكره على نصائحه وتوجيهاته لإنجاز ه.

و أتوجه بالشكر أيضا كل أساتذة وطاقم إدارة المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية .

ملخـــص

تحاول هذه الدراسة الموسومة ب" البعد الأمني للعلاقات الجزائرية الأمريكية بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001" تقديم تحليل لطبيعة العلاقات الجزائرية الأمريكية في مرحلة ما بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001.

كإطار نظري حاولت الدراسة إظهار دور العامل الأمني في مسار العلاقات الدولية، فلطالما عرفت هذه الأخيرة تحولات جوهرية مصاحبة للتغيرات التي تطرأ في موضوع الأمن وعلى مستوى وطبيعة التهديدات الأمنية، وقد تناولت منظورات العلاقات الدولية بمختلف اتجاهاتها ومراحلها موضوع الدراسات الأمنية، لتفسير مختلف التغيرات التي طرأت على الساحة السياسية الدولية وتأثيرها على طبيعة العلاقات الدولية.

ولفهم واقع العلاقات الأمنية بين الجزائر والولايات المتحدة الأمريكية تطرقت الدراسة لتاريخ العلاقات الجزائرية الأمريكية في سياقها الدولي وأهم العوامل التي أثرت على مسار هذه العلاقات، ومواقف الدولتين من القضايا ذات الاهتمام المشترك، خاصة مواقف الولايات المتحدة الأمريكية من الأوضاع الداخلية للجزائر.

وألقت الدراسة الضوء على المحطة التاريخية المهمة المتمثلة في مرحلة ما بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001، التي أفرزت متغيرات ومعطيات جديدة على مستوى البيئة الأمنية الدولية، وما صاحبه من تغير ملموس في العلاقات الجزائرية الأمريكية، حيث بدأت ملامح التقارب بين البلدين، والتي كان على شكل تعاون أمني لمواجهة الطبيعة الجديدة للتهديدات الأمنية على الساحة الدولية، وقد كان التنسيق الأمني في مجال مكافحة الإرهاب أهم أوجه هذا التعاون.

الكلمات المفتاحية: الجزائر، الولايات المتحدة الأمريكية، الأمن، التهديدات الجديدة للأمن، الإرهاب، التعاون الأمني.

résumé

Cette étude essaye d'analyser la nature des relations entre l'Algérie et les Etats Unis d'Amérique lors de la période qui suit les attaques de onze septembre 2001.

D'un coté théorique, l'étude a tenté de démontrer le rôle du facteur de sécurité dans le cadre des relations internationales, qui a, toujours, connu des changements fondamentaux associés aux développements dans le concept de sécurité, ainsi que le niveau et la nature des menaces sécuritaires. Pour cela, les théories des relations internationales avec ses différentes perspectives et ses étapes, a traité le sujet des études de la sécurité. Afin d'expliquer les divers changements qu'a connu la scène politique internationale et son impact sur les relations internationales.

Pour comprendre la réalité des relations de sécurité entre l'Algérie et les Etats-Unis d'Amérique, l'étude a abordé le contexte historique des relations algéro-Américaines dans son champ international ; et les critères les plus importants qui ont influencé le cheminement de ces relations, et les opinions des deux pays envers les questions d'intérêt commun, et particulièrement les positions des Etats-Unis d'Amérique concernant La situation interne en Algérie en Algérie.

Aussi, l'étude a mis en lumière l'événement historique qui a marqué la période d'après le onze septembre 2001, et qui a impliqué des changements et de nouvelles données au niveau de le climat du sécurité internationale, et ce qui lui a accompagné de changement concret dans les relations Algéro-Américaines, où a commencé l'approchement entre les deux pays qui a pris une forme de coopération sécuritaire pour affronter les nouvelles menaces de sécurité à l'échelle internationale. La coordination sécuritaire dans le domaine de la lutte contre le terrorisme était l'un des formes les plus importantes de leurs coopération.

Mots-clés : Algérie, États-Unis, sécurité, Les nouvelles menaces de sécurité, terrorisme, coopération sécuritaire.

مقدمة

مقدمـــــــــة

تتميـز العلاقـات الدوليـة بطابعهـا الـديناميكي المتحـول، حيـث تتسـم بالتحـالف والتعـاون تـارة والتنـافس والتنـازع تـارة أخـرى، وذلـك نـاتج عـن التغيـرات التـي تطـرأ علـى النظـام الـدولي، وبالتـالي مـا يتبعه من تطور في المفاهيم والمقاربات والنظريات.

وكـذلك هـي العلاقـات الجزائريـة الأمريكيـة، فالولايـات المتحـدة الأمريكيـة مـن الـدول الكبـرى التـي طالمـا اهتمـت بمنطقـة المغـرب العربـي و بـالجزائر بشـكل خـاص وذلـك نظـرا لأهميتهـا الإسـتراتيجية النابعـة مـن موقعهـا الإسـتراتيجي ذو الأهميـة الدوليـة والقاريـة، فالعلاقـات الجزائريـة الأمريكيـة هـي علاقـات قديمـة تميـزت بالتقـارب فـي فتـرات والتنـافر فـي فتـرات أخـرى، علاقـات حكمتهـا مصـالح وظـروف داخليـة وخارجيـة، حيـث تميـزت بالتذبـذب بعـد اسـتقلال الجزائـر بسـبب ميـل الأخيـرة للمعسـكر الشـيوعي، كمـا تميـزت هـذه العلاقـات بـالغموض فـي فتـرة التسـعينات بسـبب المواقـف الأمريكيـة مـن الأزمـة الجزائريـة، وحـرب الجزائـر علـى الإرهـاب، لكـن بعـد هجمـات أحـداث الحـادي عشـر مـن سـبتمبر بـدأت تخـف حـدة التـوترات فـي العلاقـات بـين البلـدين، مـع تغييـر الولايـات المتحـدة الأمريكيـة لمواقفهـا إزاء محاربـة الظـاهرة الإرهابيـة وتبنيهـا لمبـدأ مكافحـة الإرهـاب، الأمر الذي فتح المجال للتقارب في العلاقات الجزائرية الأمريكية.

فقـد فرضـت أحـداث الحـادي عشـر مـن سـبتمبر سـنة 2001 علـى الولايـات المتحـدة الأمريكيـة ترتيبـات أمنيـة باعتبارهـا شـكلت نقطـة تحـول فـي الإسـتراتيجية الأمنيـة الأمريكيـة، هـذا الوضـع فـرض عليهـا إتبـاع سياسـة خارجيـة تتميـز بالتعـاون مـع الـدول الأخـرى للتصـدي للتهديـدات العـابرة للحـدود، والجزائـر باعتبارهـا عانـت مـن أزمـة أمنيـة طيلـة فتـرة التسـعينات فرضـت عليهـا إسـتراتيجية دفاعيـة لتحقيـق الأمـن والاسـتقرار ممـا كـون لـديها تجربـة فـي هـذا المجـال، ونظـرا لطبيعـة التهديـدات الأمنيـة وأهميـة الجزائـر الإسـتراتيجية والأمنيـة بالنسـبة للولايـات المتحـدة والتـي تكمـن فـي المحـاور المتعـددة والمتقاطعـة التـي تقودهـا علـى مسـتويات إقليميـة متنوعـة، وتعاملهـا مـع الظـاهرة الأمنيـة بشـكليها الأمنـي والسياسـي أدى إلـى التقـارب بـين الولايـات المتحـدة الأمريكيـة والجزائر والذي لعب فيه العامل الأمني دورا أساسيا.

مقدمـــــــــة

أولا: إشكالية الدراسة

لقد عانت الجزائر في فترة التسعينيات من عزلة دولية فرضها الحصار الدولي بسبب إستراتيجيتها في مكافحة الإرهاب، ومقاربتها الأمنية في تلك المرحلة، وجاءت أحداث الحادي عشر سبتمبر 2001 لتلفت انتباه العالم لخطر الظاهرة الإرهابية العابرة للحدود والقارات ولتأكد على شرعية المقاربة الجزائرية في مكافحة الظاهرة، بعدما تعرضت للانتقادات من طرف العديد من الدول منها الولايات المتحدة الأمريكية، حيث أدركت هذه الأخيرة أنها ليست بمعزل عن هذا التهديد، وأن طبيعة الظاهرة الإرهابية والتهديدات الأمنية في تلك الفترة تتطلب تعاونا بين الدول لمجابهتها، من هذا المنطلق شهدت العلاقات الجزائرية الأمريكية تقاربا نوعيا فتح المجال للتعاون الأمني بين الطرفين.

ومنه نطرح الإشكالية الآتية:

كيف أثرت أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001 على العلاقات الجزائرية الأمريكية في بعدها الأمني؟

ومن هذه الإشكالية تتفرع الأسئلة الآتية:

- ✓ بماذا اتسمت العلاقات الجزائرية الأمريكية قبل أحداث 11سبتمبر؟
- ✓ كيف انعكست أحداث 11سبتمبر على العلاقات الجزائرية الأمريكية؟
- ✓ ما هي أوجه التعاون الأمني بين الجزائر والولايات المتحدة الأمريكية بعد أحداث 11سبتمبر؟

ثانيا: فرضيات الدراسة

للإجابة عن إشكالية الدراسة قمنا بصياغة الفرضيات الآتية:

- ✓ أحداث الحادي عشر من سبتمبر كان لها أثر كبير في إحداث التقارب في العلاقات الأمنية بين الجزائر والولايات المتحدة.
- ✓ اختلاف الرؤى بين الدولتين في القضايا الدولية ساهمت في تذبذب العلاقات الجزائرية الأمريكية.
- ✓ التوسع في نطاق التهديدات الأمنية وسع من مجالات التعاون الأمني بين الجزائر والولايات المتحدة.

ثالثا: مجالات الدراسة:

1- المجال الزمني: حسب موضوع الدراسة فإن المجال الزمني ينطلق من مرحلة ما بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 لما كان لها دور في إحداث التقارب في العلاقات الجزائرية الأمريكية وبشكل خاص في بعدها الأمني.

2- المجال المكاني: تتمحور الدراسة حول العلاقات الأمنية بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر للدولتين الجزائر والولايات المتحدة الأمريكية، وفي هذا الإطار ستركز الدراسة على الفضاء الإقليمي للجزائر وأهم مظاهر التعاون الأمني مع الولايات المتحدة الأمريكية في المنطقة نظرا للتهديدات الأمنية فيها وتأثيرها على الأمن الجزائري.

رابعا – الهدف من الدراسة:

يكمن هدف الدراسة في التعرف على طبيعة ومسار العلاقات الجزائرية مع إحدى أكبر الدول في العالم وهي الولايات المتحدة الأمريكية والتركيز على مرحلة مهمة في مسار هذه العلاقات الدولية وهي مرحلة ما بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001، نظرا لما كان لها من تأثير على البيئة الأمنية الدولية، وكذلك تعتبر هذه المرحلة هي الفترة التي عرفت تقارب وحركية في العلاقات الجزائرية الأمريكية.

خامسا – أسباب اختيار الموضوع

ترجع أسباب اختيار موضوع هذه الدراسة إلى أسباب موضوعية وأسباب ذاتية:

1- أسباب موضوعية:

تكمـن الأسـباب الموضـوعية فـي طبيعـة الموضـوع وتميـزه وأهميتـه نظـرا لارتباطـه بالعامـل الأمنـي والتهديـدات الأمنيـة الراهنـة خاصـة التهديـدات اللاتماثليـة كالإرهـاب والجريمـة المنظمـة، وهـذا مـا أصـبحت يشـغل حيـزا رئيسـيا فـي العلاقـات بـين الـدول نظـرا لطبيعتهـا وانعكاسـاتها علـى الأمن الوطني، وقد كان أحد أبرز عوامل التقارب في العلاقات الجزائرية الأمريكية.

2- أسباب ذاتية

الرغبـة فـي معرفـة طبيعـة العلاقـات الجزائريـة الأمريكيـة فـي مرحلـة مـا بعـد أحـداث الحـادي عشـر مـن سـبتمبر 2001، وذلـك بدراسـة مسـار تـاريخ العلاقـات الجزائريـة الأمريكيـة ومعرفـة أبـرز العوامل المتحكمة في سيرها، وصولا إلى أحداث 11 سبتمبر وأثرها على مسار هذه العلاقات.

سادسا: الإطار المنهجي والنظري للدراسة

1- الإطار المنهجي

المـــنهج الوصـــفي التحليلـــي ويعتبـر مـن أكثـر المنـاهج العلميـة شـيوعا واسـتخداما فـي العلـوم السياسـية وقـد تـم اسـتخدامه بغيـة معرفـة كـل حيثيـات وجوانـب الظـاهرة موضـوع الدراسـة وجمـع البيانـات الوصـفية حولهـا والتحليـل والتفسـير والـربط بواسـطة الاعتمـاد علـى دراسـات شـاملة حول الظاهرة واستخلاص النتائج منها.

المـنهج التـاريخي الـذي يعتمـد علـى تطـور الأحـداث بشـأن الموضـوع وتكمـن أهميتـه فـي الدراسـة مـن خـلال سـرد الوقـائع التاريخيـة التـي ميـزت العلاقـات بـين البلـدين سـواء قبـل فتـرة الدراسـة أو أثناءهـا وتوظيفهـا فـي إثبـات فرضـيات الدراسـة، ويعتبـر مـن أقـدم المنـاهج المعتمـدة فـي حقـل الدراسـات الدوليـة، وقـد اسـتخدم فـي الدراسـة لتتبـع مختلـف مراحـل ومسـار العلاقـات الجزائريـة الأمريكية، وأبرز العوامل المتحكمة فيها .

2- الإطار النظري

تستند الدراسة نظريا على:

- **النظريـــة الواقعيـــة فـــي العلاقـــات الدوليـــة:** والواقعيـة الجديـدة بشـكل خـاص فـي توسـيعها لمفهـوم الأمـن التهديـدات الأمنيـة، فالاتجـاه الـواقعي ينظـر إلـى العلاقـات الدوليـة علـى أنهـا علاقـات صـراع قـوة، فـالواقعيون يعتبـرون الدولـة كوحـدة التحليـل فـي العلاقـات الدوليـة، ومـن مسـلماتها أن الأخـلاق ليسـت المحـدد للسياسـة، فـالقوة تحـدد المصـلحة والمصـلحة تحـدد القـوة ويمكننـا الحكـم علـى مـدى ضـعف أو قـوة الدولـة فـي علاقتهـا الخارجيـة مـن خـلال علاقـة القـوة بالمصـلحة والتيـار الـواقعي يركـز علـى القـوة والمصـلحة الوطنيـة، وقـد حـاول الواقعيـون الجـدد تجـاوز نقـائص المدرسـة الواقعيـة التقليديـة لـ "هـانس مورغـانتو" نتيجـة تطـور البيئـة الدوليـة التـي لـم تعـد الدولـة فيهـا هـي الفاعـل الوحيـد فـي العلاقـات الدوليـة بـل بـرز فـاعلون آخـرون، كمـا أن تحقيـق الأمـن المصـلحة الوطنيـة لـم يعـد يقتصـر علـى اسـتخدام القـوة العسـكرية بـل أدوات أخـرى كالتعـاون والتكامـل، كمـا حاولـت الواقعيـة الجديـدة توسـيع مفهـوم الأمـن ليتماشـى مـع طبيعـة التهديـدات الجديـدة لفتـرة مـا بعـد الحـرب الباردة.

سابعا: مفاهيم الدراسة

1- الأمن الوطني:

الأمـن الـوطني هـو ذلـك الـذي يتعلـق بقـدرة الدولـة علـى حمايـة أراضـيها وشـعبها ومصـالحها وعقائـدها وثقافتهـا واقتصـادها مـن أي عـدوان خـارجي بالإضـافة إلـى قـدرتها علـى التصـدي لكـل المشـاكل الداخليـة والعمـل علـى حلهـا وإتبـاع سياسـة متوازنـة تمنـع الاسـتقطاب وتزيـد مـن الوحـدة والانتمـاء للـوطن، وكـل ذلـك يحتـاج إلـى حـراك دائـم علـى المسـتوى المحلـي والخـارجي قوامـه الدراسات الإستراتيجية المبنية على استقراء الماضي ومراجعة الحاضر واستشراف المستقبل.

إن التطـور التـاريخي والمـادي والتقنـي والثقـافي والاجتمـاعي والاقتصـادي والسياسـي والعسكري قد وسع من مفهوم الأمن الوطني لكي يشمل كل تلك المجالات وغيرها لأن كل واحد منها أصبح جزءا لا يتجزأ من العناصر الأخرى.

2- الإرهـــاب:

حتـــى الآن لا نجـــد تعريـــف عـــام ومتفـــق عليـــه لمفهـــوم الإرهـــاب، لكـــن نجـــد تعـــاريف بعـــض الأكاديميين:

-يـرى الـدكتور نبيـل حلمـي أن الإرهـاب (هـو الاسـتخدام غيـر المشـروع للعنـف بواسـطة فـرد أو مجموعـة أو دولـة ضـد فـرد أو جماعـة أو دولـة ينـتج عنـه رعبـا يعـرض للخطـر أرواحـا بشـرية أو يهـدد حريـات أساسـية ويكـون الغـرض منـه الضـغط علـى الجماعـة أو الدولـة لكـي تغيـر سـلوكها اتجاه موضوع ما).

-وقـد عـرف الإرهـاب مـن قبـل الاتفاقيـة العربيـة لمكافحـة الإرهـاب: (أنـه فعـل مـن أفعـال العنـف أو التهديـد أي كـان بواعثـه أو أغراضـه، يقـع تنفيـذ المشـروع إجـرامي فـردي أو جمـاعي، ويهـدف إلـى إلقـاء الرعـب بـين النـاس أو تـرويعهم بإيـذائهم أو تعـريض حيـاتهم وأمـنهم إلـى الخطـر أو إلحـاق الضـرر بالبيئـة أو أحـد المرافـق أو الأمـلاك العامـة أو الخاصـة واحتلالهـا أو الاسـتيلاء عليها أو تعريض الموارد الوطنية للخطر).

-تعريـف إجرائـي للإرهـاب: الإرهـاب هـو اسـتخدام للعنـف مقصـود غيـر المشـروع وغيـر قابـل للتنبـؤ بـه، أو تهديـد باسـتخدام العنـف مـن طـرف فـرد أو جماعـة أو دولـة أخـرى، يتضـمن الإرهـاب هجمـات ضـد السـواح ومـوظفي السـفارات والطـاقم العسـكري أو خطـف الطـائرات أو احتجـاز الرهـائن أو التفجيـرات أو الاغتيـالات يكـون الإرهـاب وسـيلة يسـتخدمها الأفـراد والجماعـات ضد الحكومات، ويمكن أن تستخدمها وترعاها حكومات ضد مجموعات معينة.

3- الأزمة:

كلمـة (أزمـة) هـي كلمـة عامـة ومعروفـة فـي الوسـط الاجتمـاعي بأنهـا مشـكلة يثيـر اسـتخدامها فـي كثيـر مـن المجـالات والنقاشـات الحـادة حـول تحديـد مفهـوم معـين أو اتجـاه معـين فـي القضـايا العامـة أو الخاصـة، قـد تكـون سياسـية أو اقتصـادية أو عسـكرية أو اجتماعيـة، والمقصـود بفكـرة (أزمـة) هنـا هـي المشـاكل أو الأحـداث التـي تحـدث فـي المجتمـع وتزعـزع اسـتقرار للدولـة ويكون حدوثها غير متوقع.

غالبا ما تستخدم كلمة «أزمة » للدلالة إما على مشكلة معينة، مثل «أزمة بيئية »، أو على نقاش أو مجموعة نقاشات بين الدول، مثل «الأزمة بين الشرق والغرب ».

مفهوم الأزمة الأمنية: هي عبارة عن حدث أو خطر أو مشكلة أو موقف أو قوة قاهرة تحدث فجأة وبشكل مباغت وفي وقت قصير، وتترك أحداثا وآثارا سريعة ومتلاحقة تهدد جوانب المجتمع وأبعاده وخاصة الجانب الأمني، وذلك مما يؤدي لحدوث صدمة وارتباك وخلل في سير الحياة تعرض النظام الاجتماعي للخطر والتهديد وذلك مما يقوض الأمن والطمأنينة.

ثامنا: أدبيات الدراسة

- دراسة بعنوان «العلاقات الجزائرية الأمريكية (1992- 2004)» مذكرة ماجستير لـ "نور الدين حشود"، حيث تطرق في الدراسة إلى أهم المحطات التاريخية بين البلدين، ومجالات التقارب الجزائري الأمريكي ومعوقاته.

- دراسة بعنوان «التعاون الأمني الأمريكي الجزائري في الحرب على الإرهاب وتأثيره على المنطقة المغاربية» مذكرة ماجستير لـ "مريم براهيمي"، وتناولت في الدراسة مظاهر التعاون الأمني بين الجزائر والولايات المتحدة الأمريكية وتأثيره على منطقة المغرب العربي ومستقبل هذا التعاون على البلدين.

- دراسة بعنوان «السياسة الأمنية الجزائرية المحددات- الميادين- التحديات» كتاب من تأليف "منصور لخضاري"، تناول في هذا الكتاب محددات السياسة الأمنية الجزائرية ومبادئها، وأهم التحديات التي تواجهها.

- دراسة بعنوان «أولويات السياسة الخارجية الأمريكية بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 » كتاب من تأليف " شاهر إسماعيل شاهر" ، تطرق في الدراسة لمحددات السياسة الخارجية الأمريكية وتداعيات أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001 عليها، كما تناول اتجاهات الفكر الاستراتيجي الأمريكي بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر .

تاسعا: تقسيم الدراسة

للإجابة على إشكالية هذه الدراسة قمنا بتقسيمها إلى ثلاثة فصول، الفصل الأول كان تحت عنوان "الإطار النظري والمفاهيمي للدراسة" حيث تطرق إلى الخلفية النظرية للأمن، بحيث تعرض المبحث الأول منه لتطور مفهوم الأمن في إطار الطرح التقليدي، والمبحث الثاني لموضوع الأمن من منظور النظريات الجديدة ثم تطرقنا في المبحث الثالث إلى التهديدات الأمنية الجديدة إلى بعد الحرب الباردة، وأهم المفاهيم الجديدة المتعلقة بالأمن، إضافة إلى التطرق لموضوع لأمن الإنساني كمقاربة شاملة في الدراسات الأمنية الجديدة.

ولأن الدراسة تتركز حول العلاقات الجزائرية الأمريكية بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001 ارتأينا في الفصل الثاني التعرض لمسار تاريخ العلاقات الجزائرية الأمريكية قبل هذا المرحلة، حيث تناولنا في المبحث الأول العلاقات الجزائرية الأمريكية في فترة قبل نهاية الحرب الباردة حيث انطلقنا من العلاقات بين البلدين قبل الاحتلال الفرنسي للجزائر عام 1830 وصولا إلى العلاقات بين البلدين بعد استقلال الجزائر، ثم تناولنا في المبحث الثاني العلاقات بين البلدين بعد نهاية الحرب الباردة حيث تطرقنا لأهم التحولات الدولية التي رافقت نهاية الحرب الباردة وكذا تعرضنا للأزمة الأمنية في الجزائر خلال سنوات التسعينيات والمواقف الأمريكية تجاهها في تلك الفترة، وفي المبحث الثالث تطرقنا لانعكاسات أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001 على العلاقات الجزائرية الأمريكية حيث تناولنا هذه الأحداث وانعكاساتها على السياسة الأمنية للجزائر والولايات المتحدة الأمريكية وكذا انعكاساتها على العلاقات بين البلدين.

أما الفصل الثالث فخصصناه لواقع التعاون الأمني بين الجزائر والولايات المتحدة الأمريكية بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001، ومنه تعرضنا للتهديدات الأمنية المشتركة بين البلدين في المبحث الأول والتي كانت حافزا لترقية التعاون الأمني بين البلدين، ثم تطرقنا في المبحث الثاني لأهم مظاهر التعاون الأمني بين البلدين.

وفي الأخير تطرقنا لأهم الاستنتاجات المتوصل إليها في الدراسة.

وقد جاء شكل الخطة كالآتي:

الفصل الأول: الإطار النظري والمفاهيمي للدراسة

المبحث الأول: تصور المدارس الوضعية للأمن

المبحث الثاني: تطور مفهوم الأمن في إطار المنظورات ما بعد الوضعية

المبحث الثالث: تطور مفهوم الأمن في فترة ما بعد الحرب الباردة

الفصل الثاني: المسار التاريخي للعلاقات الجزائرية الأمريكية

المبحث الأول: العلاقات الجزائرية الأمريكية قبل انتهاء الحرب الباردة

المبحث الثاني: العلاقات الجزائرية الأمريكية بعد نهاية الحرب الباردة

المبحث الثالث: انعكاسات أحداث 11 سبتمبر على العلاقات الجزائرية الأمريكية

الفصل الثالث: التعاون الأمني الجزائري-الأمريكي بعد أحداث11 سبتمبر

المبحث الأول: التحديات الأمنية المشتركة بين الجزائر والولايات المتحدة الأمريكية

المبحث الثاني: التنسيق الأمني بين الجزائر والولايات المتحدة

الخاتمـــــة

الفصـــل الأول:

الإطار النظري والمفاهيمـــي

للدراســـــة

عرف النظام الدولي بعد نهاية الحرب الباردة تغيرات عميقة، ساهمت في تطور التنظير في حقل العلاقات الدولية، حيث برزت نظريات جديدة انتقدت النظريات الوضعية العقلانية (الواقعية والليبرالية) وشككت بقدرتها على مواكبة التطور في قضايا العلاقات الدولية المعاصرة وتفسيرها، كما عرفت هذه الفترة تحولات مفاهيمية لموضوع الأمن، و حاولت توسيعه لاستيعاب التحديات والتهديدات الأمنية الجديدة.

يعتبر مفهوم الأمن من المفاهيم المركزية في العلاقات الدولية، وأعقدها، هذا لأنه مفهوم نسبي ومتغير ومركب، وذلك وفقا لاعتبارات داخلية وخارجية، فهو يتغير بتغير الظروف وتطورها، وكذا وفقا لطبيعة التهديدات، مصادرها، درجتها وأبعادها.

وقد ارتبط مفهوم الأمن في الدراسات التقليدية بمفهوم "الدولة" التي تمثل الوحدة الرئيسية في سياق النظام الدولي،حيث اعتبر الأمن أحد أسباب نشأة الدولة.

وقد فرضت ظروف ما بعد الحرب الباردة إلى جانب التحول في طبيعة ومصادر التهديدات ضرورة إعادة النظر في الافتراضات الأساسية المرتبطة بالمسائل الأمنية في العلاقات الدولية حيث امتد التأثير إلى فواعل من غير الدول، حيث لم يعد مفهوم الأمن يقتصر على الدفاع على أراضي الدولة ضد الغزو الخارجي وحماية الحدود والحفاظ على السيادة بل امتد ليشمل أمن الفرد، المجتمعات والشعوب.

وسنتناول في المباحث التالية تطور مفهوم الأمن في المنظورات الأمنية وصولا إلى توسيع مفهوم الأمن بتوسيع نطاق التهديدات الأمنية وأشكالها وظهور مفاهيم جديدة للأمن.

المبحث الأول: تصور المدارس الوضعية للأمن

تعتبر فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية إلى منتصف ثمانينات القرن العشرين مرحلة كلاسيكية (تقليدية) في تاريخ الدراسات الأمنية، حيث تميزت هذه المرحلة ب "مركزية الدولة" كنموذج لتحليل الشؤون الأمنية، كما ركزت اهتمامها على التهديدات ذات الطابع العسكري الموجهة لما اعتبر قيما حيوية للدولة وأمنها القومي.

المطلب الأول: التصور الواقعي للأمن

بالعودة إلى تطور الدراسات الأمنية، مارست الواقعية تأثيرا كبيرا، ويعترف أقسى النقاد بالنظريات الواقعية التي تركز على القوة، الخوف والفوضى، والتي قدمت تفسيرات هامة للصراع والحرب، وحتى عند النزاعات.[1]

كما أن الأمن هو حقيقة نسبية و ليست مطلقة تنشأ من السعي المستمر للدولة لزيادة قوتها، الأمر الذي يزيد شعورها بعدم الأمن بدلاً من أن يكون مدعاة إلى مزيد من الشعور بالأمن فالدول لا تتوقف بمجرد تحقيق التوازن فحسب وإنما تسعى دائما إلى تحقيق التفوق نتيجة الشعور بالخوف، وانعدام الثقة في العلاقات الدولية.[2]

ويعتبر السلم في المنظار الواقعي التقليدي مرادفا لغياب الحرب، والأمن الدولي كمرادف لغياب تهديدات ذات طابع عسكري، فيكفي القول بغياب المواجهات العسكرية للإقرار بوجود السلم، وتبنّت الأمم المتحدة هذه الرؤية للسلم والأمن الدوليين، فنظام الأمن الجماعي الموضوع من طرفها يستند إلى فكرة أن التهديد للسلام قد يكون تهديد بحرب أو عدوان مسلح.[3]

حسب النموذج الواقعي وبشكل خاص الواقعية التقليدية الدولة هي الوحدة الأساسية في العلاقات الدولية، وما عداها من منظمات وشركات ومؤسسات وأفراد لا تلعب إلا دورا هامشيا وثانويا وأية علاقات أخرى لا تتدخل فيها الدولة كطرف لا يمكن بحثها من ضمن العلاقات الدولية، وهذه تتضمن ادعاءين، الأول للمنظرين وهي أن الدولة هي الفاعل الأساسي والفواعل

---

1 - Paul D. Wiliams , **security studies : An introduction**. london :Routledge ,2008, P15.

2-سليمان عبد الله الحربي، " مفهوم الأمن : مستوياته وصيغه و تهديداته "، **المجلة العربية للعلوم السياسية**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، العدد :19 ،صيف 2008، ص ص10،11.

3 - Amatole Ayissi, Ibrahim Sall**, lutte contre la prolifération des armes légéres en AFRIQUE de L'ouest**. Genéve : Institut des Nations Unies pour la recherche sur le désarmement, 2003, p19.

الأخرى في السياسة العالمية تحتل مكانة أقل أهمية، والثاني أن سيادة الدولة تعكس وجود مجتمع سياسي مستقل، مجتمعا يمتلك سلطة حاكمة على إقليمها الأرضي.[1]

ترجع الجذور التاريخية للفكر الواقعي إلى الفلسفة السياسية القديمة عند كل من المفكر الهندي القديم كوتيليا (Kautilya 312-296 ق م) والمفكر الإيطالي نيكولا ميكيافيلي (1469- 1527م)، والفيلسوف الإنجليزي توماس هوبز (1588- 1679م)، وهي فلسفة قائمة على اعتبار الصراع على القوة دافع غريزي كامن في الطبيعة الإنسانية، فكل هؤلاء المفكرين يجمعون على أهمية متغير القوة لإدارة العلاقات الدولية وإن كانوا يختلفون في طريقة توظيفه.[2]

تعد القوة وميزان القوى والمصلحة الوطنية من أهم المفاهيم المركزية في الفكر الواقعي، فمفهوم القوة يعتبر المتغير الأساسي والرئيسي لتفسير واستيعاب السلوكات الدولية، كما ينظر الواقعيون إلى ميزان القوى على أنه الوسيلة الأنجع لتحقيق السلام والاستقرار وفضلا عن ذلك، يعتبر الواقعيون مفهوم المصلحة الوطنية معيارا أساسيا في السياسة الخارجية، ذلك لأن الدول تامة السيادة في علاقاتها مع بعضها البعض تستعمل سياستها الخارجية كوسيلة لتحقيق أهدافها المتعددة والمتنوعة والتي تصب كلها في قالب المصلحة الوطنية.[3]

ويعتبر الأمن الهدف الأسمى الذي يصبو إلى تحقيقه الواقعيون الجدد في إطار الواقعية الجديدة، لكن ورغم إقرار الواقعيين الجدد بالهدف الأمني إلا أن كينيث والتز(وهو يعتبر زعيم الواقعية الجديدة) وغيره من الواقعيين الجدد يعترفون بفكرة مفادها أن الدولة العقلانية هي التي تسعى إلى القوة عندما يكون الهدف الأمني عندها قد تحقق، لكن الواقعيين الجدد بزعامة "مارشهيمر John Mearsheimer " يصرون على أهمية القوة العسكرية كمحدد أساسي للتأثير على الدول الكبرى والتحكم في علاقاتها.

1- أنور محمد فرج، **نظرية الواقعية في العلاقات الدولية**. السيلمانية: مركز كردستان للدراسات الإستراتيجية، 2007، ص238.

2- عبد الناصر جندلي، **التنظير في العلاقات الدولية بين الاتجاهات التفسيرية والنظريات التكوينية**. ط1، الجزائر: دار الخلدونية للنشر والتوزيع، 2007، ص 136.

3- المرجع نفسه، ص 142.

وقد اقترن مفهوم الأمن لدى الواقعيين الجدد بعنصر الخوف لاعتقادهم أن هذا الأخير ناتج عن حالات اللاأمن المنبثقة من الفوضى، وهو ما يميزهم عن الواقعيين الكلاسيكيين الذين يربطون القوة بالغريزة العدوانية والشريرة للطبيعة البشرية.[1]

المراجعة المفاهيمية للأمن في المنظار الواقعي :

حاولت الواقعية الجديدة توسيع مفهوم الأمن ليتماشى مع طبيعة التهديدات الجديدة لفترة ما بعد الحرب الباردة، وذهبت بعض مقارباتها لحد إدراج مفاهيم جديدة كالأمن الجماعي والاعتماد المتبادل.

يشير "كينيث والتز Kenneth Waltz " بأن الدول تسعى إلى إتباع سياسة الاعتماد على النفس في المجال الأمني وهي نفسها ستخلق رد فعل مقابل من الدول الأخرى، حيث ستخلق حالة من انعدام الأمن او كما سماها "المعضلة الأمنية"، لكن حل هذه المسألة عند غيره من الواقعيين الجدد يكون بخلق أنظمة الاعتماد المتبادل والأمن الجماعي والتجارة الحرة، "وبناء على قاعدة المكاسب النسبية تصبح الدول جميعها ثرية في عالم يتيح حرية حركة عناصر الإنتاج"، ويعتقد الواقعيون الجدد أن استمرار الدول بتحقيق المكاسب في ظل التفاعل والتعاون بين الأطراف سيحد بشكل ايجابي من الفوضى وسيعمق من المصلحة الوطنية ويزيد من أهمية الأنظمة الجماعية.

وفي موضوع الأمن يتضح أن الواقعيين الجدد يميلون إلى اتجاه التكامل الاقتصادي الذي عزز من التوجه الأمني، حيث بدأت أفكار الأمن المشترك بالتبلور على شكل أنظمة امن جماعية يعززها الاعتماد المتبادل، فالاعتمادية توجد عندما يكون تأثيرا متبادلا حتى وإن كان غير متوازن بين الدول والوحدات الفاعلة.

ونجد أن الواقعيين الجدد يميزون عمليا بين شيئين في هذا الموضوع، الأول الاعتمادية المتوازنة أي أن الدول الأطراف تتمتع بدرجات متقاربة من الاعتمادية، والثاني هو الاعتماد غير المتوازن ويعني أن احد الأطراف يعتمد على الأخر بدرجة اكبر من اعتماد الطرف الأخر عليه، كذلك يرى بعض الباحثين أن فكرة الأمن نفسها أدت إلى تقسيم الواقعيين أيضا إلى

1- المرجع نفسه، ص 186.

فريقين: الواقعيين المهاجمين والواقعيين المدافعين، حيث يرى الفريق الأول صعوبة توفير الأمن في النظام الدولي، بينما يرى الفريق الثاني بتوافره رغم الفوضى التي يتميز بها النظام الدولي.[1]

ورغم هذه المحاولات لتوسيع مفهوم الأمن إلا أن هذا الاتجاه لم يبتعد عن الرؤية الواقعية التي تعتبر الدولة فاعلا مركزيا ومرجعية أساسية في العلاقات الدولية.

المطلب الثاني: التصور الليبرالي للأمن

إن نشأة الليبرالية تعتبر ضربا من ضروب المثالية للمدينة الفاضلة التي تحدث عنها مفكرو الإغريق كأفلاطون وديمقريطس ولوكريتيوس، لاسيما تلك الأطروحات التي تحدثت عن الحريات والحقوق المدنية والدينية والسياسية والاقتصادية للإنسان.[2]

وقد وضع مصطلح المثالية لوصف الدولة الليبرالية التي سادت في حقبة ما بين الحربين العالميتين، وتشير الأبحاث الأخيرة إلى أن المفكرين المثاليين في تلك الفترة لم يكونوا «في عالم آخر »، كما يدعي العديد من الواقعيين، بيد أن التسمية قد لازمتهم وما زالت مستخدمة من جانب الواقعيين في نقاشهم المستمر مع الليبراليين ومن جانب المنظرين الذي يكتبون حول حقبة ما بين الحربين العالميتين.[3]

بالإضافة إلى مبادئ المثالية المتمثلة في تسوية النزاعات والصراعات بالطرق السلمية والقانونية، فإنها تطمح إلى تحقيق ثالوث غائي يتشكل من : تحقيق حكومة عالمية*، تكريس نظام الأمن الجماعي، وتحقيق السلام العالمي بواسطة القانون الدولي.

فالحكومة العالمية هي سلطة النظام الدولي ككل ففيها تذوب كل الفوارق والاختلافات الأيديولوجية، السياسية، العسكرية، المستويات الاقتصادية والثقافية بين مختلف وحدات النظام الدولي، ضعيفة كانت أم قوية متخلفة أو متقدمة، فهي بمثابة ذلك المشروع المعياري أو

1- وصفي محمد عقيل، " التحولات المعرفية للواقعية والليبرالية في نظرية العلاقات الدولية المعاصرة"، **مجلة دراسات**. المجلد42، العدد1، 2015، ص110.

2- المرجع نفسه، ص105.

3- مارتن غريفيثس، تيري أوكالاهان، **المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية**. دبي: مركز الخليج للأبحاث، 2008، ص 360.

*- الحكومة العالمية تعرف بأنها ذلك النموذج العالمي للبنى والعمليات الخاصة بتوجيه وحل الصراعات ووضع القواعد وتطبيقها.

الأخلاقي والشكل العام للحكم "Globa Uniform of Governing" الذي يعتمد على كل الوحدات السياسية الموجودة في العالم.[1]

ووفق ما جرى من تطورات فكرية متعددة في الغرب خلال مراحل التطور المختلفة، أصبحت الليبرالية تمثل أيديولوجية تتكامل فيها منظومة من المفاهيم في المجالات السياسية والاقتصادية وعلى صعيد بناء مؤسسة الأسرة والعلاقات الاجتماعية والسلوكية الفردية، وهي تنطلق في الأساس من مفهوم شامل للحرية الفردية باعتبارها الأساس الصحيح للنظام الاجتماعي والاقتصادي والسياسي وعلى صعيد الاعتقاد،[2] وهو ما عرف لاحقا بالنزعة الفردية وهذا يشابه تماما ما تحدث عنه احد ابرز منظري العقد الاجتماعي " John Locke " عندما تحدث عن الطبيعة الخيّرة للإنسان وحياة السلام التي يعيشها ضمن القانون الطبيعي الذي يحكم علاقاته ، ومن هذا المبدأ ينطلق المفكرون الليبراليون الأوائل مثل " Immanuel Kant" بادعائهم أن هناك إمكانية لضبط سلوك الإنسان من خلال القوانين والدساتير المدنية ومؤسسات الدولة باعتبار أن طبيعته الخيرة تدفعه نحو السلام الدائم حفاظا على ما حققه من مكاسب وفوائد، ويعتقد منظرو الليبرالية بأن التطور التدريجي للمجتمع البشري الذي تحدث عنه "كانت" رائد الليبرالية سوف يقود إلى مجتمع دولي يعلمهم بأن السلام هو الأفضل لهم لا الحرب.

تعتبر الليبرالية الفرد وحدة التحليل المركزية، حيث له الحرية في أفكاره وفي ممارساته الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، وهي بذلك تقر أيضا بتعددية الأفكار وعلى الدولة أن تضمن له ذلك وان لا تتدخل في مسيرة حياته، إلا بدور الراعي والحامي لتلك الحقوق، أما على الصعيد الدولي فتجد الليبرالية بأن تأسيس فدرالية دولية ستكون عامل حسم في ضبط سلوك الأطراف وتحقيق قدر من انسجام المصالح.[3]

ومنذ مطلع تسعينيات القرن العشرين بدأت تعتمد بشكل واضح على آلية التفاعل بين الفاعلين الجدد في النظام الدولي، لقد مثلت التغيرات البنيوية في النظام الدولي بعد الحرب

1- عبد الناصر جندلي، مرجع سابق، ص ص 124،125.

2- محمد صالح المسفر، "الليبرالية بين العروبة والتبعية (مصر نموذج)"، **مجلة جامعة دمشق**، المجلد 24، العدد3، 2008، ص 359.

3- وصفي محمد عقيل، مرجع سابق، ص105.

الباردة داعما قويا للأطروحات الليبرالية المؤسسية (البنيوية) معلنة اعترافها بالأطراف الفاعلة الجديدة في العلاقات الدولية، ومتجاوزة للأطروحات التقليدية لليبرالية بإقامة الحكومة العالمية، في ظل وضوح لتعددية مصادر القوة وتنوعها بين هؤلاء الفاعلين الجدد، أما الجانب الأخر فقد تمثل ببروز التأثير الكبير للشركات متعددة الجنسية والمؤسسات الدولية كالأمم المتحدة التي عملت على خلق إجماع دولي منذ حرب الخليج الثانية عام 1991م، مما عزز من فكرة الأمن الجماعي،[1] حيث تفترض الليبرالية المؤسسية الجديدة إمكانية التعاون الدولي على الرغم من الطبيعة الفوضوية للنظام العالمي، وقد أوضح علماء هذه النظرية أنه بإمكان الدول القومية تقوية روابط التعاون فيما بينها وتعزيزها وذلك عن طريق خلق أنظمة أو إجراءات خاصة بمراقبة الغش وتقليل تكاليف نقل المعلومات وتسهيل عقد الصفقات في علاقاتها البينية المتبادلة.[2]

إن الليبرالية أعطت تفسير جديد لمفهوم الأمن خاصة مع تطور نظرية الاعتماد المتبادل (Théorie de l'interdépendance) وتطور العلاقات الدولية.

إن المنظور الليبرالي للأمن هو أكثر تطورا من المنظور الواقعي الصلب لأنه أخرج مفهوم الأمن من مداه العسكري إلى أبعاد أخرى أبرزها الجانب الاقتصادي من خلال خلق مؤسسات و جماعات أمنية تساهم بالتعاون و التكامل المركب الذي يعطي فاعلية للاستقرار و الأمن على حساب حالات الحرب و الصراع.

المبحث الثاني: تطور مفهوم الأمن في إطار المنظورات ما بعد الوضعية

لقد أحدثت نهاية الحرب الباردة تحولات جوهرية في طبيعة النظام الدولي وبالتالي في طبيعة العلاقات الدولية، الأمر الذي أدى إلى تطور مجال نظرية العلاقات الدولية، حيث أن التحولات العميقة التي عرفتها بيئة ما بعد الحرب الباردة وبروز ظواهر جديدة عجزت النظريات التقليدية عن تفسيرها، إضافة إلى بروز تحديات جديدة وتحول في طبيعة التهديدات الأمنية مهّد لظهور اتجاهات نظرية جديدة حاولت إيجاد تفسير للظواهر التي أفرزتها النظام الدولي

1- المرجع نفسه، ص 107.

2-أنور محمد فرج، مرجع سابق، ص404.

الجديد، وقد عرفت هذا الاتجاهات بالنظريات ما بعد الوضعية، وقد أعطت تصورا خاصا لموضوع الأمن ومفاهيمه يتماشى مع عالم ما بعد الحرب الباردة.

المطلب الأول: المنظور النقدي

هناك مجموعتان أساسيتان من المؤثرات على نشأة وتطور النظرية النقدية للعلاقات الدولية. الأول هو تأثير النقدية لمدرسة فرانكفورت، والثاني هو حياة وأعمال "أنطونيو جرامشي Antonio Gramsci".

مارست النظرية الاجتماعية النقدية المنحدرة من الماركسية تأثيرا مهما على حقل العلاقات الدولية وبرزت كبديل جدي للمناهج الجامدة في الحقل، ووسعت النظرية النقدية من حدود الحقل من خلال إظهار كيفية تأثير الجهود المقدمة من المادية التاريخية لإعادة بناء حقل العلاقات الدولية في مرحلة ما بعد الوضعية.

إن النظرية النقدية تزامنا مع الحوارات التي سادت بين الحداثة ومابعد الحداثة أخذت منحيين مختلفين:

الاتجاه الأول استمر على المنهج الذي يأخذ من التراث الماركسي والإضافات التي قدمتها مدرسة فرانكفورت من ناحية، و"جرامشي" من جهة أخرى، حيث يعتبر هذا الاتجاه نفسه استمرارا لتراث الأنوار وامتدادا للمشروع الفلسفي والتحرري للحداثة الذي عبر عنه بشكل واضح "هابرماس" في كتاباته حول الخطاب الفلسفي للحداثة. وأخذ هذا الاتجاه يركز على المفاهيم الموروثة من الأنوار والميراث الماركسي من قبيل(العالمية، العقلانية، الاستقلال، التقدم، التنوير والتحرر).[1]

أما الاتجاه الثاني فهو ذلك الاتجاه من النظرية النقدية الذي ينتمي إلى ما بعد الحداثة وأخذ ينتقد الجانب المظلم من الحداثة بالاستناد إلى مقولات "ميشيل فوكو" و"جاك دريدا" وأخذ يطور مفاهيم "الخطاب" و"علاقات القوة" و"الهوية" و"الاختلاف" وغيرها.

وكان "ريتشارد أشلي"Ashley R" وطرحه لاتجاه "ما بعد البنيوية في العلاقات الدولية Poststructuralism" في نقده للواقعية الجديدة من الأوائل الذين طرحوا هذا الاتجاه.[2]

1- أنور محمد فرج، مرجع سابق، ص 453.

2 - المرجع نفسه، ص 454.

من الناحية التاريخية بدأت الكتابات النقدية في النظرية الدولية "روبرت كوكس Robert COX"، واستمرت مع تقديم "ريتشارد أشلي"Ashley R" لعمل "هابرماس" في العلاقات الدولية الأكاديمية،وبلغت ذروتها في مطلع التسعينيات في مجموعة من الأعمال التي قدمها "لينكلايتر" ومعاونوه، والمستندة على تطوير مواضيع مدرسة "فرانكفورت"، إضافة إلى كتابات "ديفيد هيلد" وزملائه التي استكشفت نتائج الفهم الأكثر تطورا للعولمة، وفكرة الديموقراطية العالمية.[1]

هناك بعدان لمساهمة النظرية النقدية في مجال العلاقات الدولية: الأول، من خلال تحدي المحددات والتفسيرات التقليدية، في هذا البعد قامت النظرية النقدية بتوسيع قدرة علماء الاجتماع لتفسير الظواهر الخاصة، والثاني: من خلال عدم أخذ المحددات والظروف الممكنة للسياسة العالمية الراهنة لمسلمات أو ثوابت، وفي هذا البعد توضح النظرية النقدية إمكانات واحتمالات التغيير.

وفقا للنظرية النقدية لا وجود لمعرفة موضوعية، كل معرفة تعكس اهتمامات ومصالح الباحث، من هنا فإن كل نظريات العلاقات الدولية متحيزة، وعبر "روبرت كوكس" عن ذلك في عبارة صريحة "النظرية هي دائما لبعض الأشخاص وبعض الأغراض"، ويرى بأن المعرفة الوضعية معرفة محافظة لصالح الوضع القائم التي تقوم على أساس عدم المساواة في القوة والمصلحة، ولا يمكنها أن تقود إلى معرفة التقدم الإنساني والتحرر التي تحاول النظرية النقدية أن تقدمها.[2]

وقد أدى وصول النظرية الدولية النقدية إلى حقل الدراسات الأمنية مع بداية التسعينيات إلى صعود ما يسمى ب: الدراسات الأمنية النقدية، ربط المصطلح بحقل الدراسات الأمنية لأول مرة على يد "كين بوث"، ليتطور لاحقا مع أعمال كيث كروز و"مايكل ويليامز".

يرجع "بوث" جذور الدراسات الأمنية النقدية إلى المنظرين النقديين والواقعيين، وبالتحديد كنتيجة لتحدي المنظرين التقليديين النقديين لمعايير وأخلاقيات الدراسات الإستراتيجية في فترة

1- سيد أحمد قوجيلي، **الدراسات الأمنية النقدية مقاربات جديدة لإعادة تعريف الأمن**. ط1، عمان: المركز العلمي للدراسات السياسية، 2014،.ص23.

2 - أنور محمد فرج، مرجع سابق، ص457.

الحرب الباردة، والتفكير بعد ذلك في الأمن بشكل جديد في إطار الالتزام بالانعتاق* (مقابل ترك القوة) وبفكرة الإنسانية المشتركة، ومن جهته يشير "واين جونز" إلى احتواء حقل الدراسات الأمنية النقدية على كل المقاربات لدراسة الأمن التي لا تشترك في فرضيات ما وراء النظرية الضيقة لدراسات الأمن النقدية،[1] فلدى أنصار المدرسة الويلزية (مدرسة أبريستويث*) تصور إيجابي لمفهوم الأمن، فحسب وجهة النظر التي طرحها كين بوث وواين جونز، محور الدراسات الأمنية ينبغي أن يكون انعتاق الأفراد، ويرى أنصار هذه المدرسة أن الدراسات الأمنية النقدية تحاول الوقوف بوعي ذاتي خارج النظام المحلي أو العالمي السائد، حيث تعرض وتناقش وبعد ذلك تستكشف القوى الكامنة والمحركة لهذا النظام من أجل توفير الأفكار التي تروج لانعتاق الناس من الحالات والبنى المستبدة، مثل الفقر والأمية والتمييز العنصري والجنسي وغيرها.[2]

ركز المنظرون النقديون على الأفراد كموضوع مرجع للدراسات الأمنية، فحسب "كروز" و"ويليامز" فإن أحد التحديات التي توحد النقديين الدوليين هي الرغبة المشتركة لمعالجة الأمن بتركيزه على الفرد وليس الدولة.

إن وضع الأفراد في مركز التحليل الأمني يؤدي إلى صعود مجموعة من التهديدات والمخاطر ذات طبيعة مختلفة ومتغيرة وبالتالي إلى قلب الأجندة الأمنية، إضافة إلى تهديد الدولة، يواجه الفرد مجموعة متغيرة من العنف الجسدي، والاضطهاد وتردي الوضع الصحي، وانخفاض المستوى المعيشي والتعليمي، والبطالة والتهميش وغيرها من التهديدات والمخاطر

*- الانعتاق حسب "بوث" هو: تحرير الناس (أفرادا وجماعات) من القيود المادية والإنسانية، سواء الفقر وسوء التعليم، والقمع السياسي... الأمن والتحرر وجهان لعملة واحدة ، الانعتاق وليس السلطة أو النظام ينتج الأمن الحقيقي.

1- سيد أحمد قوجيلي، **الدراسات الأمنية النقدية مقاربات جديدة لإعادة تعريف الأمن**، مرجع سابق، ص36.

*- مدرسة أبريستويث هي آخر تطورات مشاريع الدراسات الأمنية النقدية، و"أبريستويث" هي بلدة صغيرة تقع على الساحل الغربي من ويلز، تعتبر معقل أول قسم للسياسة الدولية في العالم، والتي أصبحت مع بداية التسعينيات معقل المقاربة النقدية للأمن بقيادة علماء مثل كين بوث وريتشارد واين جونز.

2- سيد أحمد قوجيلي، **تطور الدراسات الأمنية ومعضلة التطبيق في العالم العربي**. ط1، أبوظبي: مركز الإمارات للبحوث والدراسات الإستراتيجية، 2012، ص 30.

الوثيقة الصلة بالحياة اليومية للأفراد، هكذا يصبح أمن الأفراد عبارة عن انعتاق من مثل هذه الظروف، هو كفاح مستمر ضد اللاأمن.[1]

المطلب الثاني: التصور البنائي للأمن

تعتبر البنائية من أكثر النظريات إثارة للاهتمام والجدل في العقود الأخيرة، وقد برزت كنظرية قائمة بذاتها مع نهاية الحرب الباردة، وبالتحديد مع أواخر عقد الثمانينات من القرن العشرين، بسبب إخفاق نظريات الاتجاه التفسيري في التنبؤ بنهاية الحرب الباردة سلميا، بينما البنائية على وجه الخصوص نظريات الاتجاه التكويني الأخرى على العموم بناءا نظريا تحليليا بشأن نهاية الحرب الباردة، وكان من أبرز دعاتها: "بيتر كاتزنشتاين Peter Hartenstein " ، "فريديريك كراتوشويل Fredrick Kartochwil"، "نيكولاس أوناف Nicholas Onuf"، الذي يعد أول من استعمل مصطلح "البنائية" في كتابه " عالم من صنعنا"،[2] ولكن لم يكن هذا الكتاب يومئذ مرشحا محتملا لإعادة تشكل طريقة التفكير في العلاقات الدولية، ولم ترشح البنائية لمنزلة مقاربة جديدة حتى إصدار "ألكسندر وانت Wendt Alexander"، مقالته الشهيرة بعنوان (الفوضوية ما تصنعه الدول (1992)،[3] هذا الأخير لقب بأب البنائية والتي يعتبرها منهج للعلاقات الدولية، يفترض ما يلي:

- ✓ أن الدول هي الوحدات الأساسية للتحليل.
- ✓ تذاتية (Inter-Subjectivity) البنى الأساسية للنظام القائم على الدول.
- ✓ تشكل هويات ومصالح الدول في إطار نسق مترابط بفعل البنى الاجتماعية ضمن النظام.

وعلى خلاف الاتجاهات النظرية التقليدية، تركز البنائية على عنصر الهوية Identity، إذ تعتبر الهوية مسألة جوهرية في عالم ما بعد الحرب الباردة وتؤكد على كيفية تعامل الهويات مع الطريقة التي تستوعبها الوحدات السياسية(الدول)، وتستجيب لمطالبها ومؤسساتها،[4] يقول "وانت": «الهويات قاعدة المصالح»، حيث تقوم الهوية بتشكيل المصالح والأفعال، فالفواعل الدولية لا تملك مصالح مستقلة عن السياق الاجتماعي، لأنهم يعرفون مصالحهم عبر عملية

1- سيد أحمد قوجيلي، **الدراسات الأمنية النقدية مقاربات جديدة لإعادة تعريف الأمن**، مرجع سابق، ص40.

2 - عبد الناصر جندلي، مرجع سابق، ص322.

3 - سيد أحمد قوجيلي، **الدراسات الأمنية النقدية مقاربات جديدة لإعادة تعريف الأمن**، مرجع سابق، ص69.

4 - عبد الناصر جندلي، مرجع سابق، ص ص323، 324.

التفاعل، لذلك تعتبر الهوية عاملا أساسيا في تشكيل المصالح، على سبيل المثال: طريقة تعريف الفواعل أو الوحدات لهويتها كفاعل دولي يلتزم بدور عالمي أو إقليمي معين (قطب، موازن، حيادي، راعي سلام) يعتبر أمرا حاسما في تعريف وتشكيل مصالحها بناءا على الهوية التي أحالت إليها ذلك الدور، بهذا المعنى تقوم الهوية بتقرير وتوجيه السلوك أو الفعل الاجتماعي انطلاقا من تقريرها لماهية المصالح التي تعكس تلك الهوية، هكذا تصبح فكرة تشكيل الهوية للمصالح، كما يرى البنائيون، متغيرا سببيا أساسيا لتفسير الظواهر الدولية[1].

والهوية بالنسبة إلى البنائيين لا تتغير بشكل سهل إلا إذا كان هناك تغير كبير جعل الوحدات الفاعلة تنخرط بعلاقات اجتماعية جديدة تسهم في تحديد هوية جديدة مثل الحرب العالمية الثانية بالنسبة إلى أوروبا، وأحداث11 سبتمبر 2001 بالنسبة إلى الولايات المتحدة الأمريكية. والمهم هنا أن نميز ثلاث نقاط أساسية :

1- العلاقة بين الهوية والمصلحة والقاعدة.

2- الهوية تحدد سلوك الفاعل، وهي بدورها تتحدد من خلال التفاعل بين الفاعل والبناء.

3- ليس من السهل تغيير الهوية إلا في حالات كبيرة جداً تستدعي بروز هوية جديدة على حساب هويات أخرى.[2]

وهذا ما يبدو أكثر وضوحا في مرحلة ما بعد نهاية الحرب الباردة، مع بروز الأقليات بعدما تحول الصراع من صراع ما بين الدول أثناء الحرب الباردة إلى صراع داخل الدول بعدها، وقضايا الإرهاب والتنظيمات الإرهابية لاسيما بعدما تحول الصراع من صراع أيديولوجي إلى صراع حضاري، فضلا عن اللعب على أوتار النعرات الذاتية والانتماءات العرقية والثقافية للأفراد صناع قرارات هذه الوحدات السياسية، مما ينم عن وجود عدة فاعلين وليس فاعل واحد في النظام الدولي لما بعد الحرب الباردة.[3]

1 – سيد أحمد قوجيلي، **الدراسات الأمنية النقدية مقاربات جديدة لإعادة تعريف الأمن**، مرجع سابق، ص75.

2- خالد المصري، النظرية البنائية في العلاقات الدولية، **مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية**. المجلد 30، العدد الثاني، 2014، ص327.

3 – عبد الناصر جندلي، مرجع سابق، ص324.

البنائية والأمن

تعتبر البنائية أكثر النظريات النقدية مساهمة وتأثيرا في الدراسات الأمنية النقدية، وكما صرح "إدوارد كولوزيتش Edward Kolodziej" : تتركز القيمة المضافة للبنائية كمنهج لفهم الأمن في تحديها للمدارس الفكرية الأخرى، ولادعاءاتها الخاصة حول المعرفة.[1]

لقد اقترن التصور البنائي للأمن بإسهامات " ألكسندر وانت (A .Wendt) " ، واعتبر "وانت" أن العلاقات الدولية لا تتأثر بعلاقات القوة بقدر ما تتأثر بالمصطلحات والصور التي تمنحها معنا، والأمن ما هو إلا مسألة تصور وصناع القرار هم الذين يقدمون تصورات للعناصر المادية والمحتملة وليس العكس، كما حاول "وانت" تفسير الأمن عبر تناوله لمعضلة الأمن كبنية اجتماعية تتألف من مفاهيم ذاتية بين الأفراد وتفرض على الدول سلوكيات معينة وتفرض عليها طريقة تحديدها لمصالحها من منطلقات (العون الذاتي)، واقترح بدلا من المعضلة الأمنية الجماعة الأمنية التي هي معرفة مشتركة تثق فيها الدول بعضها البعض وتلجأ إلى الحلول السلمية، خاصة مع صعوبة الجزم بإمكانية تفادي المعضلة الأمنية بتركيباتها التي تبنى اجتماعيا، وهذا لا يعني بالضرورة أنها تتغير إذ أن البني الاجتماعية تفيد التصرف في بعض الأحيان لدرجة أن تصبح الاستراتيجيات التحويلية متعذرة وغير ممكنة.

إذن الدراسات الأمنية عند البنائيين هي دراسة لدور الأفكار والبني الاجتماعية في تفسير التفاعل بين الوحدات السياسية المكونة للبناء الدولي ومدى إدراك هذه الوحدات وتصورها لمفهوم التهديد والقوة التي تعتبر تصورا ماديا وإدراكها من قبل الدول يختلف لأن التهديد ليس محصورا في الخطر الخارجي أو الداخلي وإنما إدراكه مرهون بالأفكار المسبقة عن التهديد والتصور الجماعي لمدى خطورته، واعتبرت البنائية أن متغير الهوية كذلك جزء من الأمن وهو عنصر أهملته جل النظريات رغم أهميته في تشكيل مصالح الفواعل وتحديد اتجاه سلوكاتهم إما عن طريق التعاون أو التنافس.[2]

1- سيد أحمد قوجيلي، **الدراسات الأمنية النقدية مقاربات جديدة لإعادة تعريف الأمن**، مرجع سابق، ص79.

2 – صليحة كبابي، "الدراسات الأمنية بين الاتجاهين التقليدي والحديث"، **مجلة العلوم الإنسانية**. جامعة قسنطينة، العدد38، ديسمبر 2012، ص 241.

يتفق البنائيون على تصور الأمن كبناء اجتماعي يعني أشياء مختلفة في سياقات مختلفة، "الأمن، تقول "ريتا توراك Taureck Rita" :«يبنى بشكل اجتماعي وتذاتاني"، كما تعتبر الهوية والمعايير الفرضية الأساسية للمقاربة البنائية للأمن.

ويتصور البنائيون الأمن كموقع للمفاوضات والتحدي في نفس الوقت، هو موقع للمفاوضات بين القادة السياسيين والمشاهدين المحليين بشكل خاص، وتحد بين الفواعل الذين يحملون تصورات مختلفة حول ما يعتبر تهديدا وما يعتبر آمنا، وبدلا من تصور الأمن في مستوى النخب السياسية، يشير البنائيون إلى أهمية دعم الرأي العام والجماهير في حدوث التغيير في خطاب وممارسات السياسة الخارجية الأمنية.[1]

زاد تأثير المقاربة في الدراسات الأمنية مع تبني العديد من الباحثين الأوروبيين (خاصة العاملين في معهد كوبنهاغن) للانطولوجيا البنائية في إعادة تعريف الأمن، مشكلين بذلك أهم مدرسة في الدراسات الأمنية.

مدرسة كوبنهاغن للدراسات الأمنية:

تقتبس مدرسة كوبنهاغن بشكل كبير من المقاربة البنائية خاصة في تصورها للأمن كبناء اجتماعي، والتركيز على هوية الفواعل وكيفية تشكيلها لمصالحهم الأمنية، تمثل المدرسة أعمال علماء مثل "باري بوزان، "أولي وايفر"، "جاب دي وايلد"، "مورتن كيلستروب"، "لينى هانسين" وغيرهم من طلبة الدكتوراه الأصغر سنا ممن كانوا يعملون في معهد أبحاث السلام في كوبنهاغن، وبدأت معالم المدرسة تتبلور مع بداية التعاون مع "باري بوزان" و"أولي وايفر" كنتيجة لقيام كليهما بمزج التفكير الواقعي مع البنيوي مع الابستومولوجيا البنائية.[2]

ظهرت مدرسة كوبنهاجن للدراسات الأمنية في تسعينات القرن الماضي، وقدمت مفهوما جديدا للأمن تمثل في أبعاد خمس هي: الأمن السياسي، والعسكري، والاقتصادي، والمجتمعي، والبيئي.

نظرت مدرسة كوبنهاجن للعديد من الأخطار والتحديات التي قد تواجه الدول من إحدى أبعادها الخمس السابقة، واعتبرت أن التهديدات العالمية الأخطر هي تلك التهديدات التي تعد عابرة للحدود، والتي لا تحمل طابعا عسكريا مباشرا، وتبثها كيانات خارج إطار الدول

1- سيد أحمد قوجيلي، مرجع سابق، ص 79.

2-المرجع نفسه، ص 80.

(كالمنظمات الإرهابية، المافيا، شبكات التسلح، موجات الهجرة غير المنضبطة، الاستخبارات الأجنبية، وغيرها)، هذا التوسّع في تعريف المخاطر أو التهديدات الأمنية، مترافقا مع كم عريض من الدراسات والأطروحات التي رافقت ظهور مدرسة كوبنهاجن، قاد إلى بعد جديد في توظيف مسألة الأمن لخدمة أغراض سياسية بحتة، بحيث أصبحت المعضلة الأمنية أداة في يد كيانات سياسية واستخبارية، تسعى من خلالها إلى إزاحة خصومها المفترَضين عبر تصويرهم كمهددات وجودية للأمن الفردي والمجتمعي، أو حتى الأمن القومي لدولة ما أو أمة.[1]

المبحث الثالث: تطور مفهوم الأمن في فترة ما بعد الحرب الباردة

شهدت العقود الماضية بروز مفاهيم أمنية مغايرة للمفاهيم التقليدية للأمن، عكست تحولات البيئة الأمنية، ما أفرز جدلًا حول طبيعة ومكونات مفهوم الأمن، وضرورة إضافة متغيرات جديدة له، كالأفراد والإقليم والنظام الدولي، بدلا من الدولة فقط، إضافة إلى توسيع المفهوم ليمتد إلى القضايا الاقتصادية والبيئية والمجتمعية، هذا ما أدى إلى ظهور عدد من المصطلحات الأمنية البديلة عن المصطلحات التي برزت سابقا كـ"الأمن القومي"، والتي أصبحت توظف على نطاق واسع في تحليل القضايا الأمنية.

المطلب الأول: التهديدات الأمنية الجديدة

حتى مطلع التسعينيات كانت الأولويات في المجال الأمني تنبع أساسا من التنافس الإستراتيجي بين القوى العظمى، الإبقاء على الردع، توزن القوى والتهديد بالحروب النووية، وبذلك يرتكز مفهوم الأمن على المسلمات التالية:

1- قضايا الأمن تنشأ من نشاطات الدول الأخرى خاصة منها التهديدات العسكرية.

2- مصالح أمن الدولة هي نفسها مصالح المجتمع المدني.

3- وسائل مواجهة التهديدات ضرورة عسكرية، وبالتالي تتم إدارتها على المستوى الوطني من جانب أحادي، أو بالتعاون الدولي، وفي السنوات الأخيرة تغير ترتيب الأولويات تغيرا كبيرا، حيث أن السياسات الأمنية اتجهت أكثر إلى حل المشاكل غير التقليدية، مثل الإرهاب، وتشريد السكان، والصراعات العرقية، وانتهاكات حقوق الإنسان، التدهور البيئي

1- أماني السنوار، مدرسة كوبنهاجن ولعبة الديكتاتوريات الأمنية.10 نوفمبر 2015، تم التصفح في 2016/04/15 في الموقع: http://www.sasapost.com/opinion/copenhagen

والفقر، هذه التهديدات تختلف عن التهديدات السابقة فهي تتجاوز الحدود، وذات طابع متعدد الأبعاد، وهي ليست بالضرورة موجهة للدولة، كما أنه لا يمكن التنبؤ بها.[1]

لقد حدد برنامج الأمم المتحدة للتنمية عام 1994 تحديات جديدة وشاملة للأمن: الإرهاب الدولي، الاختلالات الاقتصادية، إنتاج وتجارة المخدرات، ضغوطات الهجرة الجماعية، تدهور البيئة، النمو الديموغرافي غير المراقب.

أولا: الإرهاب الدولي

رغم قدم الظاهرة إلا أن العولمة ساهمت في زيادة قوتها وسرعة انتشارها، إن كانت الدول الغربية اليوم بمأمن من تهديدات الحرب المباشرة فإنها ليست كذلك بشأن الإرهاب، وتدل أحداث 11 سبتمبر 2001 خرافة مسلمة عدم اختراق الحدود في عالم معولم، الأمر الذي دفع بالغرب لإعادة النظر في قاعدتهم الفكرية حول الأمن، فلا ينبع الأمن أوتوماتيكيا من تقوية الدولة وحدودها.

ورغم وجود عدة اتفاقيات لمكافحة الإرهاب إلا أنه مازال هناك صعوبة في تعريفه، فلا وجود لإجماع على تعريفه على المستوى الدولي فما يراه البعض إرهابا هو لدى البعض الآخر دفاع عن النفس وعمل مشروع.

وترجع صعوبة مكافحته لقدرته على احتلال جزء من إقليم الدولة، الأمر الذي يمكنه من الاستئثار بالموارد الهامة كحالة أنغولا، الكونغو الديمقراطية، كما يمكن للجماعات الإرهابية أن تمتلك أسلحة متطورة وتكنولوجيا عالية، كما يمكنها امتلاك مواد إشعاعية متفجرة وسرقة المواد النووية، لهذا نجد فقد 20% من المواقع التي تحوي المواد المشعة محروسة بطريقة جيدة.[2]

ثانيا: التهديدات البيئية:

تعتبر من التهديدات التي تمس الجنس البشري، كالاحتباس الحراري والتغيرات المناخية، كما يتزايد من جهة أخرى تدهور الغطاء الغابي والتلوث البيئي نظرا للاستغلال المفرط للموارد

1 - Myrian gervis, stephen Roussel, « De la sécurité de l'état à celle de l'individu :l'évolution du concept de sécurité au canada (1990-1996» , **études internationales**. vol 29, N°1 , 1998 , p25, p26.

2- فريدة حموم، "الأمن الإنساني والتهديدات الأمنية الجديدة"، **استراتيجيا(مجلة دراسات الدفاع والاستقبالية)**. السداسي الثاني، العدد 2، 2014، ص31.

الطبيعية، كما يؤدي تلوث المياه من جهته إلى تناقص الثروة السمكية والسياحية وندرة المياه الصالحة للشرب وكذا الموجهة للري والاستخدام المنزلي وهذا ما يؤثر سلبا على الصحة العامة، إضافة إلى ظاهرة تغير المناخ والتي تعد من الظواهر الخطيرة التي أصبحت مصدر قلق في العالم، لما يصاحبها من آثار صحية واقتصادية خطيرة تقلل من مقدرة البيئة على استيعابها.

والملاحظ أن الدول المتقدمة هي الأكثر إفرازا للانبعاثات الغازية، رغم ذلك نجد أن فقر الدول النامية هو وراء تدهور الغطاء الغابي بسبب الاقتلاع العشوائي للأشجار بغرض استغلال الأراضي للزراعة ولاستعمالات الخشب، مما يضعف الأرض ويقلل من قدرتها على الإنتاج، ولحماية البيئة لابد من وضع برامج للتقليل من الفقر لأن التحدي هو كيفية إشباع حاجات كل الأجيال في ظل احترام دائم للبيئة.

ثالثا: الجريمة المنظمة

تتعدد صور الجريمة المنظمة ولهذا يصعب إيجاد تعريف لها، حيث ليس للجريمة المنظمة تعريف يتبناه المجتمع الدولي، ومن أبرز صورها: تجارة المخدرات، تبييض الأموال، الاتجار بالبشر، وتجارة الأسلحة.

تتبع خطورة الجريمة المنظمة في كونها منظومة جرائم أو مشروع إجرامي ينطوي على عدة أنشطة إجرامية تقتضي تعدد المساهمين، الاستمرارية وهرمية التنظيم.[1]

رابعا: اللاأمن الصحي والغذائي

وهو ما يهدد زوال الجنس البشري، حيث يتمثل الرهان الحقيقي في تفادي انتشار الأوبئة وانهيار الدول الأكثر فقرا، حيث وضع التقرير الأممي للتنمية لعام 1998 مرض "السيدا" من أكثر الأمراض فتكا بالإنسان في ظل عدم وجود علاج أو لقاح ضده، خاصة أنه يمس الأفراد في مرحلتهم الإنتاجية، والحل والوحيد يتمثل في كبح انتشاره والتقليل من آثاره.

كما أن ظاهرة الفقر أصبحت ذات أبعاد أكثر دراماتيكية، بسبب انتشار الأمية والجوع وحوالي ثلث الدول النامية مهددين بالموت قبل وصول سن الأربعين، كما يؤدي العجز الغذائي والنمو الديموغرافي إلى نشوء ظاهرة الفقر، حيث يعتبر الفقر من أكبر وأعقد مهددات الأمن

1- نفس المرجع، ص 30.

الإنساني، وأحد أهداف التنمية الإنسانية التي تسعى للقضاء عليه والتقليل من حدته، لأنه يحد من قدرات الفرد ويؤدي إلى تفاقم ظاهرة الهجرة والنزاعات والأعمال الإرهابية، كما يهدد الأمن الغذائي، الصحي، الاقتصادي والشخصي، مما يؤدي إلى عرقلة التنمية المحلية والدولية لدرجة تهدد بقاء الدول.

خامسا:الهجرة غير الشرعية

تعرف الهجرة السرية بأنها انتقال فرد أو جماعة من مكان إلى آخر بطرق سرية أي تتم بطرق غير قانونية، تتنوع الأسباب المؤدية إلى انتقال الأفراد من مسقط رأسهم إلى مكان آخر للإقامة بشكل دائم أو مؤقت، ويعود أهمها إلى التباين الكبير في المستوى الاقتصادي بين الدول المصدرة للمهاجرين و التي تفتقر إلى عمليات التنمية و الدول المستقبلة لهم ذات المستوى المعيشي المرتفع.

كما أن التفاوت في درجة النمو والانفجار الديموغرافي، الانحلال الاجتماعي، النزاعات والتوترات الداخلية من الأسباب التي تدفع بالفقراء للبحث أن مكان أكثر أمانا، لكن صرامة دول الشمال في منح التأشيرة وصعوبات السفر تدفع بهم للهجرة غير الشرعية مسببة الضغط عليها وعلى مجتمعاتها فتظهر مشكلة الهوية، وتهديد الثقافات مما يؤدي للاتجانس المجتمعي.[1]

المطلب الثاني: التعمق في مفاهيم الأمن

إن التحول والتوسع في طبيعة التهديدات وتحول مفاهيمها أدى إلى ظهور عدد من المصطلحات الأمنية البديلة عن المصطلحات التي برزت سابقا كـ"الأمن القومي"، والتي أصبحت توظف على نطاق واسع في تحليل القضايا الأمنية.

أولا: الأمن الكوني

إن ما ساهم في كوننة الأمن هي فكرة تعميق وتوسيع المضامين المفاهيمية للأمن بحيث يشمل مجالات القضايا الأخرى غير العسكرية والذي بطريقة آلية يوسع من أهمية ومشاركة كل فواعل النظام الدولي –الدول وغير الدول–، على اعتبار أنها معنية بشكل وثيق بمثل هذه القضايا.

1- نفس المرجع، ص ص34،33.

وجدت العديد من الأطروحات النظرية في قضية إعادة مفهمة الأمن موضوعا ثريا وجذابا للبحث وبلورة وحدات التحليل والصياغات النظرية المختلفة، مثل النزعة النسوية والنقدية الجديدة وحتى الليبرالية الجديدة، لكن ما هو مهم بالنسبة للمنظور الكوني أن الباحثين المتزعمين هذه الأطروحات لم يخفوا الصبغة الكونية لقضية الأمن البيئي وباقي جوانب الأمن الإنساني، حتى بالنسبة للمنظرين الذين ينتمون تقليديا للنظرة الواقعية الجديدة أكدوا مباشرة وضمنيا على أهمية المستوى الكوني في التحليل.[1]

وهذا التحليل الكلاني للأمن ينطلق من التطورات التي حدثت في أدوات الاتصال وتراجع أبعاد الجغرافيا أمام التقنية والتكنولوجيا المعقدة سواء تعلق الأمر بالأدوات اللينة، أو الأدوات الصلبة، التي غيرت من نمط العلاقات الدولية و العلاقات المختلفة بين الشعوب والجماعات ، بحيث إن القضايا التي كانت تعتبر في السابق شأنا داخليا للدولة والمجتمع ولا تترتب آثارها على المجتمعات والدول الأخرى البعيدة عنها، أصبحت في العالم المعاصر ذات صلة وثيقة بالحياة الخاصة للمجتمعات والدول الأخرى وليس فقط بالشكل العام للعلاقات الدولية، الأمر لا يتعلق فقط بالمسائل العسكرية والأمنية فحسب وإنما أيضا يتعلق بالقضايا غير العسكرية مثل الجريمة المنظمة وتجارة المخدرات وتجارة الأسلحة، فالتهديدات اللينة أو الهادئة التي تواجه المجتمعات مثل المخدرات وغسل الأموال والجريمة ممتدة عبر عدد من الدول بحيث أصبحت العصابات بإمكانها تنظيم نشاطاتها عبر العالم بواسطة تسهيلات تكنولوجيا الاتصال، دون الحاجة لتنقل الأشخاص وإمكانية التعرض لكشف الهوية أو الاعتقال من قبل قوات الأمن.[2]

ومعنى المنظور الكوني للأمن هو أن كل الدول تشترك في السعي وراء هدف واحد هو الأمن، حيث أن هذا الهدف لا يمكن أن يتحقق بإرادة طرف واحد بسبب الوضع الدولي المعقد بشكل متزايد، لذلك فإن المنظور الكوني أصبح أكثر مناسبة للنظر في إستراتيجيات بناء الاستقرار العالمي، هذا عن الأمن في بعده الصلب، أما في بعده اللين فإنه لا يحتاج إلى

1- عامر مصباح، **العولمة الأمنية والتحليل الكوني للعلاقات الدولية**. ط1، القاهرة : دار الكتاب الحديث، 2014، ص17.

2-عامر مصباح، **المنظورات الإستراتيجية في بناء الأمن**. ط1، القاهرة: دار الكتاب الحديث، 2013، ص102.

برهان يثبت كوننة الأمن العالمي، على خلفية شموليته لأمن الشعوب كأفراد والوحدات السياسية وسلامة وعافية واستمرار وظيفية الأنظمة الطبيعية.[1]

ثانيا: الأمن المنظم

نتيجة لتطوير أنصار النظرية الكونية مفاهيم بناء الأمن من خلال طرح المستويات الثلاثة (الوطني، الإقليمي، الكوني) والعلاقة الوظيفية بينهم فإنهم اقترحوا استبدال مفهوم "الأمن القومي" بمصطلح "الأمن المنظم"، على افتراض أن المصطلح الأخير أكثر دقة في التعبير عن المضامين الأمنية الموسعة ويوسع من أجندة السياسة الدولية، وربما يجيبنا هذا عن كثير من التساؤلات حول ما جرى ويجري في منطقة الشرق الأوسط منذ ديسمبر 2010، مثل: هل ما اصطلح عليه في وسائل الإعلام ودرج على ألسنة الخبراء والمحللين "بالربيع العربي" هو حالة مصطنعة مدعومة من القوى الخارجية كما يعتقد أنصار التفسير المؤامراتي، أم هي حالة طبيعية لأسباب ومقدمات منطقية؟ لماذا انهارت أنظمة معروفة بسطوتها وهيمنتها الأمنية التقليدية بواسطة الاحتجاجات الشعبية في الشوارع؟ الأمن المنظم يعني الرابطة الوثيقة بين المستويات الثلاثة دون تمييز في الأولويات فيما بينها، لكن المشكلة التي تواجه الأمن المنظم هي تحدي مدخلات المستوى الدولي، كزيادة مطالب المؤسسات المالية الدولية في التخلي عن القطاع العام أو هيمنة الشركات المتعددة الجنسيات على الفوائض الاقتصادية الوطنية وتحويلها إلى الخارج حيث المناطق الآمنة، طرح هذه التحديات لا يعني البقاء خارج المستوى الثالث في بناء الأمن، وإنما يجب التفكير في الطريقة التي تكون فيها مدخلات ومطالب المستوى الدولي فعالة ووظيفية في بناء الأمن.

الغاية النهائية لأنصار النظرية الكونية هي جعل المستويات الثلاثة في بناء الأمن مندمجة أو في حالة اعتماد متبادل وثيق الترابط والتداخل بشكل يحقق مفهوم ومحتوى الأمن المنظم.

عندما يقترح التحليل الكوني فكرة "الأمن المنظم" بدل الأمن القومي لا يلغي اهتمامه أجندة الواقعية الجديدة في الأمن، وإنما يقوم بإثرائها ويزيد من تنظيم التحليل والبناء مما يجعله أكثر تنظيما وأكثر عمومية وقابلية للتطبيق.

1- عامر مصباح، **العولمة الأمنية والتحليل الكوني للعلاقات الدولية**. المرجع السابق، ص17.

باختصار الميزة الأساسية للأمن المنظم المقترح من قبل أنصار النظرية الكونية في بناء الأمن هي توسيع دائرة الفواعل والقضايا والاهتمامات لتشمل جميع حاجيات الأفراد والجماعات والوحدات من جهة، وتجميع القدرات والجهود في شكل متفاعل من أجل الغايات الأمنية، بدل الاعتماد على المنافسة الأمنية المطروحة من قبل الواقعية الجديدة أو الأمن الجماعي المطروح من قبل النظرية المثالية، إنه الأمن المنظم القائم على الشكل المتعدد في الفواعل والقطاعات أو شبكة صفوف الاهتمامات.[1]

ثالثا: الأمن الإقليمي

الأمن الإقليمي هو الأمن الذي ينتج عن اتفاق مجموعة من الدول التي تقع في منطقة معينة، أي متقاربة من بعضها البعض، ويرتبط مفهوم الأمن الإقليمي بمفهوم النظام من جهة خاصة على المستوى الإقليمي، إلى جانب خصائص التعاون الأمني من جهة أخرى فالنظام مرتبط بالمفهوم المتفق عليه للأمن فهو يتغير بتغير وتطور مفهوم الأمن، إذ أن كل تنظيم إقليمي لابد من فهم فلسفته الأمنية ومفهومه للتهديدات والتحديات والأخطار، حتى ندرك طبيعة النظام الأمني المنتهج، إن كان يتطلب سياسات تعاونية فقط أم يتطلب إقامة مؤسسات خاصة.

إن فعالية النظام الأمني الإقليمي واستقراره تتوقف على درجة عمق الالتزامات المتوازنة والمتبادلة التي يقوم عليها هذا النظام ومدى استعداد الدول المؤثرة داخله صلاحيات قانونية وإجرائية، وموارد مناسبة لتشغيل مؤسساته بفاعلية فنظام الأمن الإقليمي يقوم على اتفاقيات إقليمية تتم بين مجموعة من الدول تقع في منطقة جغرافية واحدة، أو ما استقر عليه العرف الدولي بوصفها إقليما وترتبط فيما بينها بروابط معينة، وتتفق بشكل طوعي على تشكيل نظام أمني لحل منازعاتها بالطرق السلمية وتعمل على حفظ الأمن في الإقليم.

يعرف الأمن الإقليمي، بأنه عبارة عن "سياسة مجموعة من الدول، تنتمي إلى إقليم واحد، تسعى للدخول في تنظيم وتعاون عسكري-أمني لدول الإقليم، لمنع أية قوة أجنبية من التدخل في هذا الإقليم، على قاعدة التنسيق والتكامل الأمني والعسكري على جبهاتها الداخلية.

ويعمل نظام الأمن الإقليمي، على تأمين مجموعة من الدول داخليا، ودفع التهديد الخارجي عنها، بما يكفل لها الأمن والاستقرار، إذا ما توافقت مصالح وغايات وأهداف هذه

1- المرجع نفسه، ص117.

المجموعة، أو تماثلت التحديات التي تواجهها، وذلك انطلاقا من: توافق الإرادات، والمصالح الذاتية، والمصالح المشتركة.

ويرى البعض ضرورة توافر خصائص معينة للحصول على تعاون أمني، يؤدي إلى إقامة منظومة أمنية مؤسسية أبرزها:

- وجود نخب سياسية تلتزم بهذا التعاون الأمني ومؤمنة بفوائده.
- وجود رأي عام ضاغط لتحقيق هذا التعاون.
- توافر عناصر خارجية إيجابية ذات مصلحة في قيام واستمرار هذا التعاون.[1]

مركب الأمن الإقليمي

أول من طرح المصطلح هو باري بوزان في كتابه "الشعب، الدول، والخوف: مشكلة الأمن القومي في العلاقات الدولية، وكان إشارة منه إلى بداية التحول في مضامين المفاهيم التقليدية لقضية الأمن في تحليل العلاقات الدولية، لتنتقل من المستوى الوطني إلى المستوى الإقليمي، وقد قدم بوزان وزميله وويفر عددا من التعاريف لمفهوم مركب الأمن الإقليمي Regional Security Complexe، والتي منها أنه: "مجموعة من الدول التي اهتماماتها الأمنية الأولية مرتبطة مع بعضها البعض بشكل وثيق وكاف بحيث إن الأمن القومي للواحدة لا يمكن أن يكون معتبرا بشكل معقول بعيدا عن الأخرى"، وهذا أول تعريف صاغه في تحديد المضمون الإستراتيجي للمفهوم.

وفي مناسبة أخرى –وهو التعريف الأكثر حداثة–، عرفه بأنه: "مجموعة الوحدات التي تكون بينها العمليات الكبرى للأمننة أو اللاأمننة، أو كلاهما هي جد مترابطة بحيث إن مشكلات الأمن لا يمكن أن تكون محلله بشكل معقول بعيدة الواحدة عن الأخرى.[2]

المطلب الثالث: الأمن الإنساني

طرح المفهوم من خلال تقرير التنمية البشرية لعام 1994، ثم أخذت بعض الدول في تبني المفهوم كأحد أدوات سياستها الخارجية، وفي عام 2004 طرح الاتحاد الأوروبي للإستراتيجية الأوروبية لتحقيق الأمن الإنساني، وبوجه عام يتخذ مفهوم الأمن الإنساني من

1- خليل حسين، **نظام الأمن الإقليمي في القانون الدولي العام**. على الموقع: http://drkhalilhussein.blogspot.com/2009/01/blog-post_1982.html

2- –عامر مصباح، **المنظورات الإستراتيجية في بناء الأمن**، مرجع سابق، ص 293.

الفرد وحدته الأساسية في التحليل انطلاقا من أن أمن الدولة رغم أهميته لم يعد ضامنا أو كفيلا بتحقيق أمن الأفراد، والأكثر من ذلك إنه في أحيان كثيرة تفقد الدولة الشرعية فتتحول ضد أمن مواطنيها، ومن هذا المنطلق، جاء بروز مفهوم الأمن الإنساني في محاولة لإدماج الشق أو البعد الفردي ضمن مفهوم الأمن، وذلك من خلال التركيز على تحقيق أمن الأفراد داخل وعبر الحدود بدلا من التركيز على أمن الحدود ذاته، وهو ما جاء انعكاسا لمجموعة كبيرة من التحولات التي شهدتها البيئة الدولية في فترة ما بعد الحرب الباردة التي كشفت عن عمق وخطورة مصادر تهديد أمن الأفراد وعدم ملائمة الاقتراب التقليدي للأمن لتحديد السبل الكفيلة بتحقيق أمن الأفراد.[1]

ويرى برنامج الأمم المتحدة للتنمية لعام 1994 ومن خلاله الأمم المتحدة أنه يعني شيئين رئيسيين: «التحرر من الخوف والوقاية من الحاجة» واضعا سبعة أبعاد تشكل محتوى المفهوم هي: الأمن الاقتصادي، الأمن الغذائي، الأمن الصحي، الأمن البيئي، الأمن الشخصي، الأمن المجتمعي والأمن السياسي.

وعرفته اللجنة المستقلة حول التدخل وسيادة الدول لعام 2001 بأنه:

"أمن الأشخاص، أمنهم الجسماني ورفاههم الاقتصادي و الاجتماعي، واحترام كرامتهم وقيمهم كبشر، وحماية حقوقهم وحرياتهم الأساسية، فالأمن لم يعد في الإقليم بواسطة التسلح وإنما أصبح أكثر أمن الأفراد والأمن بواسطة التنمية الإنسانية والوصول للغذاء والعمل وفي الأمن الإيكولوجي".[2]

كما عرفته لجنة الأمن الإنساني في تقريرها لعام 2003 على أنه:

" حماية الجوهر الحيوي لحماية جميع البشر بطرائق تعزز حريات الإنسان وتحقيق الإنسان لذاته،فهو يعني حماية الحريات الأساسية التي تمثل جوهر الحياة، وحماية الناس من التهديدات والأوضاع الحرجة (القاسية) والمتفشية (الواسعة النطاق) واستخدام العمليات التي تبنى على مواطن قوة الناس وتطلعاتهم، وإيجاد النظم السياسية والاجتماعية والبيئية

1- خديجة عرفة محمد، مفهوم الأمن الإنساني، **مفاهيم**. المركز الدولي للدراسات المستقبلية والإستراتيجية، العدد13 السنة الثانية، 2006، ص8.

2-- فريدة حموم، مرجع سابق، ص21.

والاقتصادية والعسكرية والثقافية التي تمنح معا الناس لبنات البقاء على قيد الحياة وكسب العيش والكرامة".[1]

نلاحظ من هذه التعاريف أن الأمن الإنساني لا يكتفي بحماية الفرد من التهديدات الصلبة كالنزاعات، فالتحرر من الحاجة ليس أقل أهمية من التحرر من الخوف، لهذا فهدف الأمن الإنساني هو ضمان حياة للإنسان أكثر كرامة ورفاه، لهذا بالإضافة لتحريره من عنف النزاعات من الضروري العمل على تقليص الفقر والقضاء على المجاعات والأوبئة وضمان تحقيق حقوق الفرد بوضع أسس تنمية دائمة وإنسانية بإتباع مقاربتين: الأولى هي أنسنة الأمن والثانية هي التنمية الإنسانية المستدامة.[2]

ومنه فإن مفهوم يركز الأمن الإنساني على الفرد بدلا من الدولة كوحدة للتحليل، ولهذا كانت محاولات تعريفه أكثر غموضا حينما نتكلم عن أمن الدولة فذلك يعني وجود سياسة أمنية تهدف إلى تحقيق أمن الدولة بجانب أمن الفرد، ولكن كثيرا ما يتعارض أمن الدولة مع أمن مواطنيها وقد تكون هي نفسها مصدرا لتهديدهم فكان لا بد من الفصل بينهما ما أدى إلى ظهور مفهوم الأمن الإنساني، وكان ذلك في النصف الثاني من تسعينيات القرن العشرين بعد أن تأكد قصور المنظور الواقعي في التعاطي مع طبيعة القضايا الأمنية وضرورة إعادة النظر في المعادلة الأمنية التقليدية، خاصة مع تراجع دور الدولة أمام تزايد عدد الفواعل الدولية من غير الدول من ناحية والتحول في مصادر التهديد وأشكاله من ناحية أخرى. هذه التهديدات هي أكثر مساسا بالحرية وأكثر إثارة للخوف من التهديدات العسكرية، وقد تعجز الدولة عن الإحاطة بها أو حتى التنبؤ والتحكم بها كالأوبئة والأمراض الفتاكة والفقر ولتلوث البيئي والجريمة المنظمة والإرهاب الدولي، كل هذه التهديدات تعدى آثارها خطر التهديدات العسكرية المباشرة.[3]

1- - فريدة حموم، مرجع سابق، ص21.

2- الموضع نفسه.

3- صليحة كبابي، مرجع سابق، ص 242.

خلاصة الفصل:

من خلال هذا الفصل الذي تناول تطور موضوع الأمن ومفاهيمه من خلال النظريات التقليدية وما بعد الوضعية، نجد أن النظريات التقليدية خاصة الواقعية تناولت مفهوم الأمن بالتركيز على:

- مركزية الدولة كفاعل في العلاقات الدولية.
- محورية الأمن في بعده العسكري.

وبتغير البيئة الدولية والتغير الذي حدث في طبيعة التهديدات التي بدأت تتعدى التهديدات العسكرية حاولت هذه النظريات مراجعة طرحها لمفاهيم للأمن لكن رغم ذلك لم تخرج عن النظرة التقليدية للأمن.

وقد ظهرت منظورات نقدية حديثة، حاولت أن تخرج الأمن من مفهومه الضيق والتقليدي الذي أصبح لا يستوعب طبيعة التهديدات الجديدة التي أصبحت تميز البيئة الأمنية لما بعد الحرب الباردة، وحاول تقديم إطار نظري قادر على تفسير وفهم الأحداث، ومختلف التهديدات التي تستدعي توسيع مفهوم الأمن، وتوسيع مفهوم الأمن لينتقل من الأمن الموضوعي العسكري ليشمل القضايا الاقتصادية والبيئية والمجتمعية.

وباتساع مفهوم الأمن ظهرت مصطلحات جديدة بدل مفهوم " الأمن القومي" ، لتعكس تحولات البيئة الأمنية التي أصبحت تتناول تهديدات جديدة لم تكن تدرج من قبل في السياسات الأمنية كالجريمة المنظمة والنزاعات الداخلية والفقر والأوبئة، وطرح مفهوم الأمن الإنساني الذي يركز على أمن الفرد بدل من التركيز على أمن الدولة وحسب، لأن تحقيق أمن الدولة لا يعني تحقيق أمن الفرد، وأصبح الفرد مرجعية لوضع السياسات الأمنية.

الفصل الثانـــي:

تاريخ العلاقات الجزائريـــة الأمريكيـــــة

لا يمكـن التطـرق لواقـع العلاقـات الجزائريـة الأمريكيـة وفهـم طبيعـة هـذه العلاقـات دون التطـرق لجـذورها التاريخيـة وطبيعتهـا فـي مختلـف المحطـات التـي مـرت بهـا، وذلـك بوضـعها فـي إطارهـا الـدولي وتحليلهـا فـي سـياق هـذا الإطـار، مـن منطلـق أنهـا هـذه العلاقـات مرتبطـة بـالتغيرات التـي تطـرأ علـى النظـام الـدولي، والتفـاعلات التـي تـتم علـى مسـتواه، ولـذلك نجـد العلاقـات الجزائريـة الأمريكيـة كانـت تتميـز بعلاقـات جيـدة فـي فتـرات، وعرفـت كـذلك فتـرات تـأزم بسـبب عوامـل داخليـة وخارجية.

وقـد تناولنـا فـي هـذا الفصـل أهـم المحطـات فـي تـاريخ العلاقـات الجزائريـة الأمريكيـة مقسـمة إلـى مراحـل حسـب أهـم مـا ميـز تلـك العلاقـات فـي كـل مرحلـة، انطلاقـا مـن العلاقـات الجزائريـة الأمريكيـة قبـل اسـتقلال الجزائـر، ثـم التطـرق لواقـع هـذه العلاقـات بعـد اسـتقلال الجزائـر وبـدءها مرحلـة جديـدة نحـو بنـاء الدولـة الجزائريـة المسـتقلة وانفتاحهـا علـى العـالم الـدولي الخـارجي وتكوينهـا علاقـات دوليـة متينـة، وكـذلك التعـرض لأهـم حـدث تـاريخي فـي البيئـة الدوليـة والمتمثـل فـي أحـداث الحـادي عشـر مـن سـبتمبر كمحطـة تاريخيـة فـي العلاقـات الجزائريـة الأمريكيـة 2001 وانعكاسـاتها على العلاقات بين البلدين.

المبحث الأول: العلاقات الجزائرية-الأمريكية قبل نهاية الحرب الباردة

مرت العلاقات الجزائرية الأمريكية قبل نهاية الحرب الباردة بمحطات هامة، وإن كانت أهم مرحلة هي بعد استقلال الجزائر، حيث بدأت هذه الأخيرة في التصرف ككيان مستقل له كامل السيادة، لكن هذا لا يعني عدم وجود علاقات بين البلدين قبل ذلك، فقد عرفت العلاقات بينهما أحداث ومراحل مهمة سواء قبل الاحتلال الفرنسي للجزائر أو في فترة هذا الاحتلال وهذا ما سنتناوله في المباحث التالية وصولا إلى مرحلة ما بعد استقلال الجزائر.

المطلب الأول: العلاقات الجزائرية الأمريكية قبل الاحتلال الفرنسي للجزائر

عند التطرق لجذور العلاقات الجزائرية الأمريكية ننطلق من عام 1776 كتاريخ محدد، لأن الدولة الأمريكية لم تظهر ككيان مستقل قبل هذه الفترة، فقد كانت مستعمرة بريطانية منذ اكتشافها من طرف "كريستوف كولومبس"، حيث اكتشف في طريقه للبحث عن أقصر طريق للهند العالم الجديد أي القارة الأمريكية التي تعرف اليوم بالولايات المتحدة الأمريكية وأصبحت تابعة للتاج البريطاني، وفي 1776 طالب المستوطنون البيض الذين سموا أنفسهم الأمريكيين بالاستقلال عن التاج البريطاني فاندلعت في نفس السنة ما يعرف بالثورة الأمريكية بقيادة الضابط جورج واشنطن، وبموجب بيان الاستقلال الذي أصدره المطالبين بالاستقلال، اندلعت حرب ضد الجيش البريطاني دامت 7 سنوات حتى عام 1783 أين اعترف البريطانيون باستقلال الولايات الأمريكية التي شكلت اتحاد فيما بينها عام 1987، يحكمها دستور اتحادي مبني على نظام فدرالي، ولازال هذا الدستور ساري المفعول إلى يومنا هذا.[1]

كانت الجزائر من أوائل الدول التي اعترفت بالاستقلال الأمريكي ما خلق علاقات جيدة بين البلدين، رغم ذلك تخللت العلاقة صدامات بسب حكم الجزائر في البحر الأبيض المتوسط وفرض إتاوات على سفن البلدان التي تمر عبره مقابل حمايتها من القرصنة البحرية.[2]

1- رابح لونيسي، **محاضرات وأبحاث في تاريخ الجزائر**. الجزائر: دار كوكب العلوم، 2013، ص 41.
2- المرجع نفسه، ص 42.

وقد سعت الولايات المتحدة الأمريكية إلى تكوين حلف مع الدول الأوروبية ضد الجزائر ودول المغرب بصفة عامة،[1] حتى أن الرئيس الأمريكي آنذاك "جورج واشنطن" نصح لويس السادس عشر رئيس فرنسا بغزو الجزائر، ونفس المساعي قام بها وزير خارجيته الذي عمل على خط دولي لتنسيق الأعمال ضد بلدان المغرب العربي، وكان ينوي تنظيم عملية حصار للجزائر بأسطول بحري، بعد فشل كل هذه المساعي حاول إقناع الدول الأوروبية منفردة للتحالف مع أمريكا ضد الجزائر.[2]

بعد أن فشلت أمريكا في تكوين ذلك الحلف الأمريكي الأوروبي ضد دول المغرب العربي أعلنت رغبتها في إقامة علاقات صداقة بتاريخ فبراير 1792، وأبلغت ذلك إلى الداي حسن باشا لشراء السلام والأمن لسفنها بالمال، وبلغ ما دفعته أمريكا إلى الجزائر في عهد الرئيس الأمريكي "جورج واشنطن" والرئيس الذي خلفه "جون آدامز" (1797-1801) مليون دولار.[3]

وقد كانت المعاهدة الأولى للسلم والصداقة بين الجزائر والولايات المتحدة الأمريكية يوم 5 سبتمبر 1795 بين الداي بابا حسن والرئيس الأمريكي جورج واشنطن، واستمرت العلاقات الجزائرية الأمريكية على أساس هذه المعاهدة والتي تدفع أمريكا بمقتضاها المتفق عليه ضريبة سنوية، حتى سنة 1812 حيث وقع خلاف بين الداي "الحاج علي" و"جيمس ميديسون" رئيس الولايات المتحدة الأمريكية حول تنفيذ بنود الاتفاقية الخاصة بتلك الضريبة من حيث المبلغ ومن حيث نوعيتها حيث أصر الرئيس الأمريكي على دفع المبالغ المتبقية بالدولار في حين ظل الداي الحاج علي متمسكا بما جاء في المعاهدة من دفع تلك الضريبة عتادا بحريا.[4]

واستمر الخلاف سنتين وأعلن الداي "الحاج علي" الحرب على أمريكا وفي تلك الفترة كانت الجزائر في حالة حرب مع ست دول هي: هولندا، الدانمارك، إيطاليا، إسبانيا، بروسيا

1- يحي بوعزيز، **الموجز في تاريخ الجزائر**. ج2، ط2، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2009، ص59.

2- مولود قاسم نايت بلقاسم، **شخصية الجزائر الدولية وهيبتها العالمية قبل سنة 1830**. ج1، الجزائر: دار شركة الأمة، 2012، ص220.

3- يحي بوعزيز، المرجع سابق، ص60.

4- مولود قاسم نايت بلقاسم، المرجع سابق، ص229.

وروسيا، ما جعل أمريكا تجد الفرصة سانحة لتنظم إلى هذه الكتلة، حيث رأت أن الوقت قد حان لتصفية الحساب مع الجزائر.

في 23 فبراير 1815 أعلن الكونغرس بوصاية من الرئيس "جيمس ميديسون" الحرب على الجزائر، فقام الكوميدور "ستيفن ديكاتور Decatur Stephen" في يونيو 1815 بغارة على الجزائر، استشهد في تلك المعركة الأميرال "الرايس حميدو" وثلاثون من بحارته يوم 28 يونيو 1815.[1]

وفي هذه الحرب تمكنت السفن الأمريكية من أسر سفينتين جزائريتين وأرادوا الدخول في مفاوضات، بحثوا فيها عن امتيازات خاصة، مثل إلغاء الضريبة السنوية، وإطلاق سراح الأمريكيين ودفع تعويض،[2] وقد وصف "ويليام شالر" القنصل الأمريكي في الجزائر في تلك الفترة تلك الأحداث في مذكراته: "دخلنا إلى البحر الأبيض في بداية شهر يونيو، وفي يوم 16 من نفس الشهر التقينا ببارجة جزائرية في عرض البحر، مقابل رأس جات وأسرناها، وبعد ذلك بيومين أسرنا سفينة حرب جزائرية ذات صاريتين... ووفقا للتعليمات التي نحملها اقترحنا على الأيالة* الشروط التي تستطيع على أساسها تجديد معاهدة السلام مع الولايات المتحدة الأمريكية"،[3] وفي الأخير وافق الجانب الجزائري على هذه المعاهدة الجديدة مع بعض التعديلات، لتكون المعاهدة الثانية بين البلدين، وقعها كل من الداي عمر والرئيس الأمريكي جيمس ميديسون في 03 جويلية 1815، وصادق عليها الرئيس الأمريكي في 26 ديسمبر من نفس السنة.[4]

1- المرجع نفسه، ص ص 235، 236.

2- نور الدين حشود، **العلاقات الجزائرية الأمريكية 1992-2004**. مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، قسم العلوم السياسية، كلية الحقوق، جامعة منتوري- قسنطينة، 2005، ص18.

*- الأيالة: ويعني مقاطعة تابعة للدولة العثمانية (مثل الجزائر) في التقسيم الإداري في عهد الدولة العثمانية.

3- وليام شالر، **مذكرات وليام شالر قنصل أمريكا في الجزائر(1816-1825)**، (ترجمة: اسماعيل العربي)، الجزائر: الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، 1982، ص147.

4- نور الدين حشود، المرجع السابق، ص 18.

وقد جددت هذه المعاهدة بالتعديل لتصبح المعاهدة الثالثة بين الرئيسين الداي عمر وجيمس ماديسون يوم 23 ديسمبر 1816 لم يصادق عليها الطرف الأمريكي حتى فبراير 1822 من طرف الرئيس جيمس مونرو، وحسب «دليل الوثائق الأمريكية الرسمية» الصادر سنة 1978 أن المعاهدات الثلاث –السابق ذكرها– أصبحت دون أهمية أي ملغاة سنة 1830 بدخول الجزائر تحت المراقبة الفرنسية.[1]

المطلب الثاني: الولايات المتحدة الأمريكية والثورة الجزائرية

عند التطرق لموقف الولايات المتحدة الأمريكية من الاحتلال الفرنسي للجزائر، نجد أنه قبل الاحتلال –كما ذكرنا سابقا– الرئيس الأمريكي "جورج واشنطن قد نصح "لويس السادس عشر" ملك فرنسا بغزو الجزائر، وكما رأينا كانت هناك عدة محاولات أمريكية لإقامة تحالف ضد الجزائر، من هنا يمكننا أن نستشف الموقف الأمريكي المؤيد لغزو الجزائر ولو ضمنيا وذلك للدفاع عن مصالحها في منطقة البحر الأبيض المتوسط.

لكن رغم هذا لم يعرف أي موقف صريح للولايات المتحدة الأمريكية من هذا الاحتلال والسبب يرجع لسياسة العزلة الأمريكية التي وضعها الرئيس الأمريكي "مونرو" عام 1814، والتي تقضي بعدم تدخل الولايات المتحدة الأمريكية في شؤون السياسة الأوروبية وكذا عدم تدخل أوروبا في شؤون القارة الأمريكية، وما يمكن تسجيله في تلك الفترة هو نشر الموسوعة الأمريكية عام 1857 مقالا للمفكر البريطاني " فريدريك أنجلس" بعنوان "الجزائر" والذي يؤيد فيه كاتبه الاستعمار الفرنسي للجزائر ويصف فيه المقاومين بالمتوحشين، لكن هذا الموقف لا يعبر بالضرورة عن موقف الولايات المتحدة الأمريكية لأنه قد يكون من باب احترام الحريات الفكرية.[2]

حتى مؤتمر فرساي عام 1919 لا نجد أي علاقة أمريكية بالجزائر، حيث طرح الرئيس الأمريكي ويلسون مبادئه الأربعة عشر منها حق الشعوب في تقرير مصيرها، وقد استغلت

1– مولود قاسم نايت بلقاسم، المرجع السابق، ص240.

2– رابح لونيسي، مرجع سابق، ص ص 43، 44.

حركة المقاومة الجزائرية هذا المبدأ على غرار حركات التحرر في العالم لتحقيق استقلالهم، وقد أرسل الأمير خالد رسالة إلى ويلسون يبين له فيها تطابق هذا المبدأ على حالة الجزائر، لكن طلبه لم يلق استجابة وكان موقف الرئيس الأمريكي ضعيفا اتجاه القضية بفعل الضغوطات الفرنسية والبريطانية، وقد اعتبر المبدأ ينطبق فقط على الشعوب الأوروبية.[1]

بعد ذلك عادت الولايات المتحدة الأمريكية إلى سياسة العزلة التي طبقتها من قبل ولم تخرج منها حتى الحرب العالمية الثانية، التي دخلتها إلى جانب الحلفاء، و نزل الحلفاء بقيادة "أيزنهاور" إلى الجزائر في 8 نوفمبر 1942 وقد استغل الجزائريون وجود الأمريكيين لتقديم مطالبهم الوطنية والعمل على تدويل القضية الجزائرية، خصوصا بعد تقديم " البيان الجزائري" إلى فرنسا والحلفاء، لكن الأمريكيين كانوا منشغلين بإسقاط هتلر وموسوليني، وصارحوا الجزائريين أنهم غير مستعدين للتدخل في القضية.[2]

عقب نهاية الحرب العالمية الثانية كانت حوادث 8 ماي 1945 والتي كانت بمثابة النافذة التي خرجت منها القضية الجزائرية نحو العالمية والتدويل عبر الصحافة الوطنية والمنظمات الإنسانية، وظلت الأنظار مسلطة على المسألة الجزائرية من قبل الأمريكيين إلى ما بعد 8 ماي 1945 وبخاصة عند اندلاع الثورة التحريرية عام 1954، حيث اعتبروا المسألة في البداية قضية فرنسية داخلية ومن ثم ساندت الولايات المتحدة الأمريكية حليفتها فرنسا،[3] ويعود السبب إلى وجود دوافع اقتصادية مهمة حتمت عليها مساعدة فرنسا، حيث كانت ترى إفريقيا قارة لم تستغل بعد لذلك أرادت السيطرة على اقتصاديتها، كما أن الولايات المتحدة بحاجة إلى سوق إفريقية لتصريف بضائعها، لهذا سخرت كل الوسائل لمساندة فرنسا وخنق الثورة التحريرية

1- المرجع نفسه، ص45.

2- يوسف قاسمي، "الثورة الجزائرية وتداعياتها على العلاقات الفرنسية- الأمريكية (1945-1962)"، **مجلة دراسات تاريخية**. العددان 105،106، 2009، ص290.

3- المرجع نفسه ، ص261.

وبما أن الولايات المتحدة الأمريكية أحد أعضاء حلف الشمال الأطلسي، فقد ساندت فرنسا وقدمت لها المساعدات المالية والعسكرية والدبلوماسية.[1]

وقد كانت فرنسا شريكا مهما للكتلة الغربية الرأسمالية وازدادت أهميتها بعد أن أصبحت عضوا في حلف الشمال الأطلسي الذي أنشأ في أفريل 1949، وقد كان وجود فرنسا ضمن إستراتيجية الولايات المتحدة الأمريكية أداة للوقوف في وجه توسع الدول الشيوعية والاشتراكية، غير أن فرنسا استغلت انتمائها للكتلة الرأسمالية للحفاظ على أمنها ومستعمراتها،[2] وتورطت الولايات المتحدة الأمريكية معها في القضية باسم حلف الأطلسي وحلفائها الغربيين، وهكذا وجد الجزائريون أنفسهم يحاربون ليس فقط فرنسا العدو التقليدي بل المجموعة الأطلسية كلها وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية، لكن قصف فرنسا لساقية سيدي يوسف في 8 فيفري 1958 تلك القرية التونسية الحدودية حيث سقط أكثر 800 شهيد من سكانها بأسلحة من صنع أمريكي، أثار استنكار الرأي العام الدولي واحتجاج دول وشعوب العالم، وهذا ما دفع الولايات المتحدة الأمريكية لتغيير موقفها المعلن من الثورة حيث أدركت أن تأزم القضية سيسمح بتراجع النفوذ الغربي في شمال إفريقيا والقارة عامة ما سيفتح المجال لدول هذه المنطقة لانقياد إلى المعسكر الشرقي الشيوعي.[3]

كما أن تأثير الحرب الباردة التي أعقبت الحرب العالمية الثانية اضطرت الولايات المتحدة إلى تغيير موقفها من قضية " إنهاء الاستعمار باتخاذ سياسة تمزج بين المصالح والمبادئ استرضاءا للدول الاستعمارية تارة الراغبة في الإبقاء على الوضع الراهن، ومسايرة للتيار التحرري في العالم تارة أخرى، مفضلة عدم اتخاذها موقف نهائي.[4]

1- صالح جعيول السراي، "الموقف الأمريكي من الثورة الجزائرية"، **مجلة دراسات تاريخية**. العدد الثاني، 2006، ص196.

2- مصطفى علوي، تدويل القضية الجزائرية في هيئة الأمم المتحدة"، **الملتقى الدولي الثورة التحريرية الكبرى "دراسة قانونية وسياسية"**. ، جامعة 8ماي 1945 قالمة، يومي 2 و 3 ماي2012، ص101.

3- يوسف قاسمي، المرجع السابق، ص 301.

4- عبد الحميد زوزو، **تاريخ الاستعمار والتحرر في إفريقيا وآسيا**. الجزائر: ديوان المطبوعات الجزائرية، 2009، ص122.

ولهذا اتسم موقف الولايات المتحدة الأمريكية من القضية الجزائرية بالتذبذب، فقد تجلى دعمها لفرنسا في بداية طرح القضية الجزائرية على هيئة الأمم المتحدة واستعمالها حق الفيتو ضدها، ففي فيفري 1957 عرضت القضية الجزائرية على هيئة الأمم المتحدة وقد عارض المندوب الفرنسي بحثها على مستوى مجلس الأمن زعما أنها قضية داخلية وهو ما أيده المندوب الأمريكي ، رغم ذلك وافقت الجمعية العامة على إدراج القضية في جدول أعمالها بناءا على طلب دول الكتلة الآسيوية والإفريقية التي قامت بتقديم مذكرة شديدة اللهجة، وفي عام 1958 تقدمت ثماني عشر دولة بمذكرة إلى هيئة الأمم المتحدة تطلب فيها تدخلا لوقف المجازر الفرنسية بحق الشعب الجزائري، قد اعتبر وزير الخارجية الأمريكي "هنري فوستر دالاس" في تصريح له بأن القضية قضية داخلية في إشارة منه إلى أنه لا حق لمجلس الأمن بالتدخل فيها.[1]

وفي الدورة الرابعة عشر 1959 حدث تصدع في الموقف الأطلسي، وأصبح حلفاء فرنسا يضغطون عليها بعد كشف الممارسات الوحشية في حق الشعب الجزائري، أما في الدورة الخامسة عشر 1960 فقد سجل غياب الوفد الفرنسي، وكان بمثابة انتصار حقيقي للقضية الجزائرية، وتحصل مشروع قرار إجراء استفتاء حول تقرير المصير في الجزائر، على 68 صوت ضد 27 وامتناع 08 عن التصويت.

وفي الدورة السادسة عشر 1961 وبعد فشل كل المحاولات العسكرية والدبلوماسية، أصدرت الدورة لائحة تضمنت الدعوة لاستئناف المفاوضات، وحق تقرير المصير للشعب الجزائري وحصوله على استقلاله الكامل، وكانت الولايات المتحدة متحمسة للمفاوضات بين الطرفين، وعند إعلان الرئيس الفرنسي ديغول إجراء استفتاء شعبي في تصريح له في 16 سبتمبر 1959، اعتبرته الولايات المتحدة خطوة عظيمة، وتجدر الإشارة إلى أنه بتوصل

1- صالح جعيول السراي، المرجع السابق، ص200.

الطـرفين الجزائـري والفرنســي لوقـف إطـلاق النـار فــي 18 مـارس 1962 بـادر الـرئيس الأمريكــي جون كيندي ببعث رسالة تهنئة للشعب الجزائري وكذلك فعل عند إعلان الاستقلال.[1]

المطلب الثالث: العلاقات بين البلدين بعد استقلال الجزائر

تحركـت السياســة الخارجيــة الجزائريــة فــي السـنوات الأولــى لاسـترجاع الاسـتقلال علــى أسـاس أيـديولوجي أكثـر ممـا هـو علـى أسـاس المصـالح، وقـد قامـت علـى أسـس تمثلـت فـي دعـم حركـات التحـرر علــى الصــعيد العــالمي وربــط علاقــات وطيــدة مــع البلــدان العربيــة والإفريقيــة خاصة التي تنتمي للعالم الاشتراكي.[2]

لقـد تـم اعتـراف الولايـات المتحـدة بالحكومـة الجزائريـة فـي 29 سـبتمبر 1962 ، وكـان ويليـام بـورتر أول سـفير لهـا فـي الجزائـر فـي ديسـمبر 1962 ، وخـلال فتـرة حكـم الـرئيس بـن بلـة عرفـت العلاقـات الجزائريــة الأمريكيــة تفاوتــا فــي المجــالات فكانــت منتعشــة علــى الصــعيد الاقتصــادي إلا أنها حملت بوادر خلاف عميق على الصعيد السياسي.

وأثنـاء تواجـد الـرئيس الجزائـري أحمـد بـن بلـة فـي الأمـم المتحـدة لحضـور اجتماعـات الجمعيـة العامـة وجـه لـه نظيـره الأمريكـي دعـوة للحضـور للعاصـمة واشـنطن واجتمـع معـه سـنة 1963 غيـر أن هـذه الزيـارة فقـدت معناهـا بعـد توجـه بـن بلـة إلـى هافانـا والتقـاءه بكاسـترو ومطالبتـه بـإخلاء القاعـدة العسـكرية الأمريكيــة فــي غوانتانــامو واعتبرهــا رمــز للامبرياليــة والاســتعمار، وفــي المقابــل اعتبر كوبا رمز الثورة، لهذه الأسباب تم اعتبار الجزائر كوبا الثانية حسب النظرة الأمريكية.[3]

وخــلال فتــرة حكــم الــرئيس هــواري بومــدين (1965-1978) كانــت الولايــات المتحــدة الأمريكيــة تنظــر بقلــق للــدور الــذي كــان يقــوم بــه ســواء علــى صــعيد القــارة الإفريقيــة ومنظماتهــا

1- نور الدين حشود، مرجع سابق، ص 21.

2- رابح لونيسي، مرجع سابق، ص 51.

3- نور الدين حشود، مرجع سابق، ص ص23،24.

الإقليمية أو على صعيد دول العالم الثالث ومناصرة قضايا التحرر وتصفية الاستعمار، بالإضافة لعدم ارتياح الولايات المتحدة لتنامي العلاقة السياسية والعسكرية بين الجزائر والاتحاد السوفيتي، وكانت ترى فيه اختراقا سوفييتيا جديدا لضفة المتوسط خاصة بعد موقف الجزائر من وجود الأسطول الأمريكي السادس في حوض البحر المتوسط حيث أعلن الرئيس بومدين أنه إن استمر الأسطول الأمريكي في لعب دوره في البحر المتوسط ستدعو الأسطول السوفييتي وذلك لخلق التوازن في المنطقة، وطالب بومدين بانسحاب الأسطول الأمريكي وذلك ما لم تستجب له الولايات المتحدة الأمريكية مما زاد من توتر العلاقات بين البلدين.[1]

وفي 6 جوان 1967 قامت الحكومة الجزائرية بقطع العلاقات الدبلوماسية مع واشنطن بسبب الدعم المطلق لاسرائيل في حرب 1967، ومعارضتها للقضية العربية، وتعتبر هذه المحطة قمة التوتر في العلاقة بين البلدين.

وحدثت بداية التقارب الجزائري الأمريكي في مارس 1971 وقبل ذلك في أوت 1970 طلب الرئيس نيكسون من الحكومة الجزائرية التدخل لدى سفارة حركة تحرير جنوب الفيتنام، فيما يخص المساجين الأمريكيين.

وببروز مشكل الصحراء الغربية واختلاف وجهات النظر بين الجزائر والمغرب ، حاولت الولايات المتحدة التزام الحياد في تلك الفترة، وذلك حفاظا على مصالحها مع الطرفين، وفي هذه الفترة عرفت العلاقات الجزائرية الأمريكية تحسنا ملموسا، وفي إطار الحوار شمال جنوب، وخلال مؤتمر باريس 1974 حول النظام الاقتصادي العالمي الجديد، برز الخلاف بين الجزائر التي تمثل دول العالم الثالث والولايات المتحدة التي تمثل الدول المصنعة حول ماهية هذا النظام،[2] وقد قامت الولايات المتحدة الأمريكية في تلك الفترة بالضغط على الجزائر من أجل إجراء إصلاحات اقتصادية بمقتضى سياسة صندوق النقد الدولي لكن الحكومة الجزائرية قاومت

1- سعد توفيق البزاز، "العلاقات الجزائرية- الأمريكية 1962-1995"، **مجلة دراسات إقليمية**. الموصل: مركز الدراسات الإقليمية، العدد 26، السنة 8، 2012، ص ص153،152.

2- نور الدين حشود، مرجع سابق، ص ص25، 26.

هذه الضغوط الأمريكية لقبول برنامج الإصلاح الاقتصادي الذي يفرضه صندوق النقد الدولي، حيث رأت الحكومة ضرورة الانتقال التدريجي إلى اقتصاد السوق.[1]

وبعد مجيء الرئيس الشاذلي بن جديد تغيرت النظرة الأمريكية السابقة خاصة بعد الوساطة التي قامت بها الجزائر في قضية الرهائن الأمريكيين في السفارة الأمريكية في طهران حيث لعبت دورا مهما في الإفراج عنهم،[2] مما وضع الجزائر في مكانة ممثلة المصالح الأمريكية لدى إيران وممثلة المصالح الإيرانية لدى واشنطن، وهو ما يدل على الثقة التي كانت تحظى بها الجزائر في تلك الفترة.[3]

لكن العلاقات الثنائية بقيت متوترة نسبيا خاصة فيما تعلق بملف الصحراء الغربية من جهة ودعم واشنطن للمملكة المغربية في حربها ضد الصحراويين، ومن جهة أخرى مسألة الأزمة الجزائرية خاصة الفترة الأولى من الأزمة، بسبب شكوك الحكومة الجزائرية في دعم واشنطن لقادة الحركات الإرهابية في الجزائر.[4]

المبحث الثاني: العلاقات الجزائرية الأمريكية بعد نهاية الحرب الباردة

شكلت نهاية الحرب الباردة محطة مهمة في تاريخ العلاقات الدولية، بسبب التحولات المهمة التي طرأت على النظام الدولي الذي كانت تحكمه ثنائية قطبية، وبدءه مرحلة جديدة صعدت فيها الولايات المتحدة الأمريكية كقطب وحيد للنظام الدولي، وسنتعرض في هذه المرحلة في تاريخ العلاقات الجزائرية الأمريكية بتناول لأهم التحولات الدولية التي ميزت عالم ما بعد الحرب الباردة، وكذا التطرق لمرحلة مهمة في تاريخ الجزائر في فترة التسعينات، وطبيعة

1- سعد توفيق البزاز، "**العلاقات الجزائرية- الأمريكية 1962-1995**"، مرجع سابق، ص153.

2- Jean-François Daguzan, "La politique étrangère de l'Algérie: le temps de l'aventure?", **politique étrangère**. vol 80, n°3, 2015, p37.

3- رابح لونيسي، مرجع سابق، ص54.

4 - Jean-François Daguzan, Op.cit, p37.

العلاقات الجزائرية الأمريكية في تلك المرحلة، وصولا إلى أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001 وانعكاساتها على العلاقات بين البلدين.

المطلب الأول:التحولات الدولية بعد الحرب الباردة

لقد أفرزت نهاية الحرب الباردة بعد انهيار الاتحاد السوفيتي وصعود الولايات المتحدة الأمريكية كقوة لا منافس له نظاما دوليا جديدا، حيث طرأت عليه تحولات كبيرة لم تمس فقط هيكل هذا النظام وإنما مست مختلف تفاعلات هذا النظام بأبعاده المتعددة، يمكن حصر هذه التحولات على مستوى النظام الدولي في ما يلي:

أولا: بروز الأحادية القطبية

إن نهاية الحرب الباردة قلب موازين القوى في النظام الدولي حيث أن انهيار الإتحاد السوفياتي ترك فراغا كبيرا في المجتمع الدولي تمحور في هيمنة القطب الأمريكي مما يعني تراجع مبدأ توازن القوى الذي كان سائدا في فترة الحرب الباردة، وشهد العالم الهيمنة الأمريكية الجديدة التي تسيطر عليها فكرة الانتصار النهائي على العدو الإيديولوجي وبالتالي توليها دور القيادة ودور الشرطي العالمي لذلك فجميع الحلول السلمية التي تدعيها الولايات المتحدة الأمريكية يجب أن تتم بوجهة نظر أمريكية، كما أن تسوية الصراعات والنزاعات يجب أن تكون أيضا تحت إشراف الولايات المتحدة الأمريكية.[1]

إن مصطلح (النظام العالمي الجديد) ليس بجديد فمنذ بداية الخمسينات بدأت دول العالم الثالث وللمرة الأولى تطالب بالحاجة إلى نظام عالمي جديد لتسوية الوضع الدولي في تلك الفترة، كما صدر في تلك الفترة عدة توصيات وقرارات عن حركة عدم الانحياز تطالب النظام الدولي بالتغيير والتطوير السلمي وتوسيع قاعدة الشراكة الدولية.

1- علي عودة العقابي، **العلاقات الدولية دراسة تحليلية في الاصول والنشأة والتاريخ والنظريات**. بغداد: دار الرواد للطباعة والنشر والتوزيع ، 2010، ص130.

إن الجديد على المصطلح هو استخدام الرئيس الأمريكي بوش للمصطلح لأول مرة في بداية الحشد الدولي ضد العراق واصدر قرارات العقوبات من مجلس الأمن الدولي بعد الاحتلال العراقي للكويت بأيام قليلة فقط، إن الذي يثير التساؤل هي كلمة (الجديد) فهي من حيث الشكل والجوهر تؤكد أن نظاما جديدا بدا يتأسس يميل إلى إرساء أسس جديدة وعلاقات دولية قوامها السلم والتعاون والمساواة بين الدول، وحماية حقوق وحريات الأفراد وتنظيم العلاقات بين الدول على أساس التكافؤ.[1]

ثانيا: التحولات الاقتصادية

من الناحية الاقتصادية احتلت التكتلات الاقتصادية الإقليمية مكانة هامة في النظام الدولي الجديد، حيث تعكس العلاقات والتفاعلات بين الدول الرأسمالية المحكومة بديناميكية العولمة، فديناميكية الاقتصاد الدولي اليوم محكومة بقوتين متناقضتين في الظاهر لكن تعملان بطريقة تكاملية، وهي العولمة والإقليمية.[2]

شهدت عقود نهاية القرن العشرين دعوات كثيرة على المستوى العالمي للترويج لمفاهيم وأفكار ومرجعيات ووضع آليات للعولمة الرأسمالية في كل مرة نجد أن الخطاب الاقتصادي الرأسمالي يجعل من فكرة العولمة الاقتصادية حتمية تاريخية لا مفر منها والتكيف معها هو الذي يوصل الدول والأخص النامية منها إلى تحقيق تنميتها، وعلى هذا الأساس أصبحت ظاهرة العولمة الشغل الشاغل لكثير من التيارات الفكرية والسياسية والاقتصادية في أغلب أنحاء العالم ، يدافع عنها البعض ويهاجمها البعض الآخر، ومنهم من يرى أنها ستنير الدرب و تحقق الرفاه للجميع ومنهم من يعتبرها الوجه الآخر للهيمنة الامبريالية على العالم بقيادة أمريكا.[3]

1- المرجع نفسه، ص31.

2- مصطفى بخوش، مضامين ومدلولات التحولات الدولية بعد الحرب الباردة"، **مجلة العلوم الإنسانية**، العدد 3، أكتوبر 2002، ص ص 166،167.

3- محمد طاقة ، **مأزق العولمة**، ط1، عمان: دار المسيرة للنشر والتوزيع، 2007، ص32.

ثالثا: تغير المنظومة القيمية للنظام الدولي

بعد تفكك الاتحاد السوفيتي برز توجه لتوظيف مسألة الهوية والحضارة للتأكيد أن الخطر الأكبر في المستقبل هو القطيعة الثقافية بين الشمال والجنوب، بين الشرق والغرب، وهذا ما جاءت به المقاربة الصراعية أو الصدامية التي تزعمها "هنتنغتون Huntington، التي أحلت الإسلام محل الشيوعية كعدو جديد، لتحقيق التماسك للعالم الغربي، حيث أن الهوية أو الحضارة هي مسألة نسبية لا يمكن تعريفها أو تمييزها إلا بتحديد الآخر الذي يناقضها ويهددها، ومن هنا جاءت فكرة تصور الخطر القادم من الجنوب وهو الخطر الإسلامي، أو ما يعتبرونه الإرهاب.[1]

إن طبيعة العالم وتشعب مشاكله وغزارة ثقافاته وتنوعها قد أحبطت الرؤى الكبرى التي تريد أن تختصره في نموذج واحد، لكن فرانسيس فوكوياما في أطروحة "نهاية التاريخ " رأى أنه مع سقوط الأنظمة الفاشية والنازية ثم الأنظمة الشيوعية مع نهاية القرن العشرين يكون الصراع التاريخي بين الليبرالية والماركسية قد انتهى بانتصار الفكر الليبرالي وبالتالي أصبح النموذج والمثال الأكثر جاذبية لكل الفضاءات السياسية والاقتصادية والإيديولوجية.

ونلاحظ أن أكثر ما يهدد الشعوب هو الغزو الثقافي وقد تضاعفت هذه الخطورة مع ازدياد حالة التبعية الأمنية والاقتصادية، حيث أن النسيج الاجتماعي لهذه الشعوب سيكون مهددا بالمزيد من التدمير والتشتت والحروب الداخلية في ظل حالة العقم السياسي التي يعمل النظام العالمي الحالي على فرضها على العديد من الأنظمة في الدول النامية.[2]

ومنه يمكن أن نستخلص أهم سمات النظام الدولي:

– الانتقال نهائيا من نظام القطبية الثنائية إلى نظام القطبية الأحادية بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية.

1– مصطفى بخوش، مرجع سابق، ص170.

2– عبد القادر رزيق المخادمي، **النظام الدولي الجديد الثابت... والمتغير**. ط2، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2003، ص63.

– انتقال الصراع العالمي، بعد انهيار التوازن الدولي، من صراع سياسي وعسكري إلى صراع اقتصادي، ومن صراع بين الشرق والغرب إلى صراع بين الشمال الغني والجنوب الفقير.

– موافقة كل الأنظمة الغربية التي تتغنى بالحرية والديموقراطية على تخويل الولايات المتحدة استخدام القوة ضد كل دولة من دول العالم الثالث بما يخدم مصالحها.

– استخدام الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية وتهميش الشرعية الدولية.[1]

المطلب الثاني: الأزمة في الجزائر في التسعينيات وموقف الولايات المتحدة الأمريكية اتجاهها

أدت الأزمة الأمنية التي عرفتها الجزائر خلال فترة التسعينات إلى تراجع مكانة الجزائر نتيجة التخريب الهائل الذي لحق بالهياكل والبنى التحتية خصوصا فيما تعلق بالقطاع الاقتصادي من مصانع ومؤسسات اقتصادية، إضافة إلى خسائر بشرية كبيرة، وأضرار مادية بهذه الوضعية أدت إلى إعادة إلى نقطة الانطلاق، أي بداية بناء مؤسسات تحاول إثبات وجودها وتعزز سلطتها وتحمي نفوذها، إلا أن إفرازات الأزمة الأمنية قد حافظت على بقاء الاهتمامات المرتبطة بالمصلحة الوطنية عن طريق الحفاظ على الأمن الوطني، سلامة التراب الوطني والحفاظ على معالم السيادة الوطنية في صورها التقليدية بدل بناء دولة قوية وإيجاد مكانة متميزة على الصعيد الدولي بعد التراجع الذي شهدته الجزائر طيلة الثمانينات أما على الصعيد الدولي فقد فرض حصار على الجزائر من أطراف عديدة إقليمية ودولية من خلال موجة الاستنكارات الشديدة، وتوجه عدد كبير من الحكومات الأجنبية والمنظمات الدولية المعنية بحقوق الإنسان بإدانة إلى الجزائر، واستمرت موجة الاستنكار الدولي وحالة العزلة اللتين

1- شاهر إسماعيل الشاهر، **أولويات السياسة الخارجية الأمريكية بعد أحداث 11 أيلول 2001م**. ط1، دمشق: الهيئة العامة السورية للكتاب، 2009، ص128.

اجتاحتا الجزائر لسنوات كثيرة، ولم تتراجعا إلا عندما بدأت الحكومة بالمشاركة في جهود مكافحة الإرهاب الدولي في أعقاب هجمات 11 سبتمبر 2001.[1]

إن الواقع السياسي الذي أدى نشوب صراع بين مختلف القوى السياسية الجزائرية اتسع ليأخذ أبعادا دولية وإقليمية وخاصة بعد أن طال الأجانب المقيمين بالجزائر دون أن ننسى الموقع الإستراتيجي للجزائر وثرواتها النفطية الهائلة وقربها من الأسواق الأوروبية كل هذا أدى بالولايات المتحدة لأن تلعب دورا مهما في تلك الأزمة، فقد عرقلت الولايات المتحدة الجهود الفرنسية لاستعادة الجزائر وقامت بتأليب التيارات الإسلاموية ضد المصالح الفرنسية خصوصا أن للولايات المتحدة تجربة مماثلة في سنوات الحرب الباردة عندما استخدمت الورقة الإسلامية كأداة ضغط ضد الأفكار الشيوعية والسياسة السوفييتية في الشرط الأوسط والعالم الإسلامي.[2]

ولكن رغم ذلك أيدت الولايات المتحدة الانقلاب العسكري في الجزائر عام 1992، ضمنيا بوصفه يضمن لها مركزها ومصالحها السياسية في المنطقة وثقافتها المعادية للجبهة الإسلامية للإنقاذ.[3]

لم يكن للولايات المتحدة الأمريكية موقف محدد حول خطر الظاهرة الإرهابية أثناء فترة التسعينات، بل اعتبرت في كثير من الأحيان الجماعات الإرهابية كفاحا مسلحا، وأعطت لهم حق اللجوء السياسي، ومنابر إعلامية لبعض القادة من الإرهاب وحاولت التمهيد لهم للوصول للسلطة.[4]

وفي 1995 حدثت تطورات مهمة من خلال رفع دعم الولايات المتحدة الأمريكية عن القضايا الإسلامية بعد انتخاب "اليامين زروال" رئيسا للجمهورية الجزائرية، وبدءه بحملة تصفية الجماعات الإرهابية، وازدادت في هذه الفترة الزيارات الأمريكية للجزائر، وإشراكها في مبادرة

1- رشيد تلمساني، **الجزائر في عهد بوتفليقة الفتنة الأهلية والمصالحة الوطنية**. بيروت: مركز كارنيغي للشرق الأوسط، 2008، ص ص 6،7.

2- سعد توفيق البزاز، "**العلاقات الجزائرية- الأمريكية 1962-1995**"، مرجع سابق، ص 158.

3- سعد توفيق البزاز، **الجزائر في عهد الشاذلي بن جديد**. عمان : دار آيلة للنشر والتوزيع، 2010، ص351.

4- رابح لونيسي، مرجع سابق، ص54.

"ازنستات"، وترقيتها بمرتبة الدولة المحورية في المنطقة، كما اعتبرت الجزائر نموذجا للتعاون الإيجابي لخدمة السلم العالمي.

وقد رأت الولايات المتحدة الأمريكية في تعديل الدستور الجزائري وإجراء انتخابات برلمانية خطوة إيجابية ودعت لإشراك الأحزاب السياسية في العملية السياسية، رغم رفض الحكومة الجزائرية السماح للجبهة الإسلامية للإنقاذ بالمشاركة في الانتخابات.

ومن وجهة النظر الأمريكي فإن الانتخابات التي جرت في 1995 كانت بمثابة استفتاء، جعل الاسلامويين وجها لوجه مع الجيش، وكان تصويت الشعب على الجيش أكثر منه على مترشح آخر، فمن وجهة نظرها أن الجيش أثبت قدرته على مقاومة العواصف التي ضربت الجزائر، واستطاع الإبقاء على هيكل الدولة الجزائرية فهي لم ترى أي مشكل في إقحام الجيش في الساحة السياسية لكن المشكل يكمن في الإستراتيجية التي يتبعها إذ ينبغي عليه امتلاك الوسائل اللازمة للتأكد من صحة نهجه الإستراتيجي.[1]

المبحث الثالث: انعكاسات أحداث 11 سبتمبر على العلاقات الجزائرية الأمريكية

شكلت أحداث الحادي عشر من سبتمبر محطة مهمة في مسار العلاقات الجزائرية الأمريكية، بإدراك الولايات المتحدة لخطورة الظاهرة، وبذلك أصبحت مواقفها أكثر وضوحا، وقد شكلت هذه الأحداث تحولا واضحا في إستراتيجيتها الأمنية، انعكس على علاقاتها بالجزائر في محاولتها لإيجاد سبل جديدة لإدارة قضايا الأمن، وسنتطرق لهذه الأحداث وانعكاساتها على السياسة الأمنية للبلدين ودورها في إحداث التقارب بينهما.

المطلب الأول: أحداث 11 سبتمبر 2001 وانعكاساتها على السياسة الخارجية للبلدين

في الحادي عشر من شهر سبتمبر 2001، شهدت الولايات المتحدة الأمريكية أحداثا إرهابية داخلية تم خلالها استخدام طائرات مدنية كصواريخ موجهة نحو أهداف حيوية وحساسة داخل العمق الأمريكي، وذلك في أول سابقة من نوعها تقع في هذا البلد أو في غيره من بلدان العالم.

1– محمد شفيق مصباح، **الجزائر بين ركود ونهوض**. الجزائر : دار القصبة للنشر، 2009، ص159.

إن نتائج هذه الأحداث لم تمس فقط الولايات المتحدة الأمريكية باعتبارها المسرح الذي جرت فيه العمليات، بل إن التداعيات لحقت جل أعضاء المجتمع الدولي بشماله وجنوبه ومعظم القضايا والأزمات والمفاهيم الدولية، وهو أمر طبيعي بالنظر إلى الثقل الأمريكي في الساحة الدولية على المستوى الاقتصادي والعسكري والدبلوماسي.[1]

السياسة الأمنية الأمريكية بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر:

بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 تم تدخل الولايات المتحدة في أفغانستان سنة 2002، وفي العراق عام 2003 وظهور إستراتيجية تعتمد الأسلوب الوقائي في التعامل مع الدول والقضايا ذات الصلة مع الولايات المتحدة الأمريكية وهذا ما عبر عنه الرئيس جورج بوش ولكر بوش بقوله <<من لم يكن معنا في مواجهة الإرهاب فهو ضدنا>>.

فبعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر قامت الإدارة الأمريكية بصياغة إستراتيجية أمنية جديدة لتحل محل السياسات والإستراتيجيات التي حكمت السياسة الخارجية الأمريكية في مرحلة الحرب الباردة والمبدأ الجديد لهذه الإستراتيجية هو مبدأ الضربات الوقائية*، على اعتبار أن الولايات المتحدة الأمريكية في عالم ما بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر أصبحت مهددة من كل الإرهابيين والمستبدين.

وفي 20 سبتمبر 2002 أصدر الرئيس الأمريكي بوش الابن وثيقة بعنوان "إستراتيجية الأمن القومي للولايات المتحدة" حين أعلنت الولايات المتحدة الحرب على الإرهاب والتي بدأتها بضرب أفغانستان في ظل تأكيدها على أن هذه الحرب لا يحدها زمان ولا مكان، وتمثل الحرب الوقائية عماد هذه الإستراتيجية.[2]

1- إدريس لكريني، **التداعيات الدولية الكبرى لأحداث 11 شتنبر**. ط1، مراكش: المطبعة والوراقة الوطنية، 2005، ص8.

*- الضربة الوقائية تعني التحول من الرد إلى هجوم فعلي، لمنع هجوم محتمل، خاصة في حالة تمكن أجهزة المخابرات من اكتشاف نوايا مبكرة للخصم لشن عمليات عدائية، وتختلف الضربة الوقائية عن الضربة الاستباقية، حيث تعني الأخيرة توجيه ضربة ضد قوات الخصوم التي تم نشرها فعلا في أوضاع هجومية استعدادا لهجوم فعلي.

2- شاهر إسماعيل الشاهر، مرجع سابق ، ص ص 138، 168.

حيث أن بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر تبلورت عقيدة أمنية أمريكية جديدة تتماشى وطبيعة التهديد الذي تمحور حول الإرهاب الدولي ومكافحة الجماعات الإسلامية المتطرفة خارج الحدود، حيث حددت وثيقة الأمن القومي الأمريكي NSSA في سبتمبر 2002، إستراتيجية تتجاوز مبدأ الأمن الجماعي والدفاع المشترك وتبنت هذه الوثائق عنصرين حاسمين في إستراتيجيتها لمكافحة الإرهاب هما: الإجراءات والمجالات وعولمة الأمن على أساس قوة الولايات المتحدة الأمريكية والامتدادات الكونية لمصالحها.[1]

شكلت إستراتيجية الأمن القومي للولايات المتحدة الأمريكية في العام 2002 تحولات كاسحة لرؤية أمريكا تحت رئاسة بوش لمركزها بالنسبة إلى باقي العالم ، لأن هذه الوثيقة الجديدة لم تكن أكثر من خريطة طريق للهيمنة العالمية من قبل الولايات المتحدة الأمريكية، تؤكد على الفور مفهوم القوة التي لا تخضع للمراقبة والحرب الإستباقية، والنزعة الأحادية في التغاضي عن القانون الدولي. [2]

وكان الهدف الولايات المتحدة الأمريكية هو الحفاظ على مكانتها كقوة عظمى وحيدة لا منافس لها، بتطوير إستراتيجيتها والأساليب والوسائل المتبعة للوصول إلى الهدف، وفق ترتيب الأولويات بناءا على التطورات الحاصلة في الساحة الدولية والحرب أو الضربة الوقائية التي أكدتها الكثير من الوثائق والتقارير والتصريحات الأمريكية هي واحدة من الأساليب التي برزت في الإستراتيجية الأمريكية في القرن الحادي والعشرين، والتي أوجدت تحولا مهما في الفكر الاستراتيجي والعقيدة الأمنية الأمريكية، من إستراتيجية الردع والاحتواء التي وجدت لها مكانة في فترة الحرب الباردة إلى إستراتيجية الهجوم الاستباقي والضربة الوقائية في ظل عمليات مكافحة الإرهاب الدولي وأسلحة الدمار الشامل.[3]

1- عبد العزيز لزهر، "السياسة الأمنية الجزائرية 1992-2010"، **مجلة استراتيجيا**. ، العدد الأول، الجزائر: المعهد العسكري للوثائق والتقويم والاستقبالية، 2014، ص 141.

2- سكوت ريتر، **استهداف إيران**، (ترجمة: أمين أيوبي)، ط1، بيروت: الدار العربية للعلوم، 2007، ص202.

3- سوسن العساف، **إستراتيجية الردع العقيدة العسكرية الأمريكية الجديدة والاستقرار الدولي**. ط1، بيروت: الشبكة العربية للأبحاث والنشر، 2008، ص 193.

والسياسة الأمريكية المعلنة في مجال مكافحة الإرهاب تقوم على مبادئ رئيسية منها: عدم تقديم أي تنازلات أو عقد أية اتفاقيات مع الجهات الإرهابية أو من يدعمها، ومحاكمة الإرهابيين محاكمة عادلة، وعزل الدول التي تدعم الإرهاب والضغط عليها لإجبارها على التخلي عن سلوكها أو حتى استخدام القوة ضدها بغرض تغيير نظامها وسياستها، ودعم جهود الدول الأخرى الحليفة والصديقة في مجال مكافحة الإرهاب.

وحسب وثيقة الأمن القومي لعام 2001 سوف تعمل الولايات المتحدة لتحقيق أهدافها على تعزيز التحالفات من أجل الانتصار على الإرهاب الدولي، منع التهديد باستخدام أسلحة الدمار الشامل، وتطوير آليات العمل التعاوني لذلك، وإحداث تغييرات في مؤسسات الأمن القومي الأمريكي لتكون على مستوى التحديات التي تواجهها والفرص المتاحة لها في القرن الحادي والعشرين.[1]

السياسة الأمنية الجزائرية

نشأت السياسة الأمنية للدولة ببعدها الداخلي والخارجي، من العلاقة بين العقيدة الأمنية والسياسة الخارجية، إذ يلاحظ تنامي تأثير العقيدة الأمنية باعتبارها تمثل المبادئ المنظمة التي تساعد رجال الدولة على تعريف المصالح الجيوسياسية لدولتهم وتحديد ما يحظى منها بالأولوية، كما تساعد الدولة على التفاعل مع التهديدات والتحديات البارزة والكامنة التي تواجه أمنها على المستويات الزمنية (القريبة، المتوسطة والبعيدة).[2]

وقد تأثرت الجزائر على غرار معظم الدول بالتحولات التي عرفتها المنظومة الأمنية منذ انتهاء الحرب الباردة، فقد توسعت مضامين الأمن القومي الجزائري في زمن العولمة، بحيث لم تعد التهديدات العسكرية وحدها تحظى بنفس الأهمية كالسابق، بحكم التهديدات الجديدة التي

1- شاهر إسماعيل شاهر، مرجع سابق، ص203.

2- بوحنيه قوي، "إستراتيجية الجزائر تجاه التطورات الأمنية في الساحل الأفريقي"، مركز الجزية للدراسات، 2012، على الموقع: http://studies.aljazeera.net/ar/reports/2012/06/20126310429208904.html ، تاريخ الإطلاع: 2016/04/03.

بدأت بالبروز على المستوى السياسي، الاقتصادي المجتمعي، الثقافي والبيئي، سواء كان ذلك محليا أو إقليميا أو عالميا.[1]

وبحكم موقع الجزائر الجغرافي، تمثل دوائر الأمن القومي الجزائري المغاربية، العربية، الإفريقية والمتوسطية مناطق حيوية لأمنها، ولهذا استخدمت الدائرتين الإفريقية والمغاربية والعربية للدفاع عن أمنها القومي، بتقوية مواقفها حيال بعض القضايا مثل القضية الصحراوية، والبعد الإفريقي لعزل المغرب على المستوى القاري، والدائرة المتوسطية التي تتقاطع مع أبعاد أمنية إستراتيجية: السكانية، الاقتصادية والطاقوية، ولكن نجد في نفس الوقت كانت هذه الدوائر مصدر تهديد للأمن الجزائري.[2]

وقد مثلت مكافحة الإرهاب رهانا كبيرا للسياسة الأمنية الجزائرية، حيث أثبتت أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001 حقيقة الخطر الذي طالما حذرت منه الجزائر، حيث اتخذت الظاهرة الأمنية منحى آخر حين تحول نشاطها من الطابع الوطني إلى الإطار عبر الوطني، وارتبطت الجماعات الإرهابية بتنظيم القاعدة وأصبحت أكثر استقطابا لما يسمى بالحرب على الإرهاب، ما فتح المجال للمساعي الدولية والعالمية لمكافحة الإرهاب ، إضافة إلى ما ينتج عنه من تداعيات التدخل الدولي والمساس بالسيادة الوطنية للدول، وقد تنوعت استراتيجيات الجزائر لمكافحة الظاهرة الإرهابية بالمزاوجة بين انتهاج المصالحة الوطنية ومواصلة اعتماد السياسات الردعية في مواجهة الجماعات الإرهابية، فضلا عن تكثيف الجهد الدبلوماسي لتمرير أطروحاتها وبيان مقارباتها حسب تصورها لمكافحة الإرهاب.[3]

1- صالح زياني، مرجع سابق، ص292.

2- عبد النور بن عنتر، **البعد المتوسطي للأمن الجزائري**. الجزائر: المكتبة العصرية للطباعة والنشر، 2005، ص49.

3- منصور لخضاري، **السياسة الأمنية الجزائرية المحددات- الميادين-التحديات**. ط1، بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2015، ص22.

المطلب الثاني: التقارب في العلاقات الجزائرية الأمريكية بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر

منذ أحداث الحادي عشر من سبتمبر حاولت الولايات المتحدة الأمريكية تركيز إستراتيجيتها وسياستها الأمنية تجاه منطقة المغرب العربي، حيث زادت الحاجة إلى إيجاد طرق جديدة لإدارة القضايا المتعلقة بالأمن، التطرف الديني، الإرهاب وإضفاء الطابع الديمقراطي، حيث أن العديد من المختصين يجمعون أن مشاكل الإرهاب والهجرة غير الشرعية والتجارة الممنوعة هي ظواهر لا يمكن معالجتها بمعزل عن الأسباب المولدة لها، حيث أن التهديد الحقيقي في المنطقة ينبع من سوء الإدارة وانعدام الديمقراطية والفساد.[1]

اعتبر ملف الإرهاب من أهم الملفات التي جلبت اهتمام المسؤولين الأمريكيين، وكانت الجزائر من أول الدول التي أدانت الأحداث التي شهدتها نيويورك، ليس لمجرد التعاطف الدبلوماسي ولكن الجزائر مرت بهذه بتجربة وقد اكتسب خبرة في مجال مكافحة الظاهرة الإرهابية، وقد نادت المجموعة الدولية في مناسبات عدة للعمل على إيجاد آليات لمحاربة الظاهرة الإرهابية العابرة للحدود والقارات.

وبعد هذه الهجمات زاد اهتمام الولايات المتحدة الأمريكية بالعمل المشترك على المستوى الدولي في حربها ضد الإرهاب، وقد منح ملف الإرهاب فرصة للتقارب السياسي بين الجزائر والولايات المتحدة الأمريكية، رغم عدم تشاركهما نفس المفهوم للإرهاب.

وقد أعطت الولايات المتحدة الأمريكية أهمية للمقاربة الاقتصادية في علاقاتها مع الجزائر من خلال إحياء "مبادرة ايزنستات" التي تم تبنيها في فترة حكم الرئيس "كلينتون"، كما زاد اهتمامها بالتعاون والاندماج الإقليمي إضافة لقطاع المحروقات والطاقات المتجددة، لكن رغم

1 - Yahia H. ZOUBIR, "The United States and Maghreb–Sahel security, **International Affairs** Volume 85, Issue 5, September 2009, p 982.

ذلك بقي مجال مكافحة الإرهاب من أهم مجالات التعاون والتقارب السياسي الجزائري الأمريكي.

استفادت الجزائر أيضا من المسارات الثنائية والمتعددة الأطراف المرتبطة باستراتيجيات مكافحة الإرهاب وكانت لها الفرصة لتدعيم عمليات تطوير وتحسين التقنيات الخاصة بمكافحة الإرهاب، كما أعطتها شرعية في حربها على الإرهاب.[1]

لقد بدأ يظهر التغير الحقيقي في مسار العلاقات بين الجزائر والولايات المتحدة الأمريكية، وتأكد ذلك من خلال الزيارة التي قام بها الرئيس الجزائري في أكتوبر 2001 إلى واشنطن وبدأ التنسيق في مجال مكافحة الإرهاب، إضافة إلى مشاركة الجزائر في الحوار المتوسطي لحلف الشمال الأطلسي، والذي يعتبر وسيلة أخرى لمواصلة الحوار مع الولايات المتحدة الأمريكية.[2]

1- عبد العزيز لزهر،"السياسة الأمنية الجزائرية 1992-2010"، مرجع سابق، ص ص 142،143.

2- Jean-François Daguzan, Op.cit, p38.

خلاصة الفصل:

بالتطرق لمسار العلاقات الجزائرية يمكننا أن نلخصها في النقاط التالية:

تعتبر العلاقات الجزائرية الأمريكية علاقات قديمة كانت قبل الاحتلال الفرنسي للجزائر، وتميزت في معظم تلك الفترة بالتنافس والتوتر بسبب امتعاض الولايات المتحدة الأمريكية من سيادة الجزائر على حوض البحر المتوسط وسيطرتها على الحركة فيه، وقد حاولت كثيرا إقامة تحالفات للهجوم على الجزائر دون جدوى.

في فترة الاحتلال لم يعرف للولايات المتحدة موقف رسمي تجاه المسألة، خاصة أنها دخلت في سياسة عزلة بعد الحرب العالمية الأولى، لكن في فترة الثورة التحريرية ساندت كثيرا الاحتلال الفرنسي للجزائر ضد حركة التحرير الوطنية، ولم تغير موقفها حتى الفترة الأخيرة من الثورة قبيل الاستقلال.

بعد الاستقلال بدأت العلاقات بالتحسن لكن بسبب توجه الجزائر وميلها للمعسكر الشيوعي لم تتمتع هذه العلاقات بالاستقرار، لكنها عرفت تحسنا بعد الوساطة الجزائرية في أزمة الرهائن الأمريكيين في طهران عام 1980 وزيارة الرئيس الجزائري لواشنطن عام 1985.

بعد الحرب الباردة وفي فترة التسعينيات دخلت الجزائر في ظروف أمنية خاصة، واتبعت سياسة أمنية خاصة لمكافحة الإرهاب ما جلب لها موجة استنكار واسعة من المجتمع الدولي لاسيما الولايات المتحدة الأمريكية التي شككت في حرب الجزائر على الإرهاب.

بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001 التي استهدفت الولايات المتحدة الأمريكية، اكتشفت هذه الأخيرة خطورة هذه الظاهرة، ما غير مواقفها السابقة تجاهها وجعلها تفتح أبواب التعاون الدولي لمحاربة الإرهاب وشكل ذلك خطوة مهمة للتقارب السياسي في العلاقات الجزائرية الأمريكية.

الفصـــل الثالـــث:

التعاون الأمنـــــي الجزائـــــري-الأمريكـــي

بعد أحداث11 سبتمبر

فتحت بداية التقارب في العلاقات الجزائرية الأمريكية في مرحلة ما بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001 باب التعاون الأمني لمواجهة التهديدات الأمنية التي تمس بأمن البلدين خاصة مع طبيعة هذه التهديدات التي تتميز بسرعة انتشارها وخاصيتها العابرة للحدود والقارات، كالإرهاب والجريمة المنظمة ، حيث يعرف الواقع الأمني في منطقة المغرب العربي والساحل وضعا أمنيا غير مستقر سببها جملة التهديدات التقليدية واللاالتماثلية، والتي تأثر بشكل مباشر على الأمن الجزائري باعتبارها دولة تقع في قلب هذه المنطقة التي تعتبر مصدر اهتمام الولايات المتحدة الأمريكية لهذا تشكل هذه التهديدات خطرا على مصالحها في المنطقة، إضافة إلى خوفها من انتشار هذه التهديدات وتأثيرها على أمنها واستقرارها.

ولأنه لا يمكن للدول منفردة التصدي لهذه التهديدات نظرا لميوعتها وامكانية انتشارها وعدم التحكم فيها، هذا يستوجب التنسيق الأمني سواء على المستوى الثنائي أو المتعدد الأطراف.

وسنتناول في هذا الفصل أهم التهديدات الأمنية المشتركة بين الجزائر والولايات المتحدة الأمريكية والتي نجدها على مستوى المنطقة المغاربية والمتوسطية وكذا على مستوى القارة الإفريقية وذلك في المبحث الأول، أما المبحث الثاني فنتطرق فيه لأهم مظاهر التنسيق الأمني بين الدولتين في مجالات التعاون الأمني بين البلدين.

المبحث الأول: التحديات الأمنية المشتركة بين الجزائر والولايات المتحدة الأمريكية

إن الحديث عن التعاون الأمني بين الجزائر والولايات المتحدة الأمريكية يقودنا بداية للتعرض للتحديات الأمنية التي عززت التقارب بين الدولتين التي وسنتطرق في ما يلي للتهديدات الأمنية التي دفعت البلدين لضرورة التنسيق الأمني للتصدي لها.

المطلب الأول: التهديدات التقليدية (النزاعات الداخلية وأزمة بناء الدولة)

عرف الفضاء الإقليمي للجزائر مجموعة من التهديدات الأمنية نتيجة للازمات والنزاعات التي تشهدها المنطقة منها النزاع في ليبيا وفي شمال مالي بالإضافة إلى أزمة الطوارق في دول الساحل الإفريقي مما جعل المنطقة تشهد انفلاتا أمنيا يهدد استقرار الأمن الوطني الجزائري.

ترجع هذه التهديدات إلى طبيعة الدول في المنطقة وفي إفريقيا بصفة عامة حيث تعاني معظم الدول الإفريقية من صعوبة الاندماج الوطني بسبب تباين مكونات المجتمع الأفريقي الذي نجده غالبا يتكون من قبائل وعشائر، وتعدد ديني وثقافي ولغوي، أصبح مهددا للاستقرار الإقليمي بسبب تداخله مع قضايا محورية مثل قضية الهوية السياسية الناتجة عن ما يسمي بالحدود المصطنعة بين الدول الأفريقية حيث لم يراعى في ترسيمها وضعية المجموعات القبلية، أدى ذلك إلى انقسام الجماعة القبلية في أكثر من دولة حيث أصبحت ظاهرة النزاعات القبلية الإثنية تحديا يواجه الدولة في إفريقيا.[1]

وتعد الحرب الأهلية من أخطر الظواهر التي شهدتها القارة الإفريقية منذ استقلالها حتى يومنا هذا، بحكم ما أدت إليه حتى وصل الأمر إلى حد انهيار دول، و ظهور محاور إفريقية

1- هيثم عبد الرحمن علي، مرتضي رضوان بهاقيل، "الحركات المسلحة وأثرها علي الإستقرار الإقليمي في إفريقيا (1990-2012)"، **دورية التقرير**. مركز العلاقات الدولية، العدد الثاني، نوفمبر 2013، ص4.

تؤيد هذا الطرف أو ذاك، فضلا عما أسفرت عنه هذه الحروب من تدخلات خارجية بصورة مباشرة أو غير مباشرة.[1]

ووجود الظاهرة الإثنية في حد ذاتها لا يعتبر سببا في نشوب النزاعات، لكن هذه الصراعات تنشأ في حالة عدم المساواة الاجتماعية، وحرمان جماعة إثنية أو عرقية من التمتع بمستوى معين من الحياة المادية التي تتمتع به الجماعات الأخرى، أو حرمانها من المشاركة في تداول السلطة و بمعنى آخر، فإن الظاهرة الإثنية تعتبر ركيزة أو أساسا للحرب الأهلية، عندما يجري رسم وتنفيذ السياسات العامة للدولة على أساس الاعتبارات الإثنية المتحيزة.[2]

وتعتبر العوامل الاقتصادية و الاجتماعية و السياسية من أهم أسباب الحروب الأهلية في القارة، إذ تعاني الشعوب الإفريقية تخلفا اقتصاديا واضحا، يظهر في العديد من المؤشرات مثل تدني معدلات النمو الاقتصادي، و المستويات العالية للفقر، وتفاقم الديون، وتدني متوسطات دخول الأفراد، و تدني مستوى البنية التحتية.[3]

كما نجد إشكالية بناء الدولة في أفريقيا والتي تعود إلى الطريقة التي ظهرت بها الدولة، حيث أن الدولة في أفريقيا لم تستجب لمقومات نشأة الدول وتمت صناعتها وإلحاقها بالدولة الأوروبية التي استعمرتها.

إن بناء الدولة يتطلب وجود سلطة ومؤسسات فعالة لها استراتيجيات ناجحة في الحفاظ على اندماج الدولة واستقرارها، أمّا الدول الغارقة في مواجهات داخلية وأوضاع متأزمة، فإن مؤسساتها تتميز بالضعف وعدم القدرة على المواجهة الفعالة للتحديات الداخلية نظرا لعجزها، وبالتّالي فهي تعاني من أزمة بناء الدولة وهو ما يصطلح به لدّى الكثير من الباحثين بالدولة الفاشلة.

1– أحمد وهبان ، **الصراعات العرقية و استقرار العالم المعاصر، دراسة في الأقليات و الجماعات و الحركات العرقية.** الإسكندرية: شركة الحلال، 2004، ص 126.

2. أحمد إبراهيم محمود، **الحروب الأهلية في إفريقيا**. القاهرة: مركز الدراسات السياسية و الإستراتيجية، 2001، ص 25.

3– عبد الرحمان رانيا حسن، "خلفيات الحروب الأهلية في إفريقيا،" **مجلة البيان**. العدد 181، نوفمبر 2002 ، ص 62.

ومفهوم "الدولة الفاشلة"من بين المفاهيم الجديدة في العلوم السياسية والعلاقات الدولية في ظل العولمة، فالدولة الفاشلة مفهوم يعبر عن الدرجة العليا لأزمة متعددة الأبعاد تعيشها الدولة :على مستوى ضعف التنمية الإنسانية، ضعف التجانس الاجتماعي، غياب دولة القانون، غياب الديمقراطية، مع انتشار الفساد، والتهميش ، الفقر، المرض، بل وحتى أحيانا المجاعة والعنف السياسي.[1]

وبالنسبة للكثيرين، يرجع فشل الدول الإفريقية الواحدة تلو الأخرى، يرجع بدرجة كبيرة إلى الظروف والأساليب، أو "الخصائص الداخلية" التي تعرفها هذه الدول الإفريقية على نطاق واسع.[2]

وقد عانت مالي من المشكلات الناتجة عن التدهور المؤسسي وفشل سياسات الاندماج التي غالبا ما يترتب عليها شيوع حالة من الفوضى وعدم الاستقرار داخل البلاد، الذي أدى بالمجتمع المالي إلى حالة من عدم الوحدة والتجانس دفعت به إلى حالة الانقسام والتمايز الإثني، ونشر الفساد وعدم المساواة في المجتمع الوطني، وتنامي الصراع على السلطة بين النخب المتنافسة وغيرها من المشكلات الاجتماعية.[3]

كما يظهر تأثير الأزمة الليبية على الوضع السياسي، الأمني، الإنساني والتنموي في دول الجوار مع "ليبيا" وبشكل خاص الجزائر بعد التدخل العسكري في سنة 2011 م، وما كان له من تداعيات على الوضع الأمني في المنطقة بسبب استفحال ظاهرة الإرهاب وانتشار الأسلحة ومختلف أشكال الجريمة المنظمة.

1– محند برقوق، **مفاهيم في السياسة المقارنة الجديدة**. محاضرات في مقياس النظم السياسية المقارنة (منشورة)، قسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية، كلية العلوم السياسية و الإعلام، جامعة الجزائر–بن يوسف بن خدة، 2008–2009.

2–عبد الحليم غازلي، "الاهتمام الدولي بظاهرة الدولة الفاشلة في إفريقيا"، **المجلة الجزائرية للدراسات السياسية**. العدد الثاني، ديسمبر 2014، ص42.

3– مادي إبراهيم آنتي، "الأزمة السياسية في مالي"، **آفاق إفريقية**. المجلد العاشر، العدد 36، 2012، ص109.

المطلب الثاني: التهديدات الإرهابية

تعتبر ظاهرة الإرهاب من أخطر أشكال التهديدات الأمنية، وقد عرفت الجزائر لفترة طويلة هذه الظاهرة أمام تجاهل تام للرأي العام الدولي، حيث عانت لسنوات من ظاهرة الإرهاب من حيث شدته واتساع جرائمه ودرجة العنف الممارس، ولطالما نادت الجزائر ورافعت في مختلف المحافل الدولية والإقليمية من أجل التعاون في مجال مكافحة الإرهاب، إدراكا منها بأنه آفة عابرة للحدود.[1]

إن دخول الجزائر في دوامة الإرهاب والتخريب كان جراء إلغاء المسار الانتخابي في 1990 حيث حققت الجبهة الإسلامية للإنقاذ انتصارا كبيرا في الانتخابات البلدية في الجولة الأولى وقبل أيام من إجراء الجولة الثانية تم توقيف المسار الانتخابي وبالتالي نهاية العملية الانتخابية بأكملها وأعلنت حالة الطوارئ مدة 12 شهرا بتاريخ 9 فيفري 1992 طبقا للمرسوم الرئاسي (92-44) وتحل الجبهة الإسلامية للإنقاذ بتاريخ 05 مارس 1992، وقدم الرئيس الشاذلي بن جديد استقالته في 11 جانفي 1992، وجراء إلغاء المسار الانتخابي وتحكيم منطق القوة كان رد الفعل سريعا وعنيفا من الجبهة الإسلامية للإنقاذ المحلة والحركات الإسلامية المتطرفة، إضافة إلى ظهور تنظيمات إرهابية نتجت عن تفكك الحركة الإسلامية المسلحة.[2]

إن استفحال ظاهرة الإرهاب في الجزائر شكل تهديدا حقيقيا للأمن القومي الجزائري، خاصة وأنه ارتبط لمدة معينة بشرعية النخبة الحاكمة، ورغم التنوع في الأساليب التي اعتمدتها النخبة الحاكمة في الجزائر لتطويق الظاهرة والتي تراوحت بين استخدام القوة العسكرية، وكذلك اللجوء إلى أساليب المعالجة السياسية من خلال مبادرات سياسية معينة كسياسة الوئام المدني

1- علي بوشربة، بوعلام بولعراس، "الجزائر في مواجهة الإرهاب مقاربة شاملة وتجربة فريدة"، **مجلة الجيش**. العدد 618، جانفي 2015، ص32.

2- عقبة وقازي، "الإستراتيجية الجزائرية لمكافحة الإرهاب"، **المجلة الجزائرية للدراسات السياسية**. العدد الرابع، ديسمبر 2015، ص21،20.

والمصالحة الوطنية،[1] إلا أن التهديد مازال قائما بفعل تعدد أسبابه وانتشاره خاصة في المنطقة المغاربية والساحل، حيث أدت نتائج الثورات العربية خاصة في ليبيا، والنزاع في مالي، إلى تمكن جماعات إرهابية عابرة للحدود من التمتع بالتأثير الأيديولوجي والقوة المادية، وهو ما سمح للقاعدة بالذات بالتفكير في جعل أفريقيا مركزا لها.

لقد قاد الانهيار الأمني في ليبيا، إضافة إلى ما واجهته القاعدة في آسيا من نكسات، إلى إعطاء منطقة المغرب العربي أهمية خاصة، لارتباطها مع الساحل وغرب أفريقيا، واستغلال القاعدة لذلك لإعادة ترتيب شبكتها في هذه المناطق، واستغلال الأوضاع الحالية، لتنفيذ مخططاتها ما نتج عنه عدة حوادث مثل حادثة القنصلية الأمريكية في بنغازي، ومقتل السفير الأمريكي "كريستوفر ستيفنس"، وحادثة مركب الغاز الجزائري.[2]

إن أهم ما ميّز الإستراتيجية الجزائرية لمكافحة الإرهاب وفقا للمقاربة الانفرادية أنها سعت لتحقيق التوازن ما بين الحلين الأمني والدبلوماسي، ففي الوقت الذي تبنت فيه قوى الأمن الجزائرية خططا أمنية متشددة ومتابعات قضائية صارمة ضد الجماعات الإرهابية ومحاصرتها في المدن والجبال والمناطق النائية، فإن السلطات الجزائرية عملت على تشجيع وتطبيق سياسة الحوار والوئام المدني والمصالحة الوطنية بين كل الجزائريين بما في ذلك الجماعات والشخصيات المعتدلة والمتطرفة.[3]

وحتى 2001 لم يعرف الإرهاب في الجزائر كظاهرة عالمية حيث أن معظم المحللين كانوا يربطونه بسوء الإدارة والطابع السلطوي للنظام، وبالتالي معظم البلدان والولايات المتحدة

1– صالح زياني، "تحولات العقيدة الأمنية الجزائرية في ظل تنامي تهديدات العولمة"، **مجلة المفكر**. العدد 5، 2012، ص 294.

2– يوسف محمد الصواني، " التحديات الأمنية للربيع العربي: من إصلاح المؤسسات إلى مقاربة جديدة للأمن"، **المستقبل العربي**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 416، أكتوبر 2013، ص ص32،33.

3– محمد مسعود قيراط، **الإرهاب دراسة في البرامج الوطنية وإستراتيجيات مكافحته**. ط1، الرياض: جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، 2011، ص176.

الأمريكية بشكل خاص كانت ترى أن تشجيع حملة مكافحة الإرهاب في الجزائر هو دعم للنظام الاستبدادي الذي وقف الانتخابات الديمقراطية وقمع للمعارضة السياسية.[1]

وقد شكلت أحداث 11 سبتمبر 2001 التي استهدفت رموز القوة الأمريكية الاقتصادية والسياسية والعسكرية نقلة نوعية خطيرة في نمط الإرهاب الدولي، خاصة من حيث دلالتها على الاتجاه التصاعدي في مجال وحجم العمليات الإرهابية والآثار التدميرية الناجمة عنها، وهو ما أكدته تقارير "لجنة 11 سبتمبر" الأمريكية التي اعتبرت أن الإرهاب الجديد قوة عالمية لها مواردها الاقتصادية ونظامها القيادي وأنها تقيم تحالفات مع الدول والأفراد على مستوى العالم.

ومن جانب آخر ساهمت هذه الهجمات في إحياء المخاوف الدولية من التهديد النووي في شكل أكثر تعقيدا تمثل في الإرهاب النووي، فالأسلوب الذي اتبعه "الإرهابيون" في عملياتهم خلق إدراكا بقابلية استخدامهم للأسلحة النووية، خاصة في ظل وجود المؤشرات العملية على إمكانية حصول تنظيمات إرهابية على مواد ومعدات نووية شأنها بعض شأن الدول التي تم اكتشاف برامجها النووية السرية، إضافة اقتران العمل الإرهابي بالأسلوب الانتحاري ما يؤدي إلى تضاعف المخاطر، وغالبا ما يشار في هذا إلى منظمات تضخمت إلى درجة جعلت منها أشبه بدول صغيرة، كـ "تنظيم القاعدة" و"داعش".[2]

1 - Yahia H. ZOUBIR, Op.cit, p 977.

2– شهرزاد أدمام، "الطبيعة اللاتماثلية للتهديدات الأمنية الجديدة"، **مجلة الندوة للدراسات القانونية**. العدد الاول، 2013، ص ص 51،52.

خريطة توضح مناطق تواجد التهديد الإرهابي في الساحل

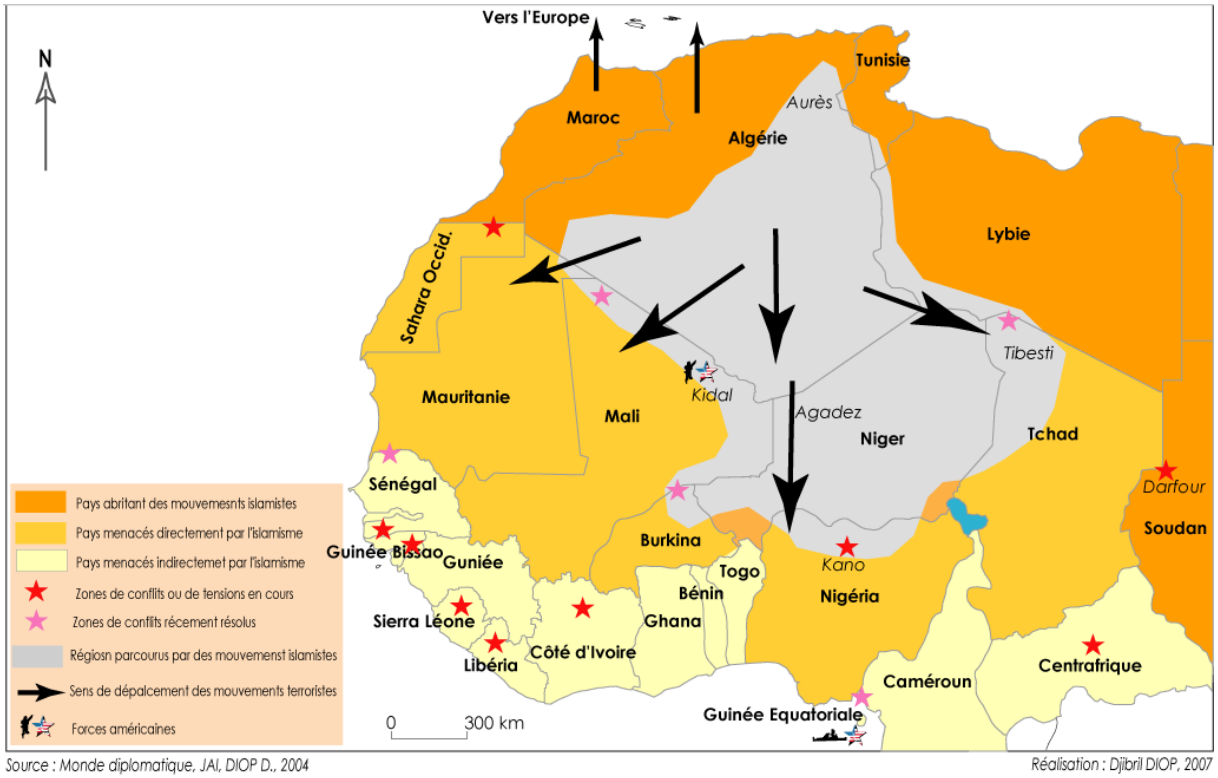

المصدر: Djibril DIO , Op.cit, p14.

المطلب الثالث: الجريمة المنظمة

تعرف منطقة الساحل الإفريقي جملة من الظواهر الخطيرة التي تهدد أمن واستقرار المنطقة وتأتي الجريمة المنظمة على رأس هذه الظواهر نظرا للوضع الاقتصادي السيئ الذي تعانيه دول المنطقة والحروب الإثنية وبروز أسواق للأسلحة، ويرجع انتشار الجريمة المنظمة في هذه المنطقة لكونها أرض خصبة لها إضافة لعجز الدولة عن القيام بوظائفها الأساسية للحد من هذه التهديدات الخطيرة التي تنعكس سلبا على أمن الدول المجاورة لها والمنطقة بأكملها.

وقد أصبحت هذه المنطقة منطقة عبور دولية للاتجار بالمخدرات التي يتم استقدامها من أمريكا اللاتينية وأفغانستان وحسب ديوان الأمم المتحدة لمحاربة المخدرات والجريمة فقد قدر حجم المخدرات التي تم حجزها سنة 2009 ب21 طنا من الكوكايين تم تهريبها عبر إفريقيا، كما تشير تقارير الأمم المتحد أن حوالي 40 في المائة من المخدرات الصلبة في العالم تمر عبر هذه المنطقة.[1]

إضافة إلى الاتجار بالمخدرات نجد المنطقة تزدهر بتهريب السلع والهجرة غير الشرعية حيث ظهرت شبكات منظمة وشركات نقل في المنطقة لتهريب المهاجرين غير الشرعيين، ويضاف إلى ذلك الاتجار غير المشروع بالأسلحة، والانتشار الكبير للأسلحة في المنطقة.

ونجد ارتباط وثيق بين الجريمة المنظمة والاتجار بالمخدرات والجماعات الإرهابية التي تنشط بمنطقة الساحل، حيث يعتبر الاتجار بالمخدرات مصدر تمويل أساسي لهذه الجماعات، وبالتالي تعد الجريمة المنظمة سببا رئيسيا لتنامي الصراع في المنطقة، مما يؤثر سلبا على استقرارها في ظل عدم وجود تنسيق أمني بين دول المنطقة وعدم اهتمام الدول الكبرى بهذه الظواهر فيها.[2]

ولطالما كانت الجريمة المنظمة، تهديدا للأمن الجزائري حيث يمس بتأثيراته السلبية جميع الوحدات المرجعية للأمن الجزائري (الدولة، المجتمع والمجتمع الأفراد) والذي يتطلب أيضا استراتيجيات أمنية شاملة، أي قائمة على إجراءات عسكرية وأخرى غير عسكرية (قضائية، اقتصادية، اجتماعية) للتصدي له، وقد ساهمت عوامل القرب الجغرافي من مناطق إنتاج وعبور المخدرات في إفريقيا جنوب الصحراء (خليج غينيا بالدرجة الأولى، بالإضافة إلى السنغال، ساحل العاج، غانا، التوغو، البنين، نيجيريا والكاميرون)، وكذا ضعف الأنظمة الجنائية في إفريقيا جنوب الصحراء وفسادها، وطبيعة بنية الحروب والنزاعات فيها وكذا

1- علي بوشرية، بوعلام بولعراس، مرجع سابق، ص 39.
2- المرجع نفسه، ص 40.

انكشاف الجزائر من الجنوب بسبب ضعف التغطية الأمنية لحدودها الجنوبية في تفاقم التأثير السلبي للمخدرات على أمن المجتمع والأفراد الجزائريين، وتشير أرقام كميات القنب الهندي، الكوكايين، الهروين المضبوطة في الجزائر كل سنة والمقدرة بالأطنان، بالإضافة إلى مئات الآلاف من الأقراص المهلوسة، إلى خطورة التهديد الآتي من المخدرات وشبكات تهريبها والاتجار بها على الأمن الجزائري.[1]

المبحث الثاني: التنسيق الأمني بين البلدين

بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001 كانت الولايات المتحدة الأمريكية من أوائل الدول التي دعت إلى ضرورة تجسيد تعاون بين الدول للتصدي للظاهرة الإرهابية والتهديدات العابرة للحدود، هذا ما فتح المجال للتقارب الجزائري الأمريكي للتعاون الأمني على عدة مستويات، وهو ما تجسد في التعاون الأمني الثنائي بين الطرفين أو التعاون المتعدد الأطراف سواء على المستوى الإفريقي أو المتوسطي.

المطلب الأول: المبادرات الأمنية الثنائية بين البلدين

مباشرة بعد أحداث 11 سبتمبر، بادرت الجزائر إلى إعلان دعمها ومساندتها لواشنطن، وإدانة هذه الهجمات الإرهابية، حسب ما صرح به الرئيس الجزائري في الكلمة التي ألقاها أمام مجلس الأعمال الجزائري الأمريكي(us-abc) بتاريخ 22 سبتمبر، وهو ما أكده السفير الأمريكي بالجزائر السيد ريتشارد إيدرمان بقوله إن الرئيس الجزائري كان أول قائد عربي يدين هجمات 11 سبتمبر، معبرا عن تأييد الجزائر للمبادرة الأمريكية في خوض عمل دولي ضد الإرهاب، مع الحرص على إشراك الأمم المتحدة.[2]

1- بوحنيه قوي، **إستراتيجية الجزائر تجاه التطورات الأمنية في الساحل الأفريقي**. 03 يونيو, 2012، مركز الجزيرة للدراسات، على الموقع: http://studies.aljazeera.net/ar/reports/2012/06/20126310429208904.html تاريخ الإطلاع: 2016/04/30

2- نور الدين حشود، مرجع سابق، ص46.

وتظهر هذه الرغبة في التعاون الأمني من خلال الزيارات الثنائية بين البلدين كانت بداية زيارة الرئيس الجزائري للولايات المتحدة الأمريكية مرتين سنة 2001، تلتها زيارات من كبار المسؤولين الأمريكيين كزيارة اثنين من وزراء الخارجية الأمريكيين (كولين باول وكوندوليزا رايس)، ووزير الدفاع (دونالد رامسفيلد)، في جولة للتنسيق الأمني والاستخباراتي، وعدد من كبار الشخصيات العسكرية والأمنية إضافة إلى أعضاء من الكونغرس الأمريكي، كل هذا الزيارات تعتبر مؤشرا على سياسة أمريكية جديدة تجاه منطقة المغرب العربي بصفة عامة والجزائر بصفة خاصة.[1]

ويعتبر التعاون على الصعيد الثنائي في مجال الإرهاب من أهم مجالات التعاون بين الجزائر والولايات المتحدة الأمريكية، حيث يعتبر ديناميكيا ومتعدد الأبعاد ويشمل المجالات التالية:

1- موافقة الجزائر على المشاركة في الحرب التي تقودها الولايات المتحدة الأمريكية على الإرهاب، لأنها كانت على قناعة بأنه لا يمكن التصدي لهذه الظاهرة العابرة للحدود إلا من خلال مشاركة جماعية عابرة للقوميات وذلك بتفويض دولي واضح يتمثل في قرار مجلس الأمن رقم 1373 في سبتمبر 2001.

2- تبادل المعلومات الاستخباراتية مع الولايات المتحدة الأمريكية بالنظر لمعرفة الجزائر العميقة بالشبكات الإسلامية الإرهابية في جميع أنحاء العالم، وذلك كجزء من إستراتيجية وطنية لهزيمة هذا العدو عن طريق عزله عن خطوط دعمه الخارجية.

3- التعاون بين وكالات الأمن والاستخبارات ووزارتي الدفاع الجزائرية والأمريكية.

4- التعاون القضائي وكذا التعاون العسكري في مجال التدريب في مختلف المدارس العسكرية والمعاهد والجامعات الأمريكية، أما في ما يتعلق بتزويد الجزائر بالأسلحة لمكافحة الإرهاب فإن الولايات المتحدة الأمريكية لا تزال مترددة لاسيما تجهيزات الرؤية الليلية.

---

1 – امحند برقوق، **التعاون الأمني الجزائري الأمريكي والحرب على الإرهاب**. بيروت: مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي، جوان 2009، على الموقع: http://carnegieendowment.org/files/algeria.pdf، تاريخ الإطلاع 2016/05/01.

وقد استفادت الجزائر من المساعدات العسكرية الأمريكية التي ارتفعت قيمتها من 121,000 دولار أمريكي عام 2001، إلى 800,000 دولار أمريكي عام 2008.[1]

في سنة 2009 صرفت وزارة الدفاع الأمريكية ما يقدر ب 35 مليون دولار، وذلك من اجل الدخول في علاقات عسكرية مهمة مع الجزائر، حيث في سنة 2005 قامت كل من الولايات المتحدة الأمريكية والجزائر، بإطلاق ما يسمى الحوار العسكري و المبادلات العسكرية من اجل التدريب و رفع المستوى العسكري للجيش الجزائري.[2]

تقوم الولايات المتحدة بدعم الجهود الجزائرية في مكافحة الإرهاب من خلل مكتب وزارة المالية و مراقبة الممتلكات الأجنبية Treasury Office of Foreign Assets Control OFAC، كما وضعت قادة تنظيم القاعدة في بلد المغرب على غرار "دروكدال"، ضمن قائمة الإرهابيين الدوليين المطلوبين Specially Designated Global Terrorists.[3]

وعقد أول حوار إستراتيجي بين الولايات المتحدة الأمريكية والجزائر في 19 أكتوبر 2012، وقد تم خلاله إجراء مجموعة واسعة من المناقشات حول مختلف الطرق التي يمكن من خلالها توسيع العلاقات الأمريكية– الجزائرية، وقد تركزت على مسألة الإرهاب، كما قام بتأطير العلاقات الثنائية السياسية بطريقة شاملة بحيث يشمل قضايا الطاقة والاقتصاد والشؤون الثقافية.[4]

وقد جددت الولايات المتحدة الأمريكية تأكيدها على التنسيق الأمني مع الجزائر في القضايا الأمني من خلال زيارة وزير الخارجية الأمريكي "جون كيري" إلى الجزائر في إطار

1– امحند برقوق، **التعاون الأمني الجزائري الأمريكي والحرب على الإرهاب**، المرجع السابق.

2– مريم براهيمي، **التعاون الأمني الأمريكي الجزائري في الحرب على الإرهاب و تأثيره على المنطقة المغاربية**. مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير (دراسة منشورة)، جامعة محمد خيضر – بسكرة ، كلية الحقوق و العلوم السياسية، قسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية، 2012، ص166.

3– المرجع نفسه، ص 167.

4 -**Algérie-Etats Unis : Réunion de la 3e session du Dialogue stratégique Mercredi et Jeudi à Washington, Portail Algérien des ENERGIES RENOUVELABLES, EN :** http://portail.cder.dz/spip.php?article4545, CONSULTE LE : 15/04/2015.

عقد الاجتماع الثاني للحوار الإستراتيجي بين البلدين، عقد في الجزائر العاصمة في شهر نيسان/أبريل عام 2014، حيث توجت الدورة الثانية من الحوار الاستراتيجي بالبيان المشترك، الذي شدد على أن البلدين مجددا التزامهم بتوسيع وتعميق الحوار السياسي والتعاون بينهما في مجالات عدة، كما توجت في نفس السياق الدورة الثالثة في أفريل 2015.

وتمثل مكافحة الإرهاب أولوية في العلاقات الثنائية الجزائرية الأمريكية بعد تطورها في أعقاب هجمات سبتمبر 2001، وبعد تسلم إدارة أوباما السلطة وحتى قبل إجراء الحوار الاستراتيجي مع الجزائر كانت إدارته قد عقدت اتفاقا ثنائيا مع الجزائر حول مكافحة الإرهاب عام 2011، وقد واجهت الدولتان عدة قضايا ذات اهتمام مشترك مثل عمليات الخطف للحصول على فدية.[1]

المطلب الثاني: المبادرات الأمريكية على المستوى الإفريقي

في إطار مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة والتصدي لكل أشكال التهديدات الأمنية في إفريقيا والساحل الإفريقي بشكل خاص والذي تمثل تهديدا مباشرا للأمن الجزائري، شاركت الجزائر في المبادرات الأمريكية المتعددة الأطراف.

أولا: مبادرة مكافحة الإرهاب عبر الصحراء (TSCTI)

أنشئت مبادرة مكافحة الإرهاب عبر الصحراء سنة 2005 كامتداد لمبادرة بان الساحل، لكن بشكل أوسع من خلال إضافة كل من الجزائر و السنغال إلى المبادرة، و جعل المغرب و نيجيريا و تونس مراقبين في هذه المبادرة ، إذ قامت الولايات المتحدة بوضع برنامج شامل يجمع تسع دول من إفريقيا الغربية و الشمالية من خلال مبادرة مكافحة الإرهاب عبر الصحراء، وقد حاولت الإدارة الأمريكية من خلالها الجمع بين القوة الصلبة و القوة الناعمة في إطار مكافحة الإرهاب، تهدف هذه الشراكة إلى زيادة قدرات مكافحة الإرهاب لدى دول المنطقة و

1– أميرة محمد عبد الحليم، "الإستراتيجية الأمريكية في منطقة الساحل"، في: نسيم بلهول(محرر)، **حوارات الإقليمية والعالمية في منطقة الساحل والصحراء**. عمان: دار ومكتبة الحامد للنشر والتوزيع، 2016، ص ص 372،373.

زيادة التعاون والتنسيق بين قوات الأمن في المنطقة، كذا دعم الحكم الديمقراطي وإضعاف الأيديولوجيات الإرهابية من خلل تحسين برامج التعليم،[1] وكذا تعزيز الاستقرار وتأمين الحدود، وتعزيز التنمية المستدامة، وحماية الصحة العامة ومكافحة تهريب المخدرات حيث أن الولايات المتحدة التي لا تريد أن تخرج هذه المنطقة الإستراتيجية عن السيطرة والمراقبة.[2]

وقد شاركت الجزائر في مبادرة مكافحة الإرهاب عبر الصحراء (TSCTI) منذ إطلاقها إلى جانب عدة دول من شمال إفريقيا ومنطقة الساحل الإفريقي،كما شاركت في عدة مناورات متعددة الأطراف المشتركة في منطقة الساحل مع الولايات المتحدة.[3]

ثانيا: قيادة إفريقيا (الأفريكوم AFRICOM)

في فيفري 2007 أعلن الرئيس الأمريكي جورج بوش عن قراره بإنشاء قيادة عسكرية موحدة خاصة بإفريقيا بعد مصادقة الكونغرس على إنشاءها، وبعد عدة محاولات فاشلة لتركيز مقر القيادة في بلد مغاربي أو إحدى دول الساحل، استقر مقر القيادة أخيراً في مدينة شتوتغارت الألمانية، لينطلق العمل منها رسمياً في أكتوبر من العام 2007، بقيادة الجنرال ويليام وورد قائد(EUCOM) الذي يقدم التقارير إلى وزير الدفاع، وهذا الأخير يقدمها بدوره إلى رئيس الولايات المتحدة الأمريكية.[4]

وقد أعلن الرئيس بوش في خطابه المهام الرئيسية لقيادة "الأفريكوم" وهي:

- بناء إمكانيات الشراكة مع الدول الإفريقية.
- إدارة نشاطات الأمن والتعاون في المسرح الإفريقي.
- زيادة مهارات الشركاء في الحرب على الإرهاب.

1- مريم براهيمي، مرجع سابق، ص 83.

2- Djibril DIOP, **L'AFRIQUE DANS LE NOUVEAU DISPOSITIF SECURITAIRE DES ÉTATS-UNIS**. Centre d'Etudes et de Recherches Internationales (Université de Montréal-Québec) , decembre 2007, p13.

3- امحند برقوق، مرجع سابق.

4- خالد التزاني، "الانتشار العسكري الأمريكي في أفريقيا:الدوافع والرهانات"، **مجلة المستقبل العربي**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 436، جوان 2015، ص43.

- دعم المساعدات الإنسانية والتخفيف من آثار الكوارث.
- احترام حقوق الإنسان.
- دعم المنظمات الإفريقية.
- إدارة العمليات العسكرية في المسرح الإفريقي.[1]

وعن الأهداف الحقيقية للمبادرة الأمريكية لبناء قيادة الأفريكوم، تؤكد الولايات المتحدة على أن هدف بناء هذه القيادة الجديدة هو تأهيل جيوش إفريقيا و تدريبها على مواجهة الكوارث و الإرهاب العابر للقارات، لجعل القارة الأفريقية أكثر أمنا و استقرارا، في حين يشير بعض المحللين أن الأهداف المعلنة لا تعني في اغلب الحيان أنها الأهداف الحقيقية و الأساسية بالنسبة للتحركات الدولية، حيث تحاول الولايات المتحدة من خلال إنشائها لهذه القيادة تحقيق مجموعة من الأهداف أهمها:

- حماية المصالح الأمريكية في القارة السمراء من التهديدات الأمنية على غرار الإرهاب، ومواجهة المنافسة الدولية، الصينية خاصة.
- السيطرة على إمدادات النفط من خليج غينيا.

وفي هذا السياق أكد الجنرال "ويليام وورد" قائد الأفريكوم أن هدف القيادة هو العمل على تفادي النزاعات في القارة الأفريقية، و مساعدة دولها لتحقيق الأمن مشيرا بشكل مباشر إلى قضية عسكرة إفريقيا، قائل: "نحن لا ننوي عسكرة القارة و الاستحواذ على مواردها".[2]

وتعتبر الجزائر من الدول التي رفضت إقامة قاعدة الأفريكوم على أراضيها على غرار القوى العظمى في إفريقيا، حيث رفضت كل من نيجيريا وجنوب أفريقيا إعطاء الولايات المتحدة ترخيصا بتمركز "الأفريكوم" على أراضيها، وحذرتا جيرانها من ذلك، كما وافقت الدول الأعضاء في المنظمات الالإفريقية مثل مجموعة تنمية أفريقيا الجنوبية، على ألا تستضيفها،

1– خيري عبد الرزاق جاسم، "قيادة عسكرية أمريكية جديدة لإفريقيا"، **المجلة العربية للعلوم السياسية**. بيروت: مركز دراسات الوحدة الإفريقية، العدد 21، فيفري 2009، ص94.

2– مريم براهيمي، مرجع سابق، ص87.

كما أن هناك نقاشا بين الأعضاء في "منظمة الإكواس" بعمل نفس الشيء، ويلخص وزير دفاع جنوب أفريقيا موسيوا ليكوتا رأي العديد من الدول :« إذا ما حدث تدفق لقوات مسلحة في دولة إفريقية أو غيرها من الدول الأفريقية، فإن ذلك قد يؤثر على الدول الشقيقة ولن يشجع على وجود مناخ أمني أو إحساس بالأمن»، وهو يحذر من انه قد يكون من الأفضل للولايات المتحدة «ألا تأتي وتجعل لها تواجدا وتضع بذور الشك هنا».[1]

لكن هذا لا ينفي وجود مظاهر للتعاون والتنسيق الأمني بين الجزائر وقيادة "الأفريكوم" وهو ما يتجلى في الزيارات المتبادلة بين المسؤولين القيادات العسكرية للطرفين، حيث أنه بعد لقاء الجنرال "ويليام وورد" قائد القيادة الأمريكية الإفريقية "أفريكوم" بالرئيس الجزائري عبد العزيز بوتفليقة في نوفمبر 2009، صرح بان الولايات المتحدة الأمريكية قد قررت رفع مستوى العلاقات الثنائية مع الجزائر، والعمل معها في العديد من المناطق التي تقع فيها المصالح الأمنية المشتركة بالإضافة إلى محاربة العنف و التطرف، وأكد تقديره للجهود الجزائر في محاربة الإرهاب في المنطقة.[2]

وتلت ذلك العديد من الزيارات منها استقبال "الفريق أحمد قايد صالح"، نائب وزير الدفاع الوطني، رئيس أركان الجيش الوطني الشعبي، يوم 27 أوت 2014 بمقر وزارة الدفاع الوطني، الجنرال دافيد رودريغز، قائد الأفريكوم، الذي أدى زيارة الى الجزائر وقد تناولت المحادثات التي جرت بين الطرفين بحضور إطارات سامية من وزارة الدفاع الوطني وأركان الجيش الوطني الشعبي والوفد المرافق للمسؤول العسكري الأمريكي، واقع التعاون العسكري الثنائي وسبل تعزيزه وكذا المسائل ذات الاهتمام المشترك المتعلقة بالوضع الأمني السائد بمنطقة الساحل والجوار من أجل البحث في أفضل الطرق لتنسيق الأعمال، خاصة في مجال تبادل الاستعلام والخبرات في إطار مكافحة الإرهاب.[3]

1– نسيم بلهول، "المبادرة العسكرية الأمريكية في أفريقيا:مقاربة إستراتيجية جديدة"، **دفاتر السياسة والقانون**. العدد 09، جوان 2013، ص91.

2– مريم براهيمي، مرجع سابق، 168.

3– مجلة الجيش، العدد 614، سبتمبر 2014، ص14.

وفي إطار الدعم الأمريكي تقوم الولايات المتحدة الأمريكية بالمشاركة في التدريبات والمناورات العسكرية المشتركة مع دول الساحل وكذلك قيادة هذه الدول عبر أطر وصيغ جديدة للأمن مثل تجمع دول الميدان الذي يضم الجزائر ومالي والنيجر وموريتانيا، وتستضيف الجزائر مقر قيادة أركان جيوش الميدان.[1]

المطلب الثالث: التنسيق الأمني على المستوى المتوسطي

متوسطيا تعد الجزائر شريكا استراتيجيا هاما مع الحلف الأطلسي، لامتداداتها البحرية على البحر المتوسط وكحلقة بين جنوب أوروبا وشمال إفريقيا وباعتبارها أيضا بوابة إستراتيجية نحو دول الساحل وأفريقيا.

ومنذ نهاية الحرب الباردة بدأ الحلف يؤكد على أهمية الحوار مع دول الضفة الجنوبية، من الحوض بعد أن تعاظمت أهميته اثر انهيار الاتحاد السوفييتي ومنذ فيفري 1995 قرر الحلف الشروع في حوار مع الدول المتوسطية حيث أجرى مشاورات مع مصر والمغرب وتونس والأردن بينما غابت الجزائر عن هذا الحوار ويرجع السبب الرئيسي هذا الغياب إلى الرؤى المتضاربة لدول حلف الشمال الأطلسي حول هذه الأزمة الأمنية في الجزائر في سنوات التسعينيات ، مما حال دون انتهاج سياسة موحدة تجاهها.

ومنذ 1998 بدأ التقارب بين الجزائر والحلف الأطلسي ويرجع أساسا إلى الدور الأمريكي في منطقة المغرب العربي، وذلك بزيارة الأميرال جوزيف لوباز " Thomas Joseph Lopez" للجزائر في 10 أوت 1998 والتي كانت بمثابة منعطف في العلاقة بين الجزائر والحلف الأطلسي، وقد تم بعدها دعوة الجزائر لحضور ندوة الحلف في لشبونة خلال 3 و4

1– أميرة محمد عبد الحليم، مرجع سابق، ص370.

سبتمبر 1998 ، لمعالجة التحديات البحرية، وكانت تلك أول مشاركة للجزائر في الحوار الأطلسي.[1]

وبعد أحداث 11 سبتمبر 2001 عرف التنسيق الجزائري مع الحلف الأطلسي تطورات مهمة نظرا لأهمية الدور الجزائري في مواجهة الإرهاب من خلال علاقتها مع الحلف.
وعن الزيارات التي تمت بين الجيش الجزائري ومسئولي الحلف الأطلسي نذكر الزيارة التي قام بها وفد من الحلف الأطلسي برئاسة العقيد "جياناكار لوفرتوان" للجزائر خلال فيفري 2002 تبعتها زيارة وفد من القيادة الجنوبية للحلف بقيادة الأميرال "سيدني مورغان Sidney Morgan" الذي أكد بأن هناك تقدم مستمر في العلاقات بين الطرفين وأن آفاق التعاون واسعة.[2]

وقد ساهم التقاء التوجه الجديد للحلف الأطلسي القائم على التعاون الدولي لمكافحة الإرهاب الذي تبلور في مؤتمر الحلف المنعقد في "براغ" في نوفمبر 2002، ساهم في تعزيز علاقات التعاون بين الحلف والجزائر، عندما تقرر تثمين مبادرة الحوار المتوسطي كسياسة انفتاح مكنت الحلف من التوسع بما يتماشى ومقتضيات مواجهة التحديات الأمنية للقرن الواحد والعشرين وعلى رأسها الإرهاب، وربط أمن أوروبا بأمن المتوسط ، وأمن سعي الحلف إلى تحقيق التعاون لمكافحة الإرهاب الإطار الأمثل لتجسيد الطرح الجزائري الداعي إلى التعاون الدولي لمكافحة الإرهاب باعتباره خطر عالمي وظاهرة عابرة للأوطان.

ويبقى ما يربط الجزائر بحلف الناتو هو ما أنتجته علاقاتها مع الولايات المتحدة الأمريكية، حيث أن الحلف مرتبط بتأمين مصالح أعضاءه، لذلك كان للجزائر تحفظ سياسات

1– خير الدين العايب، "**الجزائر.. دور محوري في النظام الأمني المتوسطي**"، 21 يونيو 2000، على الموقع: http://www.albayan.ae/opinions/2000-06-21-1.1096064 ، تاريخ الاطلاع:2016/05/09.

2– نور الدين حشود، مرجع سابق، ص51.

الحلف حيث رفضت الجزائر أن تكون مجرد أداة لتحقيق المصالح الأمنية لدول الحلف بدعوى التقارب والتعاون، ويرجع تحفظ الجزائر لسببين:

– الهيمنة الأمريكية على الحلف، وهذا ما جعل منه مجرد واجهة لتكريس نفوذ الولايات المتحدة الأمريكية على منابع النفط، خصوصا أن ارتدادات الحرب على العراق ثم ليبيا زادت من التذمر الشعبي من مسارات التقارب العربي مع الحلف .

– تعارض بعض توجهات الناتو وطلباته المدرجة في سياق مسارات التعاون لمكافحة الإرهاب كالحد من انتشار الأسلحة في منطقة الساحل الإفريقي ولاسيما بعد الأزمة الليبية.[1]

1– منصور لخضاري، مرجع سابق، ص ص 104–106.

خلاصة الفصل:

طبيعة التهديدات الأمنية الجديدة هي أكثر من عزز التقارب بين الولايات المتحدة الأمريكية ، حيث ظهر الإرهاب كعامل أساسي في مجال التعاون الأمني بين الجزائر والولايات المتحدة الأمريكية، إضافة إلى التهديدات الأمنية الجديدة كالجريمة المنظمة وانتشار تجارة الأسلحة خاصة في منطقة الساحل مما يزيد من تنامي الظاهرة الإرهابية التي تعتبرها مصدر تمويل أساسي.

وقد شكلت أيضا التهديدات التقليدية في المنطقة المغاربية والساحل خطرا كبيرا على أمن البلدين نظرا لارتداداتها الخطيرة على أمن واستقرار المنطقة، وتهديدها لمصالح الولايات المتحدة الأمريكية فيها.

هذه التهديدات جعلت الطرفان يدخلان في إطار تعاوني أمني تمثل في المسارات الثنائية والمبادرات الجماعية خاصة التي جسدتها الولايات المتحدة الأمريكية في المنطقة.

وحفاظا على المصالح الأمريكية حاولت الولايات المتحدة تثبيت تواجدها العسكري في إفريقيا بإقامة قاعدة عسكرية، وهذا ما ترفضه الجزائر التي تسعى دوما لاستبعاد التواجد الأجنبي في فضائها الإقليمي نظرا لما له من تداعيات أمنية على أمنه واستقراره.

الخاتمة

الخاتمـــــــــــة

مـن خـلال هـذه الدراسـة يمكننـا اسـتخلاص بعـض النتـائج لمحاولـة الإجابـة عـن إشـكالية الدراسة والتأكد من صحة فرضياتها وذلك في النقاط التالية:

لقـد أثـرت البيئـة الأمنيـة الداخليـة والخارجيـة علـى طبيعـة العلاقـات الجزائريـة الأمريكيـة، فمـا قبـل مرحلـة أحـداث الحـادي عشـر مـن سـبتمبر تميـزت بالتذبـذب، فأحيانـا كانـت جيـدة وفتـرات عديـدة كانـت تتميـز بـالتوتر، وسـبب ذلـك فـي معظـم الأحيـان تنـاقض فـي مواقـف البلـدين تجـاه قضـايا أمنيـة دوليـة ومحليـة، بدايـة مـن موقـف الولايـات المتحـدة الأمريكيـة مـن الثـورة التحريريـة الجزائريـة، وصـولا إلـى مواقفهـا تجـاه الوضـع الـداخلي للجزائـر فـي فتـرة التسـعينات، واسـتنكارها لسياسة الجزائر لمكافحة الظاهرة الإرهابية.

لكـن تـداعيات أحـداث الحـادي عشـر مـن سـبتمبر أعـادت ترتيـب العلاقـات بـين الجزائـر والولايات المتحدة الأمريكية، وبرزت أهمية البعد الأمني في تعزيز التقارب بينهما.

نجـد أن للعامـل الأمنـي دور مهـم فـي مسـار العلاقـات الدوليـة، لهـذا نجـد أن منظـورات العلاقـات الدوليـة قـد تناولـت بمختلـف اتجاهاتهـا ومراحلهـا موضـوع الدراسـات الأمنيـة، لتفسـير مختلف الظواهر والتغيرات على الساحة السياسية الدولية وتأثيرها على طبيعة العلاقات الدولية، وكـذلك بالنسـبة للعلاقـات الجزائريـة الأمريكيـة كـان للبعـد الأمنـي أثـر واضـح فـي تحديـد مسـارها نظرا لأهمية هذا البعد في سياسة البلدين الداخلية والخارجية.

لقـد شـكلت أحـداث الحـادي عشـر مـن سـبتمبر 2001 التـي اسـتهدفت الولايـات المتحـدة الأمريكيـة، حـدثا مفصـليا فـي مسـار العلاقـات الجزائريـة الأمريكيـة، حيـث زاد اهتمـام هـذه الأخيـرة بـالجزائر بعـد إدراكهـا لخطـورة الظـاهرة الإرهابيـة، لتفـتح بـذلك أبـواب التعـاون الأمنـي لمواجهـة التهديدات الأمنية وشكل ذلك خطوة مهمة للتقارب السياسي في العلاقات الجزائرية الأمريكية.

طبيعـة التهديـدات الأمنيـة الجديـدة التـي تتميـز باختراقهـا للحـدود وسـرعة انتشـارها وتأثيرهـا علـى أمـن الـدول علـى المـدى القريـب والبعيـد، مـن العوامـل التـي سـاعدت علـى التقـارب الجزائـري الأمريكـي، حيـث تعتبـر الحـرب علـى الإرهـاب الرهـان الرئيسـي فـي مجـال التعـاون الأمنـي بـين البلـدين، إضـافة إلـى التهديـدات الأمنيـة الجديـدة خاصـة فـي منطقـة السـاحل والمغـرب العربـي

كالجريمة المنظمة وانتشار تجارة الأسلحة، والتي تعتبرها مصدر تمويل أساسي للجماعات الإرهابية مما يزيد من تفاقم الظاهرة الإرهابية، إضافة إلى تداعيات التهديدات التقليدية في المنطقة المغاربية والساحل والتي تشكل خطر كبير على أمن البلدين واستقرار المنطقة ككل، كما تشكل تهديدا لمصالح الولايات المتحدة الأمريكية فيها.

هذه التهديدات جعلت الطرفين يدخلان في إطار تعاوني أمني تمثل في المسارات الثنائية والمبادرات الجماعية ، على المستوى الثنائي بالتنسيق الأمني الثنائي وكان الحوار الإستراتيجي بين البلدين محطة مهمة في التعاون على صعيد كل المجالات لاسيما الأمني، وعلى المستوى الإفريقي أقامت الولايات المتحدة الأمريكية عدة مبادرات أمنية في المنطقة خاصة في إطار مكافحة الإرهاب، وعلى المستوى المتوسطي تجلى التعاون من خلال مشاركة الجزائر في الحوارات المتوسطية للحلف الأطلسي.

وحفاظا على المصالح الأمريكية حاولت الولايات المتحدة التوسع في إفريقيا بتثبيت تواجدها العسكري وإقامة قاعدة عسكرية، والجزائر لا تزال على موقفها الرافض للتدخل الأجنبي في المنطقة وبشكل خاص في شكله العسكري، كما ترفض استقبال قواعد عسكرية أجنبية على أراضيها، ويمكن استنتاج أن هذا الرفض هو ما يقلص من مجال التعاون العسكري بين البلدين خاصة فيما تعلق بتزويد الجزائر بالأسلحة، ويجعل التعاون بين البلدين يقتصر على التنسيق الأمني بشكل كبير.

قائمة المراجع

المراجع باللغة العربية

الكتب:

1- البزاز، سعد توفيق ، **الجزائر في عهد الشاذلي بن جديد**. عمان : دار آيلة للنشر والتوزيع، 2010.

2- الشاهر، شاهر إسماعيل ، **أولويات السياسة الخارجية الأمريكية بعد أحداث 11 أيلول 2001م**. ط1، دمشق: الهيئة العامة السورية للكتاب، 2009.

3- العساف، سوسن ، **إستراتيجية الردع العقيدة العسكرية الأمريكية الجديدة والاستقرار الدولي**. ط1، بيروت: الشبكة العربية للأبحاث والنشر، 2008.

4- العقابي، علي عودة ، **العلاقات الدولية دراسة تحليلية في الاصول والنشأة والتاريخ والنظريات**. بغداد: دار الرواد للطباعة والنشر والتوزيع ، 2010.

5- المخادمي، عبد القادر رزيق ، **النظام الدولي الجديد الثابت... والمتغير**. ط2، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2003.

6- بن عنتر، عبد النور ، **البعد المتوسطي للأمن الجزائري**. الجزائر: المكتبة العصرية للطباعة والنشر، 2005.

7- بوعزيز، يحي ، **الموجز في تاريخ الجزائر**. ج2، ط2، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2009

8- تلمساني، رشيد ، **الجزائر في عهد بوتفليقة الفتنة الأهلية والمصالحة الوطنية**. بيروت: مركز كارنيغي للشرق الأوسط، 2008.

9- جندلي، عبد الناصر ، **التنظير في العلاقات الدولية بين الاتجاهات التفسيرية والنظريات التكوينية**. ط1، الجزائر: دار الخلدونية للنشر والتوزيع، 2007.

10- ريتر، سكوت ، **استهداف إيران**، (ترجمة: أمين أيوبي)، ط1، بيروت: الدار العربية للعلوم، 2007.

11- زوزو، عبد الحميد ، **تاريخ الاستعمار والتحرر في إفريقيا وآسيا**. الجزائر: ديوان المطبوعات الجزائرية، 2009.

12- شالر، وليام ، **مذكرات وليام شالر قنصل أمريكا في الجزائر(1816-1825)**، (ترجمة: اسماعيل العربي)، الجزائر: الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، 1982.

13- طاقة، محمد ، **مأزق العولمة**، ط1، عمان: دار المسيرة للنشر والتوزيع، 2007.

14- عبد الحليم، أميرة محمد ، "الإستراتيجية الأمريكية في منطقة الساحل"، في: نسيم بلهول(محرر)، **حوارات الإقليمية والعالمية في منطقة الساحل والصحراء**. عمان: دار ومكتبة الحامد للنشر والتوزيع، 2016.

15- غريفيثس، مارتن، أوكالاهان، تيري ، **المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية**. دبي: مركز الخليج للأبحاث، 2008.

16- فرج، أنور محمد ، **نظرية الواقعية في العلاقات الدولية**. السيلمانية: مركز كردستان للدراسات الإستراتيجية، 2007.

17- قوجيلي، سيد أحمد ، **الدراسات الأمنية النقدية مقاربات جديدة لإعادة تعريف الأمن**. ط1، عمان: المركز العلمي للدراسات السياسية، 2014.

18- قوجيلي، سيد أحمد ، **تطور الدراسات الأمنية ومعضلة التطبيق في العالم العربي**. ط1، أبوظبي: مركز الإمارات للبحوث والدراسات الإستراتيجية، 2012.

19- قيراط، محمد مسعود ، **الإرهاب دراسة في البرامج الوطنية وإستراتيجيات مكافحته**. ط1، الرياض: جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، 2011.

20- لخضاري، منصور ، **السياسة الأمنية الجزائرية المحددات- الميادين-التحديات**. ط1، بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2015.

21- لكريني، إدريس ، **التداعيات الدولية الكبرى لأحداث 11 شتنبر**. ط1، مراكش: المطبعة والوراقة الوطنية، 2005.

22- لونيسي، رابح ، **محاضرات وأبحاث في تاريخ الجزائر**. الجزائر: دار كوكب العلوم، 2013.

23- محمود أحمد إبراهيم ، **الحروب الأهلية في إفريقيا**. القاهرة: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، 2001.

24- مصباح، عامر ، **المنظورات الإستراتيجية في بناء الأمن**. ط1، القاهرة: دار الكتاب الحديث، 2013.

25- مصباح، عامر، **العولمة الأمنية والتحليل الكوني للعلاقات الدولية**. ط1، القاهرة : دار الكتاب الحديث، 2014.

26- مصباح، محمد شفيق ، **الجزائر بين ركود ونهوض**. الجزائر : دار القصبة للنشر، 2009.

27- نايت بلقاسم مولود قاسم ، **شخصية الجزائر الدولية وهيبتها العالمية قبل سنة 1830**. ج1، الجزائر: دار شركة الأمة، 2012.

28- وهبان، أحمد ، **الصراعات العرقية و استقرار العالم المعاصر، دراسة في الأقليات و الجماعات و الحركات العرقية**. الإسكندرية: شركة الحلال، 2004.

الدوريات:

1- أدمام، شهرزاد ، "الطبيعة اللاتماثلية للتهديدات الأمنية الجديدة"، **مجلة الندوة للدراسات القانونية**. العدد الاول، 2013.

2- البزاز، سعد توفيق ، "العلاقات الجزائرية- الأمريكية 1962-1995"، **مجلة دراسات إقليمية**. الموصل: مركز الدراسات الإقليمية، العدد 26، السنة 8، 2012.

3- التزاني، خالد ، "الانتشار العسكري الأمريكي في أفريقيا:الدوافع والرهانات"، **مجلة المستقبل العربي**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 436، جوان 2015.

4- الحربي، سليمان عبد الله ، " مفهوم الأمن : مستوياته وصيغه و تهديداته "، **المجلة العربية للعلوم السياسية**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، العدد :19 ،صيف

5- السراي، صالح جعيول ، "الموقف الأمريكي من الثورة الجزائرية"، **مجلة دراسات تاريخية**. العدد الثاني، 2006.

6- الصواني، يوسف محمد ، " التحديات الأمنية للربيع العربي: من إصلاح المؤسسات إلى مقاربة جديدة للأمن"، **المستقبل العربي**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 416، أكتوبر 2013.

7- المسفر، محمد صالح ، "الليبرالية بين العروبة والتبعية (مصر نموذج)"، **مجلة جامعة دمشق**، المجلد 24، العدد3، 2008.

8- المصري، خالد ، النظرية البنائية في العلاقات الدولية، **مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية**. المجلد 30، العدد الثاني، 2014.

9- آنتي، مادي إبراهيم ، "الأزمة السياسية في مالي"، **آفاق إفريقية**. المجلد العاشر، العدد 36، 2012،

10- بخوش، مصطفى ، مضامين ومدلولات التحولات الدولية بعد الحرب الباردة"، **مجلة العلوم الإنسانية**، العدد 3، أكتوبر 2002.

11- بلهول، نسيم ، "المبادرة العسكرية الأمريكية في أفريقيا:مقاربة إستراتيجية جديدة"، **دفاتر السياسة والقانون**. العدد 09، جوان 2013.

12- بوشربة، علي ، بولعراس، بوعلام ، "الجزائر في مواجهة الإرهاب مقاربة شاملة وتجربة فريدة"، **مجلة الجيش**. العدد 618، جانفي 2015.

13- جاسم، خيري عبد الرزاق ، "قيادة عسكرية أمريكية جديدة لإفريقيا"، **المجلة العربية للعلوم السياسية**. بيروت: مركز دراسات الوحدة الإفريقية، العدد 21، فيفري 2009.

14- حسن رانيا، عبد الرحمان ، **"خلفيات الحروب الأهلية في إفريقيا،" مجلة البيان**. العدد 181، نوفمبر 2002.

15- حموم، فريدة ، "الأمن الإنساني والتهديدات الأمنية الجديدة"، **استراتيجيا(مجلة دراسات الدفاع والاستقبالية)**. السداسي الثاني، العدد 2، 2014.

16- زياني، صالح ، "تحولات العقيدة الأمنية الجزائرية في ظل تنامي تهديدات العولمة"، **مجلة المفكر**. العدد 5، 2012.

17- عقيل، وصفي محمد ، " التحولات المعرفية للواقعية والليبرالية في نظرية العلاقات الدولية المعاصرة"، **مجلة دراسات**. المجلد42، العدد1، 2015.

18- علي، هيثم عبد الرحمن ، مرتضي رضوان بهاقيل، "الحركات المسلحة وأثرها علي الإستقرار الإقليمي في إفريقيا (1990-2012)"، **دورية التقرير**. مركز العلاقات الدولية، العدد الثاني، نوفمبر2013.

19- غازلي، عبد الحليم ، "الاهتمام الدولي بظاهرة الدولة الفاشلة في إفريقيا"، **المجلة الجزائرية للدراسات السياسية**. العدد الثاني، ديسمبر 2014.

20- قاسمي، يوسف ، "الثورة الجزائرية وتداعياتها على العلاقات الفرنسية- الأمريكية (1945-1962)"، **مجلة دراسات تاريخية**. العددان 105،106، 2009.

21- كبابي، صليحة ، "الدراسات الأمنية بين الاتجاهين التقليدي والحديث"، **مجلة العلوم الإنسانية.** جامعة قسنطينة، العدد38، ديسمبر 2012.

22- لزهر، عبد العزيز ، "السياسة الأمنية الجزائرية 1992-2010"، **مجلة استراتيجيا.** ، العدد الأول، الجزائر: المعهد العسكري للوثائق والتقويم والاستقبالية، 2014.

23- مجلة الجيش ، العدد 614، سبتمبر 2014، ص14.

24- محمد، خديجة عرفة ، مفهوم الأمن الإنساني، **مفاهيم.** المركز الدولي للدراسات المستقبلية والإستراتيجية، العدد13 السنة الثانية، 2006.

25- وقازي، عقبة ، "الإستراتيجية الجزائرية لمكافحة الإرهاب"، **المجلة الجزائرية للدراسات السياسية.** العدد الرابع، ديسمبر 2015.

الرسائل الجامعية

1- براهيمي، مريم ، **التعاون الأمني الأمريكي الجزائري في الحرب على الإرهاب و تأثيره على المنطقة المغاربية.** مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية و العلاقات الدولية، جامعة محمد خيضر – بسكرة ، كلية الحقوق و العلوم السياسية، قسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية، 2012.

2- حشود، نور الدين ، **العلاقات الجزائرية الأمريكية 1992-2004.** مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، قسم العلوم السياسية، كلية الحقوق، جامعة منتوري- قسنطينة، 2005.

الملتقيات والمحاضرات:

1- برقوق، محند ، **مفاهيم في السياسة المقارنة الجديدة.** محاضرات في مقياس النظم السياسية المقارنة (منشورة)، قسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية، كلية العلوم السياسية و الإعلام، جامعة الجزائر-بن يوسف بن خدة، 2008-2009.

2- علوي، مصطفى ، تدويل القضية الجزائرية في هيئة الأمم المتحدة"، **الملتقى الدولي الثورة التحريرية الكبرى "دراسة قانونية وسياسية".** ، جامعة 8ماي 1945 قالمة، يومي 2 و 3 ماي2012.

المواقــع الإلكترونية:

1- العايب، خير الدين ، "**الجزائر.. دور محوري في النظام الأمني المتوسطي**"، 21 يونيو 2000، على الموقع:http://www.albayan.ae/opinions/2000-06-21-1.1096064 ، تاريخ الاطلاع: 2016/05/09.

2- السنوار، أماني ، مدرسة كوبنهاجن ولعبة الديكتاتوريات الأمنية.10 نوفمبر 2015، على الموقع: http://www.sasapost.com/opinion/copenhagen ، تاريخ الإطلاع 2016/04/15.

3- برقوق، امحند ، التعاون الأمني الجزائري الأمريكي والحرب على الإرهاب. بيروت: مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي، جوان 2009، على الموقع:
http://carnegieendowment.org/files/algeria.pdf، تاريخ الإطلاع 2016/05/01.

4- بوحنيه، قوي، "إستراتيجية الجزائر تجاه التطورات الأمنية في الساحل الأفريقي"، مركز الجزية للدراسات، 2012، على الموقع:
http://studies.aljazeera.net/ar/reports/2012/06/201263104292089 04.html، تاريخ الإطلاع: 2016/04/03.

5- حسين، خليل ، **نظام الأمن الإقليمي في القانون الدولي العام**. على الموقع:
http://drkhalilhussein.blogspot.com/2009/01/blog-post_1982.html تاريخ الإطلاع: 2016/03/15.

المراجع باللغة الأجنبية:

Ouvrages:

1- Ayissi, Amatole, Ibrahim Sall**, lutte contre la prolifération des armes légéres en AFRIQUE de L'ouest**. Genéve : Institut des Nations Unies pour la recherche sur le désarmement, 2003.

2- DIOP, Djibril, **L'AFRIQUE DANS LE NOUVEAU DISPOSITIF SECURITAIRE DES ÉTATS-UNIS**. Centre d'Etudes et de Recherches Internationales (Université de Montréal- Québec) , decembre 2007.

3-

4- Wiliams, Paul D, **security studies : An introduction**. London : Routledge, 2008.

Revues

1- Daguzan, Jean-François, "La politique étrangère de l'Algérie: le temps de l'aventure?", **politique étrangère**. vol 80, n°3, 2015.

2- Gervis, Myrian, Roussel stephen, «De la sécurité de l'état à celle de l'individu :l'évolution du concept de sécurité au canada (1990-1996», **études internationales.** vol 29, N°1 , 1998.

3- ZOUBIR, Yahia H., "The United States and Maghreb–Sahel security, **International Affairs** Volume 85, Issue 5, September 2009.

Sites:

1- Algérie-Etats Unis : Réunion de la 3e session du Dialogue stratégique Mercredi et Jeudi à Washington, Portail Algérien des ENERGIES RENOUVELABLES, EN : http://portail.cder.dz/spip.php?article4545, CONSULTE LE : 15/04/2015.

الفهـــــــرس

الملخص	
مقدمـــــــــة	**1**
الفصل الأول: الإطار النظري والمفاهيمي للدراسة	**11**
المبحث الأول: تصور المدارس الوضعية للأمن	**13**
المطلب الأول: التصور الواقعي للأمن	**13**
المطلب الثاني: الطرح الليبرالي للأمن	**16**
المبحث الثاني: تطور مفهوم الأمن في إطار المنظورات ما بعد الوضعية	**18**
المطلب الأول: المنظور النقدي	**19**
المطلب الثاني: التصور البنائي للأمن	**22**
المبحث الثالث: تطور مفهوم الأمن في فترة ما بعد الحرب الباردة	**26**
المطلب الأول: التهديدات الأمنية الجديدة	**26**
المطلب الثاني: المفاهيم الجديدة للأمن	**29**
المطلب الثالث: الأمن الإنساني	**33**
الفصل الثاني: تاريخ العلاقات الجزائرية الأمريكية	**37**
المبحث الأول: العلاقات الجزائرية-الأمريكية قبل استقلال الجزائر	**39**
المطلب الأول: العلاقات الجزائرية الأمريكية قبل الاحتلال الفرنسي للجزائر	**39**
المطلب الثاني: الولايات المتحدة الأمريكية والثورة الجزائرية	**42**
المطلب الثالث: العلاقات بين البلدين بعد استقلال الجزائر	**46**
المبحث الثاني: العلاقات الجزائرية الأمريكية بعد نهاية الحرب الباردة	**48**
المطلب الأول:التحولات الدولية بعد الحرب الباردة	**49**
المطلب الثاني: الأزمة في الجزائر وموقف الولايات المتحدة الأمريكية اتجاهها	**52**
المبحث الثالث: انعكاسات أحداث 11 سبتمبر على العلاقات الجزائرية الأمريكية	**54**
المطلب الأول: أحداث 11 سبتمبر 2001 وانعكاساتها على السياسة الأمنية للبلدين	**54**
المطلب الثاني: التقارب في العلاقات الجزائرية الأمريكية بعد أحداث 11سبتمبر	**59**

الفصل الثالث: التعاون الأمني الجزائري–الأمريكي بعد أحداث11 سبتمبر	**62**
المبحث الأول: التحديات الأمنية المشتركة بين الجزائر والولايات المتحدة الأمريكية	**64**
المطلب الأول: التهديدات التقليدية	**64**
المطلب الثاني: التهديدات الإرهابية	**67**
المطلب الثالث: الجريمة المنظمة	**70**
المبحث الثاني: التنسيق الأمني بين الجزائر والولايات المتحدة	**72**
المطلب الأول: المبادرات الأمنية الثنائي بين البلدين	**72**
المطلب الثاني: المبادرات الأمريكية على المستوى الإفريقي	**75**
المطلب الثالث: التنسيق الأمني على المستوى المتوسطي	**79**
الخاتمة	**83**
قائمة المراجع	**86**
الفهرس	**94**